المبحث الثانى

مدخل القيم : المفردات والمنظومة

كيف ننظر إذن إلى المفردات ؟ ، لماذا تدخل هذه المكونات السبعة ضمن كيان منظومة القيم ؟ .

تساؤل نظن أهميته فضلا عن مشروعيته ، إن مد معنى القيمة إلى التأسيس والتأصيل ، والمجال والفاعلية ، ومساحات الوعى والسعى هى فى الحقيقة محاولة لاستثمار السعة اللغوية ، والآفاق المفهومية والقدرات التصنيفية وتجليات التوظيف . إنها بحق تؤصل مداخل وزاوية للرؤية : قيمة العقيدة وعقيدة القيم ، قيمة الشرعة والمنهج المتولد عنها وشرعة القيم ، القيم المؤسسة الحاكمة والقيم المولدة والقيم المشتقة ، قيمة الأمة وأمة القيم ، قيمة الحضارة والعمران وعمران القيم ، قيمة المقاصد الكلية ، ومقاصد القيم ، وقيمة السنن ، وسنن القيم . تعبيرات بعضها من بعض تتقاطع كمفردات وتتفاعل كمنظومات ، وتتساند وتتكامل .

مد القيم إلى كامل المساحة المعرفية والبحثية أمر مهم يعكس كيف يمكن أن نجعل القيم كروح سارية فى البنية المعرفية وما يترتب على ذلك من آثار، إن كل المفردات السابقة فضلا عن العلاقات فيما بينها والروابط البينية بين عناصرها وتفاعلاتها داخلة فى فهم القيم وتحديد منهج النظر إليها ، القيم بما هى – توظيف – رؤية للعالم ومدخل منهجى وتحليلى ، ونموذج إرشادى ، وإطار مرجعى ، ونسق قياسى وتقويمى ، لابد أن تتحرك صوب الجمع المتفاعل بين هذه المفردات .

نحن أمام سبع كليات تخرج جميعا من مشكاة واحدة ، التوحيد باعتباره منظومة معرفية تصبغ ماعداها من كليات ، هذه الكليات فضلا عن عدم قابليتها للنسخ ، فهى من الثوابت المحكمات التى تتفاعل مع بعضها البعض لتكون ما أسميناه بعناصر المدخل القيمى الذى يرى فى تلك الكليات فى اجتماعها وتفاعلها ، جوهر القيمة بما يؤصل عناصر مهمة تحددها الآيات ، إنها « البينات المبثوثة فى الكتاب التى تشكل "الميزان" كل منها يؤكد على وظيفة قيمية ، البينات هى الكليات الواضحات التى تحدد عناصر البيان ، والبينة ، أصول المنهج القادرة على نظم هذه الكليات الواضحة ، والكتاب يحوى كل ما يهدى للتى هى أقوم ، إن القيمة التى تعنى الإضافة إلى الإنسان وفاعلياته وقدراته ليست إلا هداية للتى هى أقوم فى كافة العوالم المختلفة من أشخاص وأفكار وأشياء وأحداث ، والأقوم هنا مساحة للفعل والحركة ، ترتبط بالفعل الدائم والتحسين المستمر ، إنه مساحة للإحسان الحضارى كنسق مفتوح للإنسان وحركته وفاعلياته . والميزان فى النهاية هو المعيار الذى تقوّم به العوالم المختلفة ، إنه الأداة

للتقويم حينما ترتبط تفاعلات الإنسان مع البينات الحضارية والمنهجية مع كليات الكتاب الهادية للأقوم ، فإنها تحتاج لميزان يقوم منتوجات التفاعل فى كافة المناحى الحضارية ، إنها رؤية تقويمية تزن الأمور والأفعال والمواقف والحوادث ضمن كل المساحة التى تشغلها الفاعليات الحضارية (١٥٢) .

التوحيد هنا قاعدة معرفية وقيمية ووجودية ، هو النظام المعرفى فى أصوله وتأسيسه ، التوحيد ليس مجرد علاقة بين الإنسان وربه ، بل أعمق من ذلك حينما يرتبط بالمجالات الوجودية (**الكون**) والمجالات المعرفية (**المعرفة**) والمجالات القيمية (**القيم**) ، وتتولد عن التوحيد ومن مشكاته تخرج كليات سبع يمكن تسكين فروع تحتها أو توابع ، أو قواعد أخرى ، بمقدار ما يسمح بتسكين وتكثيف كل فاعليات الرؤية القيمية التى تضم كل عناصر الهداية للتى هى أقوم (١٥٣) .

العقيدة أولى تلك الكليات والبينات التى يحويها الكتاب وتؤصل قواعد الفعل والميزان إنها تتوجه إلى تلك العلاقة الجوهرية بين عالم الخالق وعالم المخلوقين ، وبما تتيحه عناصر الرسالة ، العقيدة تشير فى البدء إلى حقيقة الألوهية ، وتشير إلى العناصر الأخرى التى تتفرع عن تلك الرؤية ، فتقدم عناصر الرؤية ، ومنظومة تؤصل توجها وموقفا حول الإنسان (**كفاعل حضارى**) والكون (**كساحة حضارية**) والحياة (**التى تشكل كل عناصر الفاعليات والتفاعل الحضارى بين الإنسان والكون ...**) .

ثم تأتى **الشرعة** لتترجم خصائصها التكوينية وسماتها الكلية إلى قيم أساسية تتحرك وتسرى فى كيان الشرعة وجزئياتها فتجمع ما بينها وتصل بين عناصرها .

وتعتبر **القيم الحاكمة** ضمن منظومة كلية ، تحرك قيما ناظمة ، وتولد قيما تخص مجال بحثى يتعلق بكيان من الظواهر تتعلق به .

وتأتى **الأمة** لتشكل قيمة فى ذاتها بما تعبر عنه من نسق ، الأمة هى أمة القيم ، حاملة لرسالة حضارية ضمن وظيفتها الحضارية والمعنوية ، الأمة الجامعة قيمة تشكل عناصر الفاعلية والخيرية والوسطية والشهود .

ثم **الحضارة** كبناء عمرانى يحقق أقصى كمالات العمارة الإنسانية وتجعل من العمران قيمة حاكمة ، تضفى على الرؤية والفعل والنظم قيمة ، بما تؤدى إليه أو تؤثر فى العمران ، العمران هو فى النهاية منظومة ما ينفع الناس الماكث فى الأرض .

وتأتى **السنن** كأهم قيم التحريك والسعى فتضفى على جوهرية الفقه والفعل قيمة ، من خلال منهج النظر السننى ،السنن هى التى تعطى وتضفى عناصر القيمة فى الرؤية الكونية ، وتضفى القيمة على التاريخ وأحداثه ومساراته وأيام الله ، والاعتبار بأحداثه هى قيمة تحرك الوعى بالسنن وفعلها . كما تضفى القيم على الاجتماع الإنسانى وسنن

عمارته وسنن فساده وسنن انحرافه وسنن ترقيته ، كما تضفى القيمة على النفس فهما وفاعلية ، فهى تجعل من عمران النفس والاجتماع والتاريخ والكون مدخلا مهما لعمران المستقبل وإضفاء القيمة على التفكير فى المآلات وتدبر حركة المستقبل وفاعلياته .

وأخيرا تأتى المنظومة المقاصدية كأهم القيم المقصدية فى الرؤية والفعل ، الوعى والسعى ، لا تأتى القيم المرتبطة بها إلا بارتباطها بمقصد كلى « **الأمور بمقاصدها** » . المقاصد مجالات تحرك قيمة الرؤية والأفعال ، والمراتب مجالات تحرك وزن الرؤى والأفعال وهى فى كل الأحوال تحرك التفكير بالقيم هذا ما سنتعرف عليه تفصيلا فى تناول تلك المفردات واحدة بعد الأخرى .

أولا العقيدة الدافعة : قواعد التأسيس ضمن المدخل القيمى :

ليس من مقصود ذلك البحث فى النظام العقيدى أن نتحدث عن معانيه أو مفرداته ، أو العلاقات فيما بينها ،ولكن الهدف الأساسى ما يتطلبه ذلك الأمر من البحث فى العقيدة من جهة ذلك المنظورالقيمى والحضارى ، زاوية الرؤية تلك تحدد الوجهة وتحدد المنطقة الجديرة بالاهتمام والتى تقع بدورها تحت مجهر الاهتمام (١٥٤) .

العقيدة وفق ذلك التصور وبما نعبر عنها فى بالعقيدة الدافعة فى التصور فى الفكر والحركة جميعا ،وهو ما يعنى أن يعاد صياغة الموضوعات المتعلقة بها ضمن عناصر الدفع الكامنة فيها والمحققة لأقصى فعاليات الإنسان المؤمن بها .

العقيدة وفق هذا التصور تعتبر فى أهم جانب منها رؤية للعالم ، رؤية لعناصر مفهوم العمران والحضارة ، رؤية تتصل بشبكة علاقات بين المفاهيم الحضارية الكبرى .

العقيدة الدافعة : تأصيل مناهج النظر : ماذا يعنينا أن نتحدث عن العقيدة فى منظومة مدخل القيم السباعية واعتبارها اللبنة الأولى ضمن قيم التأسيس ؟!

العقيدة هى التى توثق وتؤصل وتؤسس مناهج الرؤى والنظر وهى بهذا الاعتبار تشكل تصورات كلية متراحمة من خلال عقيدة توحيدية فى تأسيس نظريات للوجود وللمعرفة والقيم جميعا .

وليس من مقصود هذه الدراسة – كما سبقت الإشارة – أن نتقصى مفهوم العقيدة بناء وتأثيرا ، ولكن الهدف أن نؤصل رؤية للعقيدة الدافعة الهادفة إلى تأسيس منهج للنظر بالنسبة للتعامل الدولى والعلاقات الدولية على وجه الخصوص وفى هذاالسياق فإن ما يهمنا ضمن عملية التأصيل تلك أن نتحدث عن النقاط التالية :

★ المفهوم اللغوى للعقيدة : الإمكانات والقدرات والفاعليات .

★ العقيدة : بين التوصيف وإمكانات التصنيف وحقائق التوظيف .

★ العقيدة : المفردات ومسارات التوظيف .

★ العقيدة والتعامل الدولى وحقل العلاقات الدولية .

مفهوم العقيدة : تعتبر العقيدة أهم عناصر التأسيس ضمن هذا المدخل القيمى السباعى ، والعقيدة هنا تشير إلى الرؤية التأسيسية للتوحيد والإنسان والكون والحياة . ومن ثم فإن العقيدة وفق المعانى اللغوية تعبر عن معنى العقيدة التى لا انفصام لها ، والإيمان الذى لا يتزعزع ، والعقد والعهد بين الله سبحانه وبنى آدم (**العقدة – الاعتقاد – العقد**) ، ولا يحسبن أحد أن العقيدة فحسب هى فى مجال الإيمان المجرد أو الاعتقاد النظرى ، بل هو مفهوم يدل على الحركة ضمن استعمالات التركيب اللغوى فيقال : "عقد العزم على" أى هم بالحركة والقرار وفق ما اعتقد .

كلمة العقيدة تتعلق بعدة معانى « الالزام والفرض ، الترابط والتماسك ،التوكيد والوثاقة ، العهد والميثاق والايمان ، الإيمان الموثق المعتقد بما لا يقبل الشك لدى معتقده ، الولاية والحكم بمعنى العقدة الذى هو موضع العقد ، وهو ما عُقد عليه وما يمسك بالشئ ويوثقه ، هذا ما تؤكده الدلالة المركزية لمفهوم العقيدة إلا أن ذلك قد يتحرك إلى دائرة تمثل الدلالة الهامشية من المفاهيم المعاصرة . من اعتبار الأيديولوجيات البشرية الرضيعة عقائد ومذاهب ، أضف إلى ذلك ما يتعلق بالتأسيس الفكرى للتكوين الثقافى ، وما يعبر عنه كذلك برؤية العالم وما يرتبط بها من مفاهيم أخرى (١٥٥) .

والعقيدة وفق هذا الاعتبار يمكن اعتبارها قيمة بما تشير إليه من التوحيد كنظام معرفى ، وأصل مبدأها ومرجعها .

العقيدة قيمة :والعقيدة وفق هذا التأصيل وباعتبارها مبدأ تأسيسيا ، هى قيمة كبرى من مستويات ذلك المدخل القيمى السباعى العناصر . وهى قيمة بحكم ما تعبر عنه من صفات وسمات وطبيعة ، وبحكم ما تعبر عنه من عناصر مجتمعة ، العقيدة تشير إلى التوحيد بوصفه القيمة المركزية الكبرى ، التى تشع عناصرها على كل الأنساق التابعة ، من معرفة وفكر وثقافة ومفاهيم ومناهج وطرائق تفكير وأساليب تفسير وأطر تحليل ، وقواعد تغيير وتقويم ، التوحيد كنسق تبدو أهميته فى كونه إطارا مرجعيا أكبر ، يعبر فى المبتدى والمنتهى عن قاعدة إسناد وإطار مرجع ، والإنسان

أيضا هو إنسان العقيدة الذى يمكن تسميته بأنه إنسان القيمة المتواصلة مع قيمة الإنسان ، والكون أيضا قيمة لفاعلية الإنسان وسعته فيه واعتباره سيدا فيه لا عليه بالاستعلاء ، وبإعماره لا إفساده ، والحياة قيمة فى نطاق تفاعلاتها وحركة الإنسان فيها ، إن العقيدة مفهوم ومكونات هى بحق قيمة . لقد ورث المسلمون اليوم خصائص الضعف فى صياغة العقيدة ، والمطلوب من الفكر العقدى أن يعالج المشاكل التى تحدث فى الأمة متعلقة بالأسس العقدية العامة ، وذلك بصياغة عقدية من شأنها أن تؤكد مرجعية العقيدة لكل سلوك ، فتكون حلوله فى إطارها وبترشيد منها .. وتتوقف هذه الصياغة فى نجاعتها على الوعى العميق بطبيعة المشاكل المراد علاجها ، والجذور والخلفيات التى انبعث منها . والمتأمل فى الوضع العقدى الراهن فى عالم المسلمين يجد أنه أمام مشكلتين رئيستين تولدتا من عهد الانحطاط الذى تجمد فيه الفكر الإسلامى وانفصل عن مجريات الواقع ، ومن التحدى الثقافى والحضارى الغربى ، الذى واجه الأمة الإسلامية منذ قرنين من الزمن (١٥٦) .

أما المشكلة الأولي فهى الانفصال أو شبه الانفصال ، الذى وقع بين المرجعية العقدية ، وبين المظاهر التطبيقية فى مختلف وجوه الحياة .. ، ولكن مجريات الواقع الإسلامى خلال عهد التراجع الحضارى أفضت إلى تراخ فى الصلة بين أصول العقيدة وبين مناشط الحياة المختلفة ، فلم تعد مظاهر السلوك المختلفة تندفع فى تلقائية ووضوح ، من مرجعيتها العقدية ، وغدت حقائق العقيدة تشبه أن تكون تصديقات ذهنية ، غايتها فى ذاتها ، وضعف الشعور بغايتها السلوكية وقد أدى هذا الوضع إلى ما يشبه الانفصال بين الاجتهادات الفرعية وبين مرجعيتها العقدية من ذلك عقيدة التوحيد .. (١٥٧) .

أما المشكلة الثانية فهى بروز التصورات الأيديولوجية الغربية ، وقد أحدث هذا أثره البين فى حياة المسلمين ، ليس على مستوى السلوك فحسب ، ولكن على مستوى الاعتقاد أيضا فى إطار من النظرة المادية ، وفى عناصر الرؤية العلمانية ..

وفى هذا السياق فإن هذه المشاكل التى تعلقت وأثرت على بنيان الفكر العقدى ، تتطلب لمعالجتها فكرا عقديا ذا خصائص واقعية تتناسب معها ، بحيث يجابه الواقع العقدى الثقافى بما يناسبه من الأساليب . ويمكن أن تكون الخصائص المطلوبة لمعالجة واقع اليوم متركزة فى محورين أساسين يستقطب كل منهما جملة من الفروع المتعلقة بالفكر العقدى وهما واقعية الموضوع وواقعية المنهج (١٥٨) .

واقعية الموضوع : تعنى بذلك أن يقوم الفكر العقدى الحديث بطرح القضايا والموضوعات التى تمثل مشاكل حقيقية ، تعيشها الأمة على المستوى الثقافى والفكرى والمذهبى والأيديولوجى ، وأن يكون ترتيبها فى الطرح من حيث الأهمية بحسب أهميتها الواقعية ، من حيث حجمها فى الاشكال وإلحاحها فيه . صحيح أن العقيدة هى تعبير عن حقائق مكتملة ، لأنها تبين ما هو واقع من حقيقة الوجود ، فلا مجال فيها لاستحداث أحكام بالعقل ، كما أنها وردت فى النصوص على سبيل القطع ، فلا مجال فيها للترجيح ، إنها منظومة مكتملة ثابتة مهما تغيرت أوضاع الحياة الواقعية ، إلا أن ذلك لا يمنع من الصياغة فى المجال العقدى بما يتناسب مع طبيعة العقيدة نفسها باعتبارها مكتملة ثابتة فى ذاتها ، والتدين بها باستيفائها فى التصور الذهنى والصدور عنها فى التفكير والسلوك ، فيكون الاجتهاد فى صياغتها هادفا لتحقيق هذه الغاية .

إن البنية المأثورة فى الفكر الكلامى .. تشكلت موضوعاتها بحسب الواقع القديم الذى يعود إلى ما قبل القرن الخامس ، وأن ترتيبها أفرزته بعد ذلك عقلية مدرسية لا عقلية واقعية ، وهى لذلك لا تتلاءم بالتأكيد مع متطلبات الواقع الراهن لا من حيث طبيعة المسائل ولا من حيث ترتيبها (١٥٩) .

ونجد الكثير فى عالم المسلمين مازال يتشبث ببعض المسائل متخذا منها محورا للجدل ومنشطا للفكر العقدى يلهى عن المشاكل الحقيقية التى ترهق الواقع الإسلامى ، ولا شك أن الواقع الجديد يفرض من صياغة جديدة لقضايا كثيرة لم تكن مطروحة من قبل فى الفكر الموروث ، ويفرض الوضع الراهن أن تطرح مجددا ضمن دائرة المنظومة العقدية الإسلامية .

توسيع دائرة الفكر العقدى وموضوعه بما يغطى الحاجة الأيدلوجية لعالم المسلمين اليوم ، فيصبح من مهامه الاستدلال على قضايا تشرعية عملية ، وبما تشكله العقيدة من تكوين قاعدة تأسيس أشبه ما تكون بفلسفة تشريعية تؤصل عناصر بنية الشريعة فى استنادها العقدى .

وكذلك من الضرورى الجمع بين الأصول العقدية الإسلامية وبين الحلول التشريعية الاجتهادية المتعلقة بالحياة العملية .

ومن أهم الموضوعات التى يجب أن تدرج فى نطاق الفكر العقدى الحديث موضوع الإنسان من منظور كلى عام وهو الموضوع الذى يتناول بالبحث مبدأ الإنسان وقيمته الذاتية ، ومنزلته فى الكون وغاية وجوده ، ومصيره فهذه المسائل لم تنل الاهتمام فى الفكر الكلامى الموروث إلا أن تكون جزئيات متفرقة ربما فى ثنايا موضوعات أخرى .

وهى اليوم تمثل مطلبا أساسيا فى التأصيل العقدى ، وذلك بالنظر إلى ما يشكوه العالم الإسلامى من مظاهر عديدة لامتهان الإنسان وإهانة لكرامته وإهدار لقيمته وفاعلياته ، وبالنظر إلى ما تنقلب فيه حياة المسلمين ، على غير وعى بالمهمة التى خُلق من أجلها الإنسان ، وعليه أن يسعى فى تحقيقها وذلك إلى إما غفلة عن التعاليم الإسلامية ، أو انسياقا بفعل التأثير الفلسفى الغربى فى هذا الخصوص (١٦٠) .

ولاشك أن تأسيس عقيدة واضحة فى قضية الإنسان أمر بالغ الأهمية باعتبار أن التشريعات كلها التى تعرف شؤون الحياة العملية والعلاقات المتفاعلة فيها تتوقف على مقتضيات تلك العقيدة ، وهو ما يجعل مبحث الإنسان مبحث عقدى إسلامى فى الإنسان يجب أن يهتم به ، خاصة فى إطار ربط الإنسان بعقد التكليف وحمل الأمانة ، وقيمة الاستخلاف كرؤى مشتقة من عقيدة التوحيد وأشكال تفعيلها ، فتصطبغ الحياة كلها بصبغتها .. وتفضى إليه قضية الإنسان فى بعدها القيمى والغائى والكونى ، إذ يقع فى إطارها تأصيل العديد من القضايا المطروحة على الساحة الحضارية الإسلامية والإنسانية تأصيلا عقديا ، مثل قضية مستقبل الإنسان ، والسلام العالمى والتلوث البيئى ، وعلاقات التعاون والتفاعل فى مجال العلاقات الدولية وسياقات العولمة وما تفرضه من موضوعات تتعلق بالجانب العقدى .

إن هذا من شأنه أن يوطد مرجعية عقدية ثابتة تصدر عنها تصرفات وعلاقات ومواقف المسلمين وتحل فى ضوئها مشاكلهم كلها .

إن عقيدة تتحرك صوب موت إلاله ، وموت الإنسان وسلسلة من الأفكار المشابهة التى تستند إلى علمنة الحياة المعاصرة فى مناهج النظر والتفكير والتدبير والتغيير والتأثير ، لهى من الأمور التى يجب أن يتعرض لها ، فى إطار تأثيراتها على الحقل المعرفى موضع الدراسة (**العلاقات الدولية وعلمنتها**) من جانب ومسألة القيم التى نحن بصددها والتى تعتبر أصلا من أصول البناء العقدى من جانب ثانٍ وتأثيراتها العامة التى تترك أثارهما التكوينية والسلوكية للنظرة للكون والإنسان والحياة ومن قبلها الله والدين ومكانته فى الوجود (١٦١) .

أما واقعية المنهج : فتعنى أن تكون الطريقة التى تقدم بها الموضوعات العقدية المستصحبة والمستجدة ، طريقة مبنية على المعطيات الواقعية لفاعليات المخاطبين فى إطار الدعوة الساعية إلى غاية الإقناع بالحق . وبما يحقق عناصر الوصل بين الواقع الكونى والواقع الإنسانى باعتبارهما المادة الصالحة لأن تتخذ منهما مقدمات استدلالية مقنعة للعقلية الراهنة .

هذا المنهج يجد أصوله فى القرآن الكريم والذى بنى خطابه الإقناعى على أصول الواقع الكونى والإنسانى ، وهذا ما يبدو فى استخدام الآيات الكونية مقدمات فى الاستدلال على حقائق العقيدة ، واستخدام العبرالتاريخية باعتبارها وقائع إنسانية بما يستند إليه ذلك من تبصر لمصيرالإنسان ، الغاية من وجوده ، الانطلاق صوب المصلحة العملية للإنسان ، كما يقتضى ذلك فى جانبه الواقعى رصد مجريات الأحداث فى واقع الإنسان وتفسيرها فى سياق أصول التفكير السننى وأصول النموذج المقاصدى فى وصف الواقع ورؤيته وتحليله وتفسيره وتقويمه (١٦٢) .

إن الفكر العقدى الحديث ثابت فى جوهره وكليات التأسيس التى يحملها ، إلا أن عليه أن يعيد صياغة مسائله ، واقفا على المناهج الكلية لا عند حدود المسائل السابقة فى إطار بُفعِّل الرؤى ، لتحديد المواقف وتقويم العلاقات واتخاذ المواقف ، ومواجهة كافة الإشكالات المعيقة عن تحقيق الخلافة غاية الوجود الإنسانى .

ومن أهم أصول مناهج الصياغة العقدية هو الربط بين النظرة للكون والإنسان والحياة فى إطار التوحيد كنظام معرفى .

فتحتل البيئة الكونية حيزا مهماً فى التوجيهات القرآنية التى تستهدف إعداد الإنسان لإنجاز مهمة الخلافة التى هى غاية وجوده . فإذ يعتبرالكون عنصرا من عناصر البيئة الوجودية الموسعة التى تحتضن الوجود الإنسانى ، إلى جانب العنصر بين الآخرين المهمين (**العنصر الغيبى والعنصرالاجتماعى**) ، ذلك الربط المستديم ، والوصل الفعال ، بين الصورة الكونية على اختلاف موضوعها وبين الإنسان فى كل جانب من جوانب حياته إنطلاقا من عقدية المبدأ وعقدية الغاية (١٦٣) .

العقيدة وفق عناصر توظيفها العملى تشير إلى أنواع وأشكال ، فهى تتكون من نسق من الأفكار والمفاهيم والقيم التى تشكل أسس للحركة (**المبدأ والغاية**) ، وبما تشكله من دوافع وطاقات للمارسسة والعمل ، وهى فى التحليل الأخير تشير إلى تعبيرها عن المثالية فى تحقيقها للواقعى، وبما تشير إليه من عناصر الوظيفة العقيدية ، والوظيفة الاتصالية ، والوظيفة المعنوية وجملة عناصر الوظبفية الحضارية جملة .

ومن خلال تلك النقطة الوظيفية لمفهوم العقيدة يمكن تقسيمها وتصنيفها إلى أكثر من تقسيم استنادا إلى تعدد المعايير :

أولا معيار الشمول العددى : والذى يصنف العقائد إلى **العقائد الفردية** التى تحرك فرد معين ، **والعقائد الجماعية** القومية والتى تختص بتحريك أمة معينة أو قوم محددين، **والعقائد العالمية** وهى تهدف إلى صياغة العالم كله وفق نظرة فكرية محددة .

ثانيا معيار الشمول الموضوعى : والذى يقسم العقائد إلى **عقائد تنظم جانبا واحدا من حياة الفرد أو المجتمع** دون الاهتمام بالجوانب الأخرى مثل المذاهب الروحية الاقتصادية ، وعقائد تنظم جميع جوانب الفرد والمجتمع النفسية والفكرية والروحية والاخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية فلا تترك جانبا من هذه الجوانب إلا وتدخلت فيه بغرض صياغته وتنظيمه على شاكلتها وفق منظومة كلية .

ثالثا معيار فاعلية التأثير : فمنها ما يعتبر **عقائد سلبية** محبذة لبقاء الوضع الراهن داعية إلى الرضا به ، بحيث تنعدم القدرة التأثيرية أو السعى للتغيير وعادة ما تطلق على هذه العقائد عقائد الأمر الواقع Status quo ، أما الصنف الثانى فيمكن وصفه بالعقائد الإيجابية وهى العقائد المحركة التى تُحرك المجتمعات والأفراد لصياغة الحياة وفق فكرة محددة ، فيقيم علاقة تفاعل مع الحياة مجيبة على الأسئلة التى يطرحها الواقع وتتعامل مع المشكلات باحثة لها عن حلول . إلا أن تلك العقائد تختلف من زاوية إيجابيتها ، وإصلاحها للفرد والمجتمع أو عدم إصلاحها : ومنها **العقائد الإيجابية** التنتيتيه والعقائد الايجابية البانية ، وكذلك العقائد من حيث اختلافها فى مدى قوة بواعثها حيث تصنف إلى عقائد لها بواعث قوية دافعة ومحركة وفاعلة وعقائد ذات بواعث ضعيفة ، تقلل من دافعيتها وتهمش من فاعليتها ، وربما تؤول إلى الجمود الذى لا يحرك ولا يدفع .

ومن العقائد ما يؤثر محركها فى الفرد والمجتمع بشكل تأقيتى ومنها وما يؤثر تأثيرا ممتدا ومطلقا ومستمرا ، وهو ما يقودنا إلى معالجة نقطة مهمة تتعلق بالحكم على القيم والعقائد وإيجاد معيار للتفاضل فيما بينها .

رابعا يأتى أخر معيار صلاحية العقائد ، وفى إطار التفرقة بين مفهومى الصحة والصلاحية فربما يحسن التفرقة وإن تداخلا ، بين صحة العقائد وصدقيتها من جانب وصلاحية العقائد من جانب آخر . فإذا كانت الصحة ذا قيمة تتعلق بنسق الأفكار وعناصر الصدق الداخلى واتساق منظومة المقولات وعالم الغيب والمفاهيم والقيم التى تكون العقيدة فى ذاتها ، فإن الصلاحية تدور حول النواحى التوظيفية والتفعيلية وتقاس بعناصر الاتساق الخارجى فيما يصدر ويتولد عنها من أفعال وممارسات وعلاقات ونظم وغير ذلك من أشكال التفعيل ، بحيث تشير إلى الصلاحية التطبيقية والتى تدور حول مفهوم الفعالية .

وواقع الأمر أن البعض يقترح إمكانات قياس بعض المؤشرات الدالة على الفعالية العقدية من حيث المضمون ونتاج التطبيق فضلا عن البواعث والمحركات ، فبمقدار ما تحقق العقيدة دورا بناء توحيديا وإيجابيا ، وليس سلبيا أو مفتتا ، ويحرك إمكانات التعدد صوب نظمها فى إطار الوحدة فى سياق التنوع ، وبمقدار ما تعبر عن عناصر

شمول للجوانب الحضارية التى يتفاعل معها الانسان من دون أن تكون أحادية الجانب ، وأن يحرك رؤية للعالم والإنسانية ، وليس لمصلحة قلة عنصرية أو طبقية أو قومية ، أو يحرك رؤية للعالم من خلال هذه النقطة المركزية أو الجزئية (**عالم المركزية الغربية**) ، بمقدار كل ذلك تصير العقيدة ذات فعالية نظرية وعملية فى آن واحد .

وغالبا ما يؤثر ذلك على نتاج التطبيق والممارسة على المستوى الفردى مخرجا إنسانا محررا مكرما من جميع جوانبه ، ومجتمعا متماسكا مستقرا متوازنا له من الدافعية والفاعلية فى تفعيل عقيدته ضمن الساحة الحضارية بشمولها .

ويأتى أخيرا كأحد محكات الفاعلية ما يتعلق بالبواعث الدافعة والمحركة والمؤثرة والقوية والفاعلة . (١٦٤)

وفى هذا السياق يمكننا تأكيد أصالة العقيدة كضرورة فطرية ذات تأثيرات عملية ، فالإنسان لا يستطيع أن يقر فى الكون من دون رباط معين يشعره بمعرفته والاستقرار فيه وهى ما يدفع إلى التحفظ بصدد مقولة الفراغ الدينى أو العقيدى ، خاصة إذا ما اتخذ مفهوم الدين بالمعنى الواسع .

فالعقيدة وفق السياق السابق وجدت فى كل مجتمع إنسانى بين جميع البشر ، وهى ضرورة حياتية وحضارية فضلا عن اعتبارها حقيقة كونية ، وهى تشكل عناصر العروة الوثقى التى تصل الإنسان بخالقه ، وساحته الحضارية الكون والحياة ، فى تصور كامن أو ظاهر ، واع أو غير واع ، إلا أنه بالضرورة موجود من حيث الكيان ومن حيث الفعالية والتأثير (١٦٥) .

وإذا كانت العقيدة وفق هذا التصور هى ضرورة فطرية على المستوى الإنسانى العام ، فهى ضرورة تنظيمية على المستوى الجماعى بامتداداته حتى تصل إلى مجال الإنسانى العام (**الإنسانية**) والمساحة الكونية الغيبى منها والمعروف . والعقيدة وفق هذاالتصور تقدم معيارا واضحا ثابتا لقياس الصحة والخطأ ، ومدى الابتعاد أو الاقتراب بين الممارسات والمثالية وبما يعنيه ذلك من دلالات تتركها العقيدة على الحركة والممارسة وترشيدها أو صياغتها على شاكلتها . كما تحرك العقيدة وتؤسس نظاما من الرموز الذى يتسم بالفاعلية وتشكيل سياق من الدوافع والتفاعلات فى إطار يتسم بالديمومة وذلك من خلال صياغة إدراكات بتصور عام للوجود ومنح هذه الإدراكات قوة الوجود الواقعى . كما تؤصل عناصر التوازن والاستقرار فى المجتمع فى إطار اللحمة المعنوية لدى الأفراد ببعضهم ، والأفراد وتكويناتهم المجتمعية والأفراد ومجتمعاتهم ، والمجتمعات ببعضها ، والأمم ، فضلا عن تحريكها صوب علاقات العالم بأسره . وهى

كذلك تتعلق بوظيفة توحيدية أو إدماجية بما تحركه من استجابات مشتركة على مستوى الحكم والآراء والاتجاهات والقيم والمواقف والسلوك ، إذ تكون عناصر الكيان المتميز المتحرك نحو القبلة الواحدة وعناصر تمايز واختصاص للجماعة عن غيرها بحيث يمكن اعتبارها جسدا عضويا ، وبنيانا متماسكا (١٦٦) .

إن نظرة معينة للإنسان يمكن أن تسهم فى بناء تصور للعلاقات الدوليةوأصول التعامل الدولى ، ذلك أن الإنسان (**سيد**) فى الكون بعمارته لا سيدا عليه بالاستعلاء والتسلط والاخضاع والسيطرة ، ضمن قاموس يأخذ مفهوم السيادة بمعنى مطلق التصرف والسيطرة ، لا كتعبير عن سيادة تسخير (**كسند إلهى للإنسان**) وسيادة تكريم (**كخلق كريم**) وسيادة عمارة (**كوجهة للإنسان وحركة**) وسيادة استخلاف (**كقيمة للتعامل بين بنى البشر وكافة المخلوقات الأخرى**) ، وسيادة تكليف (**ترعى جملة العقود والعهود كامتداد للعهد مع الله سبحانه وتعالى**) ، وهى بذلك تؤكد عناصر مسؤلية والتزام توطد الرؤية العمرانية وفق شروط الاستخلاف (١٦٧) .

الإنسان – كجوهر يدخل جملة العلاقات ومنها العلاقات الدولية – يملك عناصر الاشتراك وعناصر الاختلاف ، وهذه العناصر المتفاعلة والمتداخلة لابد أن تملك ضمن منظومة تحقق عناصر الانسجام والتوازن (**الوسط العدل**) إلى عمليات تعارف تأخذ أشكالا متنوعة تجعل من التعارف هدفا لها يقوم على (**المعرفة – الاعتراف – المعروف**)، عناصر الاشتراك تتمثل فى أصل الخلقة وحقائق الفطرة ، وعناصر الاختلاف تكمن فى مظاهر خارجية « **الألوان والاختلافات النوعية** » ، من دون افتئات على حقيقة المساواة والاشتراك « كلكم لآدم وآدم خُلق من تراب » ، والاختلافات الكسبية الناتجة عن الظروف والمناحى الحياتية المختلفة التى تشير إلى عناصر اكتسابية تتعلق بالمعرف والثقافات وعناصر الاجتماع البشرى والعلائق الاقتصادية والسياسية وما فى حكمها (**اختلاف الألسنة**) والاختلاف فى الدرجات (**الأدوار – الوظائف – الأعمال – الاستعدادات – العوائد والقدرات .. الخ**) ، هذه الاختلافات من جانب ومناطق الاشتراك من جانب أصول علائق متنوعة بين البشر ، يشكل التعارف «**وسطها العدل**» الذى يحفظ عناصر التمايز والاختصاص كما يحفظ عناصر الاشتراك والوحدة سواء بسواء ، ويوطد عناصر قيم تحفظ لعمليات التعارف جوهرها بما يمنع انحرافها من جهة وبما يدفع إلى تنميتها من جهة أخرى .

إن الاختلاف ضمن هذه المعانى ليس حركة صراع ولكن حركة تعايش وتعارف وتدافع ، لأنه مؤد لاستثمار كل مكنوناته فى التنوع والتعدد ليقود نحو عناصر الانتشار والتكامل ، والتوازن ، والتفاعل ، التكافل ، وهو حركة غير مانعة من التعاون دافعة له جامعة لأصوله .

إن الإنسان المكرم (**كصفة عامة لبنى الإنسان والبشر جميعا**) تعنى أن معادلة التكريم تكمن فى ضرورة السعى والحركة والحضاريين للإنسان فى دائرة ما يؤدى إلى تكريمه ويؤكد كرامته ، إن الإنسان الذى تهون عليه كرامة الله له والتكريم الإلهى لخلقه وخلقته إنما بهذا الاعتبار لا يستحق تلك الكرامة ، بل ربما لا يستحق إنسانيته .

والإنسان المكرم يتفاعل مع عناصر تكريمه المعنوية (**الأمانة - الاستخلاف - المسؤلية - الالتزام - التكليف**) وعناصر تكريمه المادية (**عناصر المسخرات ، والقدرات والاستعدادات والإمكانات**) [١٦٨] .

إن حركة الإنسان فى حقل التعامل الدولى لابد أن تنسجم مع عناصر التكريم بما يحدد مجال العمارة والقيم والشروط المرتبطة به .

إن رؤية معينة للإنسان تحاكى مرجعية حقوقه واجباته ، تؤكد عناصر مركزه فى الكون وبوره ، وفلسفة الحقوق والواجبات (**رؤية حقوق الإنسان**) وهذه الرؤية للإنسان تحرك أصول السماحة والتعامل ، كما تؤكد رؤية للآخر تقوم على ضرورات التعايش والتعارف لا معانى لا التنافى والاستبعاد والاستئثار .

إن تفاعل الإنسان فى المجال الكونى فى إطار رؤيته للحياة ، إذ تعبر الحياة عن جملة من العمليات والعلاقات وعوالم (**الأفكار ، الأشخاص ، النظم ، الأشياء ، الحوادث**) ، تصيغ علاقاته المتعددة ومنها العلاقات الدولية على أساس منها [١٦٩] .

العقيدة والنظام المعرفي في الرؤية الإسلامية : من أهم القضايا التى يجب الإشارة إليها أن العقيدة أهم لبنة أساسية ضمن ما يمكن تسميته بالنظام المعرفى الإسلامى ، فهى أى العقيدة هى المدخل الذى ينعقد به النظام المعرفى وتتوطد أركانه ، وهى نقطة البدء فى هذا النظام وقاعدة التأسيس ، كما أنها تولد عناصر معرفية شديدة التأثير فى الفكر والعمل ، أهمها على الإطلاق تأسيس رؤية للعالم World View، وهى رؤية مشتقة عن التأسيس المعرفى لقاعدة التوحيد Tawhid Episteme، ويعد التوحيد فيها رؤية تنساب ضمن مناهج النظر للعوالم المختلفة عالم الأفكار وعالم الأشخاص وعالم الأشياء وعالم الأحداث ، أو بلغة أخرى هى نظرة تأسيسية للإنسان الفاعل ، والكون (**مجال الفعل**) والحياة سياقات التفاعلات والعلاقات المختلفة هذه الرؤية الكلية للعالم المتضمنة كذلك لإجابات لنسق الأسئلة الكلية أو النهائية بحيث تشتق منها كافة الرؤى الفرعية ، وترجع إليها [١٧٠] .

العقيدة وفق هذا التصور قاعدة من الإيمان وأصول من الوعى ، الذى يتفاعل مع عناصرها ومفرداتها ومقتضيات رؤاها التأسيسية ومتطلباتها ، وأصول سعى بمقتضى

الاعتقاد ليحقق كمالات العمل الصالح . إن العقيدة إذا تعبير عن الجمع الجدلى بين القول الثابت والعمل الصالح يرفعه ، وليس من المصادفة أن يجمع المفسرون إلى أن القاعدة العقدية « **لا إله إلا الله** » هى الكلمة الطيبة الممثلة بالشجرة الطيبة أصلها ثابت وفرعها فى السماء [١٧١] بحيث تحقق عناصر الوصل الدائم بما يحقق معانى التكريم والعزة والشموخ والرسوخ تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها ، فتحقق أصول العطاء المتجدد بالفعل والفاعلية مأذونة من الله سبحانه وتعالى .

والنظام المعرفى الإسلامى فى جانبه العقيدى يوفر معرفة بالله وتوحيده وتفعيل التوحيد فى كافة مناحى الحياة والفعل الحضارى الإنسانى ، كما يشكل رؤية معرفية للإنسان مفهوما وطبيعة ووظيفة وإمكانات وفاعليات وقدرات وعلاقات ، ويوفر إطارا معرفيا للكون ومسخراته وطرائق التعامل معه حفظا وإعمارا واستثمارا ، كما يوفر أصولا معرفية للحياة والنظرة لها كمجال للتفاعلات والعلاقات ، ويؤكد على الطرائق والوسائل والقدرات والفاعليات التى يمكن للإنسان فى كل تفاعلاته وتعاملاته أن يحقق مقصود الحياة الطيبة أصول ورؤى تتكامل المعارف بها تكامل الوعى والسعى ، لتفعيل العقيدة وتحريكها ضمن مساحات الفعل الحضارى المختلفة وعمارتها بمقتضى رؤية توحيدية فاعلة .

دور العقيدة في المسار الحضاري : العقيدة وفق هذا التصور ذات بنية معرفية تجعل من مفهوم الغيب أهم العناصر فى بنيتها المعرفية وإمكانية تحريكها . الغيب كمفهوم معرفى يشير بدوره إلى عناصر النسق المفتوح وإمكانات الإحسان الحضارى والرؤية الإسلامية فى سياق تأسيسها العقيدى ، تعرف الإنسان بسعة مساحته الوجودية ، ولولاها لما استطاع أن يحصل على معرفة مساره الوجودى لأن هناك أسبابا كثيرة تحول دون ذلك منها :

(١) قصر عمر الإنسان بالنسبة لحياة الكون .

(٢) عجزه عن الإحاطة بوجهى الوجود ماديا وغيبيا .

(٣) قصور عقله عن الإحاطة بالعلوم والآيات الكونية فتحا وتنزيلا .

لهذا كان القرآن الكريم يتضمن مجموعتين من الآيات تعلقت الأولى بعالم لا يرتقى إلى معرفته عقل الإنسان إلا عن طريق الإيمان لأن كثافته المادية تحول دون ذلك ولا طاقة له على تحمل الحقائق الغيبية مشاهدة .

وتعلقت الثانية إلى عالم دُعى إلى النظر والتفكر من خلال النص القرآنى والممارسة العملية فى مختلف أنواع التحرك تناسب مع سنن النمو ، وحب النفع ، وحب الاستمرار

والبقاء فرديا وجماعيا ، ولا يستطيع ذلك ما لم يحسن العلاقة بين جانبيه المادى والمعنوى ، لأن إحكام الربط بينهما تأملا وتفكيرا ، وتوثيق العلاقة بين منزعيهما ترويضا وتصرفا فى شئ من التوازن والاعتدال هو ما يسمى بالعقيدة : الكثافة المادية من عالم الشهادة واللطافة الروحية من عالم الغيب ، وعلى هذا تُعتبر العقيدة الإسلامية مطلبا إنسانيا ذا صلة متينة بقيمة الوجود الذاتى وفاعلية التحرك فى شتى مجالات النشاط البشرى (١٧٢) .

هى ضرورة فطرية ، وحقيقة وظيفية ، فهى تقدم العقيدة معيارا واضحا ثابتا لقياس الصحة والخطأ والحق والباطل ، مدى الابتعاد أو الاقتراب فى الممارسة فى المثالية بما يعنيه ذلك من دلالات على الحركة والممارسة بصدد ترشيدها وجعلها تسير فى خط الحكمة .

وهى كذلك تولد نظاما من الرموز يسهم بدوره فى صياغة إدراكات بتصور عام للوجود ومنح هذه الإدراكات قوة الوجود الواقعى .

وهى تسهم فى توازن واستقرار المجتمع ، وتعطى عناصر الكيانية الجماعية تأسيسها وقواعد استمرارها . كما أنها تؤسس رؤية الكون والإنسان والحياة للآخر والذات والعلاقة بينهما .

فى هذا السياق يمكننا النظر من زاوية أخرى لا إلى وظيفة العقيدة ولكن للوظيفة العقدية باعتبار أنها من الوظائف الأساسية التى تجعل من الدعوة أساسا فى أصل العلاقات على تنوعها وامتدادها بما فيها العلاقات مع غير المسلمين .

الرؤية العقيدية والمجال القيمي والفعل الحضاري : الرؤية العقيدية هى فى صميم مفهوم القيم ، فالقيم إذ تعبر عن حقائق الثبات وأساسيات التفكير الكلى و أنها تشير إلى كل ما يمكن أن يكون له وزن وقيمة فى جوهر العملية الحضارية وتملك الرؤية العقدية قيمة مطلقة ضمن منظور القيم ، فالرؤية العقيدية هى مصدر التأسيس وحقائق التأصيل وعناصر الثبات لا يمكن رؤية القيم أو غيرها ، إلا باعتبارها مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بالعقيدة ، فالعقيدة عقدة وعهد وعقد ، عقدة لا انفصام لها (١٧٣) ، عروة وُثقى مؤكدة ومؤصلة وعهد بين الإنسان وربع إذ تتأكد أهمية عقد التوحيد « وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى » (١٧٤) الذى يؤسس للإنسان حقوقا والتزامات ، وهو بحكم الالتزام عهد يتطلب الوفاء إذ يتحقق جوهر الالتزام والإلزام «وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤلا» (١٧٥) .

الرؤية العقيدة تتأسس على قيمة أصلية هى التوحيد ، وعقيدة التوحيد بدورها لابد أن تحرك رؤية متسقة تثبت ضمن أرضية التوحيد ، إنها الكلمة الطيبة التى تملك الفاعلية والتحقيق ، إذ ينظر إلى كل عناصر العملية الحضارية نظرة خاصة ومتميزة **«نظرة الكون ونظرة للحياة ونظرة للإنسان»** تضم بينها **عقيدة التوحيد** وتحمل من تلك الرؤى إشتقاقا منها تمثله كليات فى الرأى والرؤية والحركة جميع ، إن الرؤية للكون والحياة والإنسان لا تنفصل كل منها عن الأخرى بل هى جميعا تؤكد رؤية عقدية موحدة ترى أن كل الرؤى تصب فى أصول عقيدة التوحيد .

ذلك أن تحديد **الرؤية العقدية** بوضوح ، وبيان مفرداتها هو الذى يؤهل للتحريك العقيدى وأن وضوح **الرؤية للعقيدة** يعنى وضوح لعناصر المنظومة ضمن الرؤية الإسلامية فى كل مستوياتها وتجلياتها .

كذلك فإن العقيدة لابد أن تجد تأثيرها فى وعلى البيئة المعرفية الكلية وعناصر اسنادها وأصولها وإمكانات تأصيلها وما يتولد عنها من أنساق معرفية فرعية ، وقضايا بحثية والعقيدة كذلك أهم عنصر فى تشكيل الرؤية والتمايز وما يؤكده ذلك من عناصر اتجاه القبلة بما تفرض وجهة البوصلة ، إنها حركة محددة الوجهة والاتجاه والهدف والمقصد والغرض .

كذلك فإن العقيدة لابد أن تؤسس حضارة ضمن رؤية عمرانية استخلافية فتحفز النظر المؤسس لعناصر وعى وحركة سعى مستمرة ، بما يضمن أصول الفاعلية والحركة الإيجابية والعمل الصالح .

الصياغة العقدية والرؤية الكلية : ماذا عن الصياغة العقدية حينما نربطها بمجال التعامل الدولى إنها رؤية تتكامل فى سياق اعتبار الاختلاف كسنة إلهية مقررة ، والتعارف كعملية إنسانية مؤكدة ، والتعدد حقيقة مقررة **(فى عالم المخلوقين)** ، ولانفراد الله سبحانه وتعالى بالوحدانية ، والتعايش غاية مؤكدة تحرك عناصر الاختلاف نحو أصول ائتلاف ، أو على الأقل تنظيم الاختلاف والخلاف ضمن حركة تسامح وعفو ، وتدافع ودفع وحوار وجدل أى كل ما يقتضى من عناصر لعملية التعارف أو إبداع آلياتها وتحقيق مقصودها (١٧٦) .

أن التوحيد كصياغة حاملة لأصول النظام المعرفى ، وعناصر التكوين الحضارى ، إنما يرى التعامل الدولى فى تأسيسه على الدعوة كأصل من أصول المعرفة والتعارف حتى لا يُعذر أحد بجهل ، إن أمة الدعوة فى حركتها الدعوية تحقق أصول التوحيد فى إرساء قيم التأسيس من حرية وعدل وسعة ويسر . **إن مقولة ربعى بن عامر « جئنا**

لنخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد» مقولة مفتاحية فى هذا المقام .

وإن هذه الصياغة العقدية لا يمكن أن تلغى أهم عناصر فاعليتها وتلغيها كعملية اتصالية يجب أن يتوفر لها الوسط المستوعب للحركة من خلالها وللدعوة لها ، إنها حرية العقيدة التى يكون فيها عنصر الاتساق العقدى والفاعلية العقدية ومدى تحقيقها للنفع العام للإنسان والإنسانية ، الدعوة حركة حرية واختيار وليست حركة إكراه وقسر ، ذلك أن فتح باب القسر لكل من يعتقد عقيدة دينية كانت أو دنيوية سيحرك كل عناصر طغيان القوة والإكراه والهيمنة ، وهى فى النهاية ستكون أقرب ما تكون إلى الحروب المقدسة أو الحروب الصليبية ، حروبا تشن باسم العقيدة وبتسويغ منها ، **لا إكراه فى الدين** هذا الشعار القرآنى حمل تحديد أصول مساحة الحرية العقدية ، إيمانا من تلك العقيدة ذاتها ، ان بحسبان الإنسان وما يحمله فى فطرة تأسيسية وما كرمه به الله سبحانه وتعالى من عقل مختار « وهديناه النجدين » وقابليته للتكليف والالتزام والمسؤلية (**حمل الأمانة**) لقادر على عملية الاختيار الأساسي للعقيدة « إما شاكرا وإما كفورا » (١٧٧) .

إن حروبا مقدسة ليست فى حسبان منظور الإسلام العقدى ، ولكن جهادا كبيرا يعبر عن أقصى كمالات الحرية والتحرر وإخراج عبادة العباد للعباد إلى عبادة الله الواحد .

إن الصياغة والتأثير العقدى لتجعلان من مفهوم الجهاد ليس مجرد حركة قتالية ، مع الأخذ فى الاعتبار كمالات مفهوم الجهاد ومستوياته واتساقه مع المضمون الحضارى والعمرانى بل يجعل القتال إحدى حركاته ، والقتال هنا ليس اختيارا مبدئيا يصدع به الإسلام فى وجه كل مخالف بل هو اختيار ضرورة ، واختيار أخير بعد استنفاد السبل التعارفية جميعا ، وهو إذا ما وُصف ليس عملا تخريبيا وإنما هو حركة عمرانية باعتبار الحفظ السلبى فى قطع مادة التخريب والفساد ، والإبقاء على مادة الصلاح والعمران ، إن محاربة الحربى كمفهوم فنى والنهى عن الإتيان على كل أصول العمران فى العمليات القتالية ، إنما يعبر عن رؤية متكاملة تنبثق عن إطار الصياغة العقدية التوحيدية فى الربط بين عناصر التصور للإنسان والكون والحياة فتحفظ عناصر العمران وتحقق المقصود بضرورات الحرب المقدرة بقدرها ، والمحددة بقصدها وليس من مقصودها الإفناء أو التخريب أو الاستئصال ، إنما ينظر إلى هذه الأبعاد الثلاثة ، الإنسان فى نطاق التكريم الزائد عن معنى الحفظ ، والكون فى إطار قابليات الاستثمار والتسخير والحياة فى نطاق العمران والإصلاح ، عمليات كلها لا تستغرب إن كانت كامنة حتى فى جوف مفهوم وممارسة الجهاد بالمعنى القتالى .

إن هذه الصياغة العقدية تشكل سياقا مهما لتأسيس رؤية العالم ، تؤثر منطقا وضرورة على الرؤية للآخر فتصوغ الأحكام الخاصة به فى سياق العدل والمساواة والاختيار كقيم كلية حاكمة وتؤصل بذلك تشكيل مادة الاستخلاف الإنسانى **(بمراعاة حق الغير)** وتشكل قاعدة التكريم الإنسان **(ولقد كرمنا بنى آدم)** والمقصد العمرانى **(هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)** فيشكل كل ذلك فى سياق عقيدة التوحيد بكل مقتضياتها الإيمانية والتعبدية والتعاملية والقيمية [١٧٨] الإطار المرجعى الذى يتقيد به المسلم فردا كان أو جماعة ، فى شأن جملة مواقفه وعلاقاته وحالاته ، ولعل من أهم جوانب البحث فى موضوع العلاقات الدولية فى الإسلام أن يكشف عن عناصر وأصول تأسيس **(النماذج المرجعية)** أو نماذج قياسية Paradigms التى تحدد وتزن السلوك الإنسانى المتوازن فى تفاعلاته وتعاملاته وعلاقاته الذاتية والاجتماعية والبيئية ، وفى كل ظاهرة من هذه الظواهر من حقل العلاقات الدولية ، فإن البحث من منظور إسلامى فيها يفترض ليس فقط الدراسة الوصفية أو الرصدية أو التحليلية ، بل لابد أن يكون العنصر التقويمى فيها سواء اتخذ مسارا ايجابيا **(بمحاولة الاستفادة من الظاهرة فى النفع الإنسانى بمقتضى الاستخلاف والمقاصد الكلية الأساسية)** أو سلبيا بالاعتبار من الأخطاء وعناصر الانحراف .

العقيدة : المنظومة والمفردات : ربما فى هذا السياق علينا أن نهتم بقضيتين أوليتين حين الحديث عن العقيدة منظومة ومفردات :

الأولى ترتبط بفقه صياغة العقيدة ، والصياغة فى هذا المجال يجب أن تتناسب فى طريقة العقيدة ذاتها ، فلما كانت العقيدة فى منظورها الإسلامى مكتملة ثابتة فى ذاتها، والتدين بها ابتداء يكون باستيقانها فى التصور الذهنى ، والصدور عنها فى التفكير والسلوك ، فإن الاجتهاد وفى صياغتها يكون هادفا إلى تحقيق هذه الغاية وذلك يتم بوجهين اثنين :

– تقديم العقيدة للناس بطريقة من شأنها أن تقنع من لا يكون مقتنعا بها ، وأن تعمق الفهم والاقتناع **(قابلية الفهم والإقناع)** ، فطريقة التقديم هى ضرب من الصياغة وهى الأساس الذى يفسر « أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » ، كما يوضح الطريقة المنهجية فى العرض « وجادلهم بالتى هى أحسن » مراعاة للحالات والمقامات [١٧٩] .

تقديم العقيدة الإيجابية المحركة الدافعة بحيث تكون بعد الاقتناع بها – مرجعا أصليا يصدرون عنه فى الفكر والسلوك وموجها للحياة فى مظاهرها كلها ، وذلك

بترتيب قضاياها ، وعرضها المنظومى الفاعل بما يترك تأثيراته فى مجرى الأحداث فى حياة الأمة ، وإبراز الأبعاد العملية والحركية لحقائقها مهما كانت نظرية مجردة ، وربطها بالمشاكل الواقعية الناجمة فى الحياة ، بما يظهر أنها الفرقان المصحح لكل انحراف ، والقسطاس الوازن لكل الأمور ، وتقديم العقيدة على هذا النحو يحتاج إلى صياغة تعد المنظومة العقدية بما يناسب الظروف المتغيرة ليقع التدين على الوجه المطلوب (١٨٠) .

الثانية ترتبط بإمكانات التأطير العقدى بما يسمح بالاتصال بين العقيدة والشريعة فإذا كانت الأحكام الشرعية شرعت كلها فى إطار أحكام العقيدة فهذه هى الأصل فى الدين ، وعنها تفرعت كل التعاليم المتعلقة بالسلوك ولذلك فإن كل اجتهاد فى أحكام الشريعة بالفهم المباشر وغيرالمباشر ، أو بالتطبيق صياغة وتنزيلا ، ينبغى أن يكون محوطا بالمبادئ العقدية متخذا منها المرجعية العليا الموجهة له فيما ينتهى إليه من النتائج .

وقد كان التراث الفقهى فيما أنتجه الأئمة المجتهدون مندرجا ضمن الإطارالعقدى ملتزما به مرجعية موجهة ، وذلك فى شىء من التلقائية والإدراج الضمنى التى لا يرى لها أثر فى الصناعة الفقهية فهما وتطبيقا ، فقد كانت مبادئ العقيدة ماثلة فى العقول بتسليم لدى المسلمين مجتهديهم وعامتهم ، ولذلك انتهى الداعى أن تكون الاجتهادات الفقهية فى سياق اندراجها فى الاطار العقدى مأخوذة بالصيغة المبرزة لذلك الإطار بغاية الإقناع أو التعليل واكتفى فيها بالإدراج الضمنى .

ولكن لما مضى الاجتهاد الحى فى أحكام الشريعة وانتهى الفقه إلى التقليد والجمود بدا أن تكون تلك الضمنية والتلقائية فى الاندراج العقدى للأحكام الشرعية فى الاضطراب ، إذ الاجتهاد هو الذي كان يضمن الحكومة التلقائية لمبادئ العقيدة على ما ينمى من أحكام فى الفهم والتطبيق ، أما التقليد فإنه فيما يقوم عليه من التفاوت بين الأحكام وبين مقتضيات الاوضاع الطارئة قد يفضى أيضا إلى التفاوت بينها وبين سياقها العقدى ، فإذا هى أحكام مقررة ومطبقة فى الواقع وهى إذا وزنت بميزان عقدى ظهر فيها الخلل عن المرجعية العقدية .

ولهذا يكون من الضرورى أن تدرج الشريعة اليوم وهى تحمل للسيادة التطبيقية فى إطارها العقدى وأن يكون هذاالادراج مصنوعا بالقصد لا ضمنيا تلقائيا كما كان عليه الأمر فى السابق لطروء الدواعى الجديدة السابقة الإشارة إليها (١٨١) .

وإذا لم يكن للتأطير العقدى المصوغ من التأكيد على إدراج للشريعة فى إطار عقدى كقاعدة فى منهج التطبيق سيكون بادرة تكتنفها صعوبة الابتداع فى سبيل تذليل

هذه الصعوبة ولتحقيق التأثير العقدى يمكن الإشارة إلى جملة المقترحات التى ننقلها عن د . النجار فى كيفية هذا التأطير وقواعده [١٨٢] :

(أ) الوصل بين العقيدة وبين الشريعة

(ب) العرض الاستدلالى للشريعة .

(جـ) الاحياء العقدى والمعنوى للشريعة .

العقيدة وعناصر التعامل الدولي : ماذا تعنى إذا الرؤية العقدية بالنسبة لمجال التعامل الدولى فى إطار ما سبق الإشارة إليه من أن المجال الحيوى للرؤية الإسلامية يكمن فى الدائرة العالمية (**الناس كافة**) ، فالإسلام لا يستثنى أحد من بؤرة ودائرة اهتمامه فى إطار قواعد من التعارف الحضارى والتراحم الحضارى .

الرؤية العقدية هى جوهر الرؤية التوحيدية للعالم وهى تنتج بدورها جملة من الرؤي الفرعية والمشتقة ، رؤية توضح عناصر غاية فى الأهمية والتفاعل ، الكون والإنسان والحياة والعلاقات الجوهرية والثانوية فيما بينها ، بحيث تحدد هذه الرؤية جملة من الأطر المعرفية والمنهجية والقدرات الفاعلة ضمن الحركة الحضارية العامة .

التعامل الدولى أو العلاقات الدولية والخارجية ، ليس فى جوهره أو تجلياته وحركاته الكلية والجزئية بعيدا عن جوهر الرؤية العقدية التى تتضمنها هذه الرؤية ، بما تشكل القاعدة وإطار المرجع للرؤية النظرية والخطة الحركية ، إن نظرة معينة للكون وأصول التعامل الحضارى فيه ومعه ، باعتباره دائرة يجب أن تستغرق تفكير الإنسان المسلم يجعل قضية الانخراط فى حقل التعامل الدولى من الفرائض التى تجعل التعامل الحضارى جل همه واهتمامه ، وإن عمارة الكون باعتباره الخط الأساسى لحركة الإنسان توطد أسس بنيان العمارة الكونية الحضارية ، ويشيد هذه العمارة بما يحقق عناصر وجودها ابتداء وعناصر استثمارها وعناصر استقرارها وتجويدها وتحسينها ، باعتبار أن فعل العمارة الحضارية فعلا مفتوحا لا يقف عند حد ، ضمن عملية مستمرة ومفتوحة من الإحسان الحضارى ، إن هذه الرؤية تجعل من النظر للحفاظ على الكون والعمل لذلك من أهم الأهداف ، إنها تجعل من العلاقات الدولية وعناصرالتعامل الدولى والعلاقات الخارجية جملة أفعال حضارية يجب أن تصب ضمن هذا الهدف الأساسى للعمارة الكونية والحفاظ عليها وهى محكومة بهذه النظرة للعالم وفاعلية هذه النظرة .

إن هذه الرؤية الحضارية للعمارة الكونية ترى كل مضاداتها فى تشكيل هذه العلاقات بكونها عناصر تشوه خروجا على الرؤية العقدية الكلية وتأثيراتها عناصر

الطغيان الحضارى وواقع الترف الحضارى ، وعناصر الهيمنة الحضارية والاستئثار و التخريب الحضارى ، والصراع الحضارى المؤدى والمؤذون بخراب العمران ، إنها جملة من التشوهات الزخرف الحضارى ، الإفساد الحضارى ، الوهم بالإحسان الحضارى (١٨٣) .

إنها تحرص على عناصر التوازن الكونى الدافع إلى الضرب فى الأرض والسير فى مناكبها ، فى سياق أن الموارد الكونية كافية بل تزيد لمقتضيات العمارة الكونية وتقسيم هذه الموارد الكونية فى الأرض كان أمرا مقررا ، تحوطه أمارات العدل الكونى وأن استثمارها وتدويرها جزء من العلاقات الإنسانية السائرة إلى العدل كهدف كونى وإن الإهمال والجحود والإستئثار عناصر لكفران النعمة الحضارية ، وعناصر تسخيرها للإنسان بما يحقق عناصر تكريمه واستخلافه إلا أن العلاقات بين الأطراف الحضارية المختلفة لا تسير دائما وفق مسيرة العدل الكونى ومقتضيات توازنه (١٨٤) .

العقيدة الدافعة تتجلى ضمن مجالات العلاقات الدولية على مختلف أشكالها ومستوياتها إنها الرؤية التوحيدية فى مقابل علمنة العلاقات الدولية وبما تفرضه من التمايز فى الرؤى من مقتضيات ومستلزمات وحقائق .

إن الرؤية العقدية تتجلى ضمن رؤية كلية للعالم بكل تفرعاته ، إطار عقدى أساسى يتمثل فى التوحيد ، ومجال فاعلية كونية (**الكون**) ، ومسؤلية الإنسان عنه وفى إعماره ، وفاعل يتحرك من الساحة الحضارية ، إنه الإنسان ، الإنسان من أهم عناصر المعادلة العقدية ليس ذلك إلا رؤية للإنسان المستخلف ، فخلافة الإنسان تفرض معادلة بين الوحى والعقل وتحدد منطقة بحث جامعة فى جدل بين النص والعقل الواقع ، الإنسان هو حاملها والفاعل الأساس (**الإنسان**) ، وفى هذا السياق وعلى المستوى الرابع هناك علاقات متنوعة بين كل ما تشمله المجالات الثلاث محكومة بالرؤية التوحيدية Tawhid episteme ، تشكل الحياة فى حركتها وعلاقاتها وما تضمنه من جملة العوالم المختلفة عالم الأشياء والأفكار ، الأشخاص ، الأحداث .. الخ ، هذا التشغيل للرؤية ضمن مجال معرفى معين يتطلب جملة من العناصر تجمع بين ملاحظة عناصر ووحدات المنظومة العقدية وتفعيلها وتفاعلها وتشغيلها ضمن خريطة المجال المعرفى أو فى ذلك الحقل بكل سماته وخريطته الموضوعية والمعرفية ..

هل يمكن بأى حال على سبيل المثال أن نتصور علاقة دولية ممتدة بدون أى رؤية كامنة أو ظاهرة للعالم ، أو رؤية جامعة بين الكامن والظاهر ؟!

إن معظم الأفكار التى حاولت تفحص الأطر الفكرية والأيديولوجية والعناصر الثقافية والمعرفية ضمن منظومة النظام الدولى خلال هذا التفعيل والتشغيل تدل على

أنه ما من نظام دولى إلا وله جملة من السمات تميزه بفعل تطور العناصر ومساحاتها وشبكة العلاقات فيما بينها ، وعناصر تفاعلها ، وتفعيلها النظام الدولى لابد أن يكون له عقيدة أيا كانت تسميتها ، بل أن هذا النظام غير مانع من أن تكون له عقيدة معلنة ، وأخرى تتعلق بالممارسة وبالحركة ، إننا أمام تطورات فى النظام الدولى هى فى التحليل الأخير تتضمن تبدلا فى الرؤية والإدراك والتصور والوسائل وتحريك كل ذلك فى إطار عالم النظم وعالم الشعارات وعالم الرموز وعالم الحركة الدولية الفعلية وأشكالها .

إن هذه الرؤية العقدية تشير إلى ضرورة دراسة هذا الجانب العقدى وعدم إهماله فى رؤية النظام الدولى ، وإلا سنظل نتعامل مع النظام الدولى ضمن تطورات مادية فحسب ، ماذا عن مرحلة تطور النظام الدولى الذى شهدته حركة الكشوف الجغرافية المسماة كذلك ثم تبعتها الحركة الاستعمارية ضمن عناصر منظومة معرفية وفكرية اشتلمت على جملة من العناصر أهمها : القوة - الدعاية والتمويه - رسالة الرجل الأبيض - التخلف والتقدم - حقوق الاستيلاء - أرض لا صاحب لها .. جملة من التشكيلات الفكرية تشير إلى صياغة خريطة عقدية لنظام الدولى آنذاك ، تعتمد رؤية تجعل الإنسان مركزها والإنسان الغربى على وجه الخصوص ، وهو مما أفضى إلى كل عناصر علاقات القوة وكل حقائق التبرير الفكرى والعقدى ضمن منظومة أيديولوجية لا يمكننا أن نفكر فيها إلا فى سياق كيف أن تلك الرؤية للعالم جعلت من الحركة الاستعمارية السائدة .. رؤية تكاد تكون متكاملة ، لم تكن الوسائل والممارسات إلا تجليات فكرية فى محاولة للتنظير لعمليات الطغيان فى إطار علاقات قوة شائهة ومشوهة (١٨٥) .

إن عناصر التاريخ الأوروبى فى هذه الآونة يمكن تحليلها وتفسيرها فى سياق ذلك ، وفى سياق المواجهة لكل عناصر قوة أو فاعلية تحد من تطبيق هذ الرؤية المخالفة . إن استثمار القوة والاستئثار بعناصرها كانت محركات ايديولوجية وعقدية اقتضت بروز عناصر نظريات من قبيل البقاء للأقوى ، النظرة التطورية ، البقاء للأصلح ، نشر المدنية ، معادلات الهيمنة والاستئثار والسيطرة .

إن البحث فى هذه السياقات يدل على وجود رؤية عقدية كلية تمكنت مع وجود عناصرها معرفية من علمنة الرؤية لمجمل العلاقات ومنها العلاقات الدولية ، أن تكون منظومة تفاعلت عناصر وحققت دورها على المستوى التاريخى والممارسة الفعلية .

مركزية الإنسان الغربى : مفهوما ونموذجا وطريقة حياة وقدرة ، كل ذلك أحاط بحركة فعلية فى الحياة وتصور معين للكون .

هل يمكننا إذا كتابة التاريخ العالمى فى تطوره ضمن هذه الرؤية العقدية ، حينما ترتبط بالواقع الدولى وتطوره ، وهل يمكن بذلك أن نطرح عناصر رؤية نقدية للظاهرة الاستعمارية بكل تجلياتها من هذا المنظور ، وهل يمكن البحث فى عناصر النظام العالمى الجديد عن الأشباه والنظائر والفروق وعناصر العموم والخصوص ضمن تحول الظواهر ، وأصول الثابت والمتغير إن فحص هذه الحركة تكون عاصر المفاصل الفكرية والعقدية والثقافية والأيديولوجية الناظمة للرؤية والتصور والدافعة للممارسة والحركة والمولدة لعناصر أنظمة ووسائل .

إن هذه الرؤية الكلية المنسابة تجعل من ضرورات تفحص الظاهرة «**سطحا وعمقا» مستويات وعناصر ، عموم وخصوص ، ثابت ومتغير ، سكون وحركة ، علاقات وتشابكات** من الأور المهنة فى هذا المقام . إذ يقدم ذلك كله إسهاما من الناحية المنهاجية فى الوصف والرصد كعمليات منهجية فى التحليل والتفسير كأطر منهجية ، والتعميم والتقويم كمقاصد منهجية واضحة الأصول عميقة الجنور .

إن تاريخ الدولة العثمانية مثلا فى علاقاتها بالنظام الدولى يجب أن يظل فى ضوء العناصر العقدية والتصور ، وعناصر التهديد للنظام وتكويناته وأطره ، إن هذا النظام وفق عناصر الرؤية يتعرف على (١٨٦) :

(١) عناصر التهديد الحقيقية .

(٢) عناصر التهديد المحتملة المستقبلة .

(٣) عناصر الاستقرار والتمكين لهذا النظام واستمراره

(٤) الوسائل الفردية . ذلك ضمن حركة عالمية

(٥) هاجس الإسلام وقوته وتجسيده فى كيان دولى جماعى .

(٦) هاجس الدولة العثمانية الباقى فى كل عناصره بضغط على عناصر حركة دولية معاصرة ضمن كيان النظام الدولى المعاصر (البوسنة والهرسك) .

ليس معنى ذلك أن رؤية العالم ليست مجرد تصور لنا من خارج الكيان بل هى تصور للآخر عبر الذات ووعيها وحركتها .

إننا فى حقيقة الأمر أمام ، عناصر تحليل ومجال معلومات ، ومجال حيوى له ، ومناطق تفسير وإمكانيات تعميم .

إن إمكانات دراسة نماذج النظم الدولية ضمن هذه الرؤية العقدية دون إهمال جملة الأبعاد الداخلية فى إطار عناصر الظاهرة والقابلية لها ، تشكل إمكانات منهجية متميزة فى الوصف والرصد والتحليل والتفسير والتقييم والتقويم (١٨٧) .

ثانيا : الشرعة الرافعة : قيم التأسيس :

ليس من هدف هذا البحث أن نتدارس عن الخصائص التى صار الحديث عنها شائعا ، وليس من هدفه أن نبحث عن الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية المؤكدة لهذه السمات المؤصلة لهذه الخصائص ، خاصة أن بحثا ضمن المقدمة العامة للمشروع قد توفر على ذلك ، فضلا عن بحوث قامت على ذلك وأوفته حق البحث والتأصيل ، وإنما من هدف هذا البحث أن نربط بين إطار الخصائص والسمات الكلية للشرعة والمنهج المتولد عنها متمثلا فى منظومة التفاعل بين نظريتى الحكم والتكليف ، من غير أن نفصل فى هاتين النظريتين فلذلك مظانه التى يجب البحث فيها ، ومصادره المعتبرة التى يجب الرجوع إليها . ولكن الهدف لهذا البحث هو التأكيد على أن كل هذه الأمور وفق عناصر السعة اللغوية والمفهومية للقيم من ناحية ، وعناصر السعة اللغوية والمفهومية للشرعة من ناحية أخرى ، تتيح لهذا المنظور أن يعتبر الشرعة (**الخصائص والسمات – نظرية الحكم – نظرية التكليف – القواعد الكلية**) على ارتباط فيما بينها تعتبر أساسا مكينا ضمن منظومة قيم التأسيس ، لا يمكن فهم القيم إلا من خلال هذه الرؤية (١٨٨) .

الهدف من هذاالبحث أن يوضح الخصائص باعتبارها عناصر بنيانية فى نسق الشريعة العامة فتولد نظرية فى الأحكام مشتقة عنها ، مؤسسة على قاعدة منها ، ونظرية الأحكام تجد تأسيسها فى نظرية التكليف التى تنصرف إلى منظومة الأفعال وبيان قيمها وأوزانها ربما فى هذا الإطار الذى يوضح العلاقة بين سمات الشرعة وخصائصها الكلية البنيانية من جانب وتأسيس نظرية الحكم بكل مجالاتها وتفريعاتها من جانب ثان ، وتأصيل كل ذلك على أصل التكليف ، (**الإنسان مكلف**) من جانب ثالث هوالذى حرك الفاعليات التأصيلية والتنظيرية والتقعيدية لصياغة عناصر التفاعل ضمن عناصر معادلات كلية وقواعد أصولية وفقهية ، فصيغت ضمن عبارات ذهبية قصيرة هى من جوامع الكلم التى يسهل تسكين الأمور الجزئية فيها ورد الأمور الفرعية إلى أصولها وقواعدها ردا جميلا يتسم بالوعى والتدبر والبصيرة .

إن قواعد الضرر على سبيل المثال والقاعدة العُمدة فى ذلك : (**الضرر يُزال**) والقاعدة الأصلية المساندة (**لا ضرر ولا ضرار**) هى من القواعد الناشئة عن تفاعل الخصيصة الأساسية من خصائص الشرعة كسمة بنائية من سماتها (**اليسر ورفع الحرج**) ، والتى تملك تأثيراتها بدورها على النظرة التكليفية للإنسان (**الاستطاعة والوسع والطاقة**) ، أحوال الضرر والضرورة ، ولا شك أن هذا وذاك يؤثر بدوره فى نظرية الأحكام التى تراعى الاختلاف وجهاته المتنوعة (**الإنسان – المكان – الزمان**) فى إطار المصلحة كفكرة بنيانية فى الشرعة. فالشريعة مدارها المصلحة ، رحمة كلها وعدل

كلها ، ومن مراعاة المصالح تنبع أصول سمات أخرى تتسم بها الشرعة من الصلاحية كسمة ممتدة تصف الشرعة والاصلاح كهدف تأسيسى وعمرانى لفكر الإنسان وحركته (٢٤٩) .

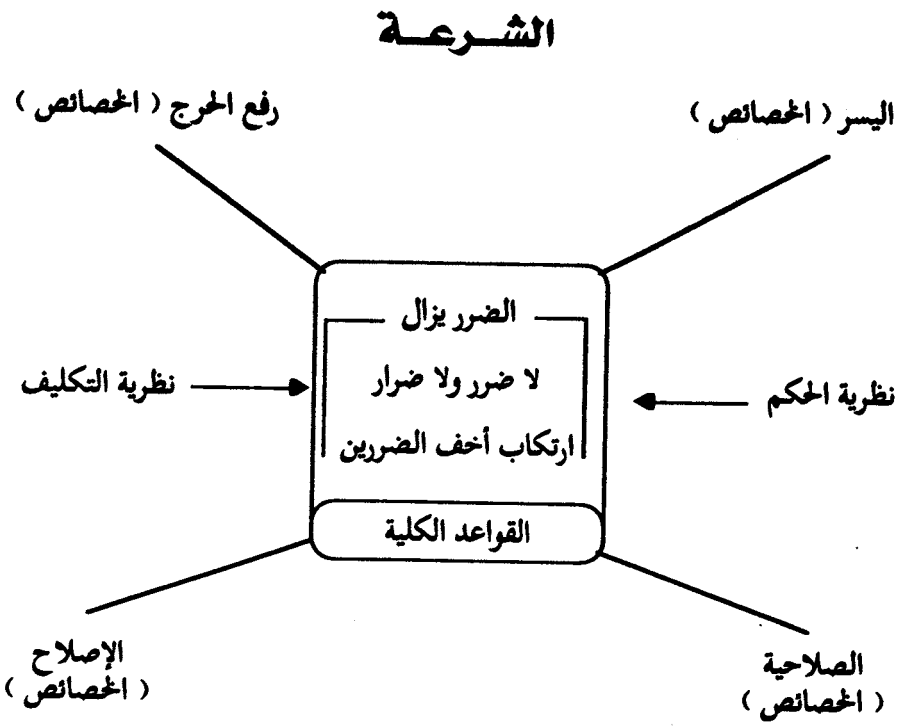

رؤية متكاملة من العلاقات المتشابكة تعبر عن علاقات التفاعل والتداخل والتقاطع والتساند والتوالد والتواقف والارتباط والاحتضان .

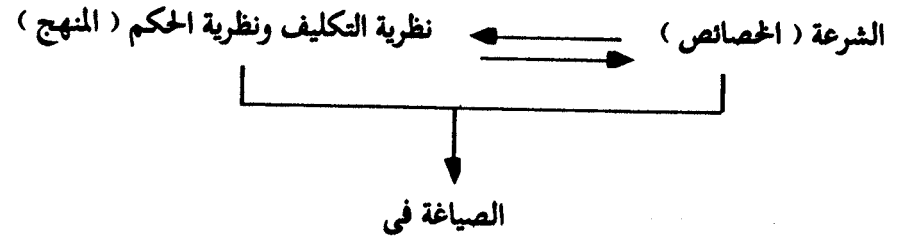

مفهوم الشريعة ودلالاته :

من أهم الإشارات ضمن هذا الموضوع هوالربط بين الشرعة والمنهاج ، فالشرعة هى أحكام إلهية لهداية حياة الإنسان وهى ترتبط بالأحكام ، ومنها ما هو منصوص عليها فى الوحى قرآنا وحديثا ، نصا مباشرا وبعضها الآخر منصوص على ضوابطها ومقاصدها الأساسية ، وتركت للإنسان مهمة الاجتهاد لتحصيلها ، متعلقة بمستأنفات الأحوال التى تطرأ على حياته اهتداء بتلك الضوابط والمقاصد ومهما يكن من فعل الإنسان سالف أو خالف إلا وللشريعة فيه حكم إما منصوص على ذاته أو منصوص على ضوابطه ومقاصده ، ويستخرج بالاجتهاد ، وهذا هو معنى الشمول فى الشرع الاسلامى .

ويحمل المسلم أحكام الشريعة على مرحلتين : مرحلة الفهم للحكم الشرعى فهما مجردا ومرحلة تنزيله على الواقع .

والشريعة والشرعة بمعنى ، وجذرهما شرع ، وشرع شرعا أخذ يفعل ، وشرع الدين سنه وبينه ، وشرع الأمر ، جعله مشرعا مسنونا ، وشرَّع البيت رفعه ، وشرَّع السفينة أى جعل لها شراعا ، واشترع الشريعة ، سنها واشترعها اتبعها ، ويقال اشترع شرعة فلان أى تبع نهجه ، ومنه التشريع على وزن تفعيل أى سن القوانين ، والشارع فى الشئ البادى فيه ، وقد يقصد به واضع الشرعة ، والشرع ما شرعه الله تعالى ، ويقال : نحن فى هذا شرع أى سواء ، والشرعة المذهب المستقيم ، والشريعة ما شرعه الله لعباده من عقائد وأحكام ،والمشروع ما سوغه الشرع ، والمشروع ، الأمر ليدرس ويقرر ، والشريعة والشراع والمشرعة المواضع التى ينحدر منها الماء وبها سمى ما شرع الله للعباد شريعة ، والشرعة والشريعة فى كلام العرب شرعة الماء وهى مورد الشاربة التى يشرعها الناس فيشربون منها ، وشرعت فى هذا الأمر شروعا أى خضت فيه .. والشرعة والشريعة ما سن الله من الدين وما أمر به ، وفيه قوله تعالى « ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها .. » ، وقوله تعالى « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » قيل الشرعة من الدين ، والمنهاج الطريق وشرع فلان إذا أظهر الحق وقمع الباطل والمعانى اللغوية تشير إلى طبيعة الشريعة وجوهرها ووظائفها ومقاصدها ، إذ تعبر عن معانى الاستقامة والدين والوضح ، والفعل المتعلق ، والمنهاج والارتواء فى الاتباع وعناصر التجدد الموجودة فى بنيتها ، وهى ذات تعلق بالشرع والمشروع والشرعية والتشريع على صلة بين هذه المعانى الأربعة (١٩٠) .

الخصائص الكلية للشرعة والخصائص التكوينية : من المهم فى هذاالمقام أن نعبر عن خصائص الشرعة باعتبارها قيما ، تحدد الخصائص الكلية التى تتسم بها الشرعة من سمات وصفات تتسم بها كما تبين الخصائص التكوينية السارية ضمن بنية الشريعة وكيانها وأنساقها المختلفة .

ومن أهم الخصائص الكلية الحاكمية الإلهية المتمثلة فى حاكمية القرآن ، والتجريد والعموم والشمول ، والعالمية ، والوسطية ، والصلاحية ، والخلود واليسر ورفع الحرج . هذه الخصائص الكلية تحدد سيادة الشرعة وعموم أحكامها وشمول مجالها وعالمية خطابها ووسطية الرؤية والحركة ، والشريعة وفق هذه السمات تتحرك صوب اليسر ورفع الحرج ، وهى فى هذا تستمد من كل ذلك صلاحية الشريعة للإنسان والمكان والزمان وفق عناصر الخلود المتحقق بكونها الرسالة الخاتمة (١٩١) .

أما الخصائص التكونية للشرعة فباعتبار أن تلك مكونات مهمة ضمن بنيان الشريعة كسمات وعناصر مكونة فى نفس الوقت ، فالشريعة فى كيانها ونسقها العام تعبر عن وحدة كاملة ومتكاملة ، فهى أحكاما كالجملة الواحدة . والواقع أن الشريعة الإسلامية فى ذلك تربط أدنى الدواعى بأعلاها ، وتجعل جميع العلاقات تسير على مستوى أعلى المتطلبات . فالشريعة الإسلامية لا تعرف الازدواج ، بل تطبق نظاما واحدا على كل من العلاقات الإدارية والعادية فهى خطاب عام للحاكم والمحكوم ولذلك فالدولة والفرد فى مركز المخاطب بلا تخصيص ولا تمييز .. وحيث إقامة المصالح العامة من فروض الكفاية ، فكان الفرد والدولة يقومان بالعمل فى مجال واحد ويشتركان فيه بما يدعم وحدة الشرعة ووحدة الخطاب (١٩٢) .

وكذلك فى العلاقات الدولية فإن القانون الدولى الإسلامى جزء من القانون الداخلى والتزام الشريعة دوليا لا يتأتى أصلا بالمعاهدات بقدر ما يتأتى نتيجة لأحكام القانون الداخلى الملزم للمسلمين فى المجال الدولى (١٩٣) .

«فالمسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم» (١٩٤)

وحدة الخطاب وشموله من الأهمية بمكان فى هذا المقام ، والشريعة بكل مكوناتها جملة واحدة تنتظم فيها المكونات وتتسق لتكون شبكة من العلاقات المتراحمة.

والحديث عن تصنيفات لأنساقها أو غير ذلك لا يفت فى أصل النظر إلى وحدة الشريعة حتى مع تنوع مكوناتها .

ويرتبط بتلك الخصيصة السابقة البنية النظامية فى الشرعة ، فى إطار ضرورة الانتظام فى جماعة ، حتى فى الأمر العارض ، بحيث جعلت السلطة – الإمارة من المقتضيات النظامية فى هذ المقام ، وتتحرك أصول النظامية لتجعل من المؤسسة أيضا

حقيقة بنيانية للشرعة فى تحقيق مقصودها فى تنظيم الجماعة ، بحيث يصير ذلك مشروعية عليا لهذه الجماعة تستمد جميع أوضاعها منه وتنتسب إليه وتتقيد به ، إن الفعل العبادى يتحرك صوب النظام وتحريك قيم النظامية فى الفعل ، وكذلك الجانب المتعلق بالمعاملات ، إنها حركة نظامية تسرى بما يتحقق فاعلية الشرعة وتعاضد أنساقها . ومن أصول السمة النظامية البحث فى الأولويات وعناصر الترجيح والقدرة على تنظيمها فى إطار تصاعدى (**نظام القيم ، ونظام الأولويات ، ونظام الوسائل والأدوات**) كلها عناصر مهمة فى تحقيق أصول الفاعلية للشرعة (١٩٥) .

تقع بعد ذلك الخصيصة التوازنية فى بنية الشريعة وبنياتها ، ذلك أن الشرعة تنظر لثنائيات من طبيعة إشكالية ، يبدو للنظر الأول أنها ثنائيات من طبيعة تصارعية وهى فى حقيقتها أزواج حميمية مترابطة ، ومن خصائص الشرعة الجمع فى توازن محكم بين الثابت والمتغير ، إذ تتصف بعض الأحكام بثبات ، وذلك فيما يتعلق الأمر بما قصد الشارع استقراره وثباته ، بينما تتصف أحكام أخرى بالمرونة ، مما لا ينكر كما يسمح معه اعتبار تغير الأحكام وفقا لتغير (**الأزمان والأماكن والظروف**) ، ومن هنا يبدو لنا الصلاحية المكنونة فى بنيان الشريعة وأنساق أحكامها (١٩٦) .

تتجلى هذه السمة التوازنية فى تجليات ومظاهر ومجالات عديدة ليس من هدف البحث الحديث عنها تفصيلا ، بل يمكننا التطرق إليها فى كليات مهمة إجمالية . فهناك ثبات فى (**الأهداف والغايات والمقاصد**) ، وتغير يراعى عناصر الاختلاف يتعلق بالوسائل والأساليب والنظم (١٩٧) .

هناك ثبات فى الأصول والكليات بحيث تعتبر قاضية على الفروع والجزئيات ، بينما هناك مرونة فى الفروع والجزئيات ضمن سياقات منهجية منضبطة بالأصول المنهجية لرد الفرع إلى الأصل ، وإلحاق الجزئى بكليه .

الثبات فى إطار منظومة قيم التأسيس والمرونة فيما يرتبط بها من أحوال وأنظمة وتجليات (١٩٨) .

يقرر ابن القيم حينما يميز بين نوعين من الأحكام « .. نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة ولا اجتهاد الأئمة ، كوجوب الواجبات وتحريم المحرمات والحدود والمقررة بالشرع على الجرائم ونحو ذلك ، فهذا لا يتطرق إليه تغيير ولا اجتهاد يخالف ما وضع عليه . والنوع الثانى ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زمانا ومكانا وحالا .. فإن الشارع يتنوع فيها بحسب المصلحة .. وهذا باب واسع اشتبه فيه على كثير من الناس الأحكام الثابتة اللازمة التى لا تتغير ، بالتعزيرات التابعة للمصالح وجودا وعدما .. » (١٩٩) .

ومن هنا لم يجد المحققون من الفقهاء فى مختلف العصور أى غضاضة أو حرج فى إعلان وجوب تغير الفتوى بتغير الأزمنة والأمكنة والأعراف والأصول . ، هذا الذي تطرق إليه ابن القيم فوصفه بأنه " فصل عظيم النفع جدا وقد وقع بسبب الجهل غلط عظيم على الشريعة أو جب من الحرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه ، ما يعلم بأن الشريعة الباهرة التى هى أعلى رتب المصالح لا تأتى به . فإن الشريعة مبتداها وأساسها على الحكم ومصالح العباد فى المعايش والمعاد ، وهى عدل كلها رحمة كلها ، ومصالح كلها ، فكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها ، وعن المصلحة إلى المفسدة وعن الحكمة إلى العبث ، فليست من الشريعة وإن دخلت فيها بالتأويل " (٢٠٠) .

والخصيصة التوازنية تحرك عناصر التفاعل المتوازن بين نظريات الحق ونظريات الواجب من غير فصل بينها أو تغليب أحدها على الآخر ، بل ارتباطهما ارتباط العروة الوثقى التى لا انفصام لها ، وكذا مراعاة حقوق الفرد والجماعة ، وحقوق الذات والغير والآخر ، كلها أمور ذات إشارات للبنية التوازنية القائمة على اتصاف هذه الشريعة بالعدل ومراعاة المصلحة .

ومن ثم يرتبط بهذا اعتبار المصلحة من أهم الخصائص البنيانية للشريعة مثلما أشار ابن القيم « فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد فى المعايش والمعاد وهى عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها » (٢٠١) .

هذه البنية المتعلقة بالمصلحة يجب أن تتحول إلى مناهج نظر وتعامل وتناول بحيث يشيع التفكير المصلحى وفق عناصره ومتطلباته وضوابطه فى كل مراحله من تكوينه وتأصيله وتسكينه وتصنيفه وتحريكه وتفعيله ، وتثميره وتشغيله ، إن تأصيل نسق فكري يؤسس على قاعدة المصالح تتطلب عملا تراكميا فى البحث المعاصر ويحرك عناصر الفهم نحو معادلة تربط بين (٢٠٢) :

الصلاحية كسمة عامة ترتبط بخلودها ، كما ترتبط بما يفترض اعتبارها الرسالة الخاتم ، والصلاحية لا تأتى فى حجتها إلا من خلال تكوين منظومة مصلحية من التفكير والبحث ، هادفة فى كل الأحوال إلى الإصلاح حسب الوسع والطاقة كامل الوسع وكامل الطاقة ، لتحرك فاعليات تربط بين الخصيصة الأساسية والعامة للشرعة ، والخصيصة التكوينية والمقصد الأساسى المتمثل فى الحفظ والإصلاح بما يمثل مطلق الرعاية ، المعادلة يمكن أن تتخذ هذا الشكل التفاعلى :

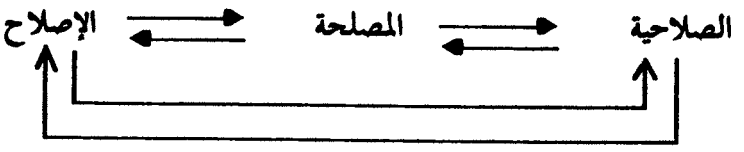

ومن هنا يبدو لنا أن شرعة تتسم بالصلاحية لابد وأن تملك خصائص بنيانية تؤكد بها صلاحيتها ، المصلحة خصيصة بنيانية للشرعة ، ويؤصل وجودها ، خصيصة أخرى لا تقل أهمية باعتبارها آلية تفعيلية ألا وهى اعتبار **العملية الاجتهادية والأصول التجديدية** من أهم الخصائص البنيانية ، إن شرعة تأخذ فى اعتبارها تفصيل ما لا يتغير وإجمال ما يتغير ،وشرعة تتعرف على أن نصوصها متناهية والحوادث المتولدة والمتجددة فى الواقع غير متناهية وهو ما يمثل إشكالات فى التعامل، هذه الشرعة جعلت من الاجتهاد آلية تستطيع من خلالها أن تضبط العلاقة بين الثابت والمتغير فى سياقات منهجية ومعرفية وفكرية وثقافية ، تحرك آلية الاجتهاد وضرورات التجديد ، لكن للاجتهاد مكنة ، وللتجديد تواصل واتصال ، يجب أن نتأمل عنوان كتاب السيوطى **(الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد فى كل عصر فرض)** ، الاجتهاد فريضة وضرورة وعملية ، ومقابله الإخلاد إلى الأرض ، تقليدا وتبعية ، أو كسلا وراحة ، الاجتهاد فاعلية وآلية مستمرة دائمة ما تجددت الحياة وحوادثها وما تولدت الوقائع وتمايزت (٢٠٣) .

والتجديد حركة موصولة تعبر عن إحياء الشرعة بعد اندراس أو تحريف أو غلو أو غير ذلك ، مما يدخل فيؤثر فى محصلة التفاعل معها ، ويعود ذلك لمعتنيقيها ، ومن ثم كان التجديد ضرورة اجتهادية وحياتية وإحيائية وإصلاحية (٢٠٤) .

لقد آثرنا أن نؤخر هاتين السمتين البنيانيتين فى نسق الشريعة ، وذلك لأنهما يؤسسان الرؤية الابتدائية للشرعة ، ويوضحان قدرة الشرعة على توليد بنية موافقة لقواعد التأسيس وتحريكها نحو المقاصد الشرعية .

إنها البنية التكليفية فى الشرعة ، كأهم الخصائص البنيانية الابتدائية ، أحد أهم التعريفات للإنسان وفق هذه الرؤية « أنه مخلوق مكلف » .

والتكليف هو حاصل تفاعل معادلة مهمة ذات عناصر ومستويات متعددة :

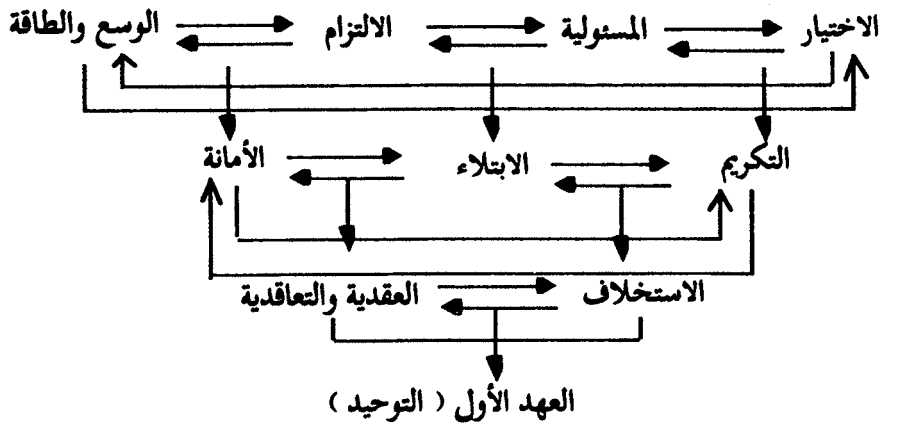

معادلة غاية فى الأهمية تولد فى النهاية عقد الاستخلاف الابتدائى « ألست بربكم ، قالوا بلى » ، إن هذه السمات المولدة لحركة الاستخلاف والتعاقدية كفكرة بنيانية ، توضح أصل فكرة التعاقدية الكامنة فى الخصيصة التكوينية والبنيانية المتعلقة بالتكليف .

ويكمل هذه السمة البنيانية المتعلقة بالتكليف ، البنية الحكمية فى الشريعة تشكل نسقا متكاملا للرؤية للإنسان وأفعاله ضمن سياقات شديدة التنوع والتغير والتجدد .

البنية الحكمية فى الشريعة تحرك عناصر منظومة بحثية متكاملة تسكن ضمن سمات الشريعة الكلية وحقائقهاالتكوينية الأخرى فتبحث فى:

أنواع الحكم وتصنيفاته ، المصادر وإمكانات فهمها وتدبرها ، مناهج النظر والتعامل والتناول ، محل الحكم ، النطاق الشخصى للحكم الشرعى ، النطاق النوعى للحكم ، النطاق المكانى ،النطاق الزمنى .. (٢٠٥) .

الشرعة وفق هذا التصور ، فى خصائصها الكلية والتكوينية كالبنيان يشد بعضه بعضا ، وهى كالجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى ، وإذا صحت وامتلكت عافيتها من خلال المتبنين لها ، فإنها موصولة بفاعلياتها وتأثيرها ومقاصدها .

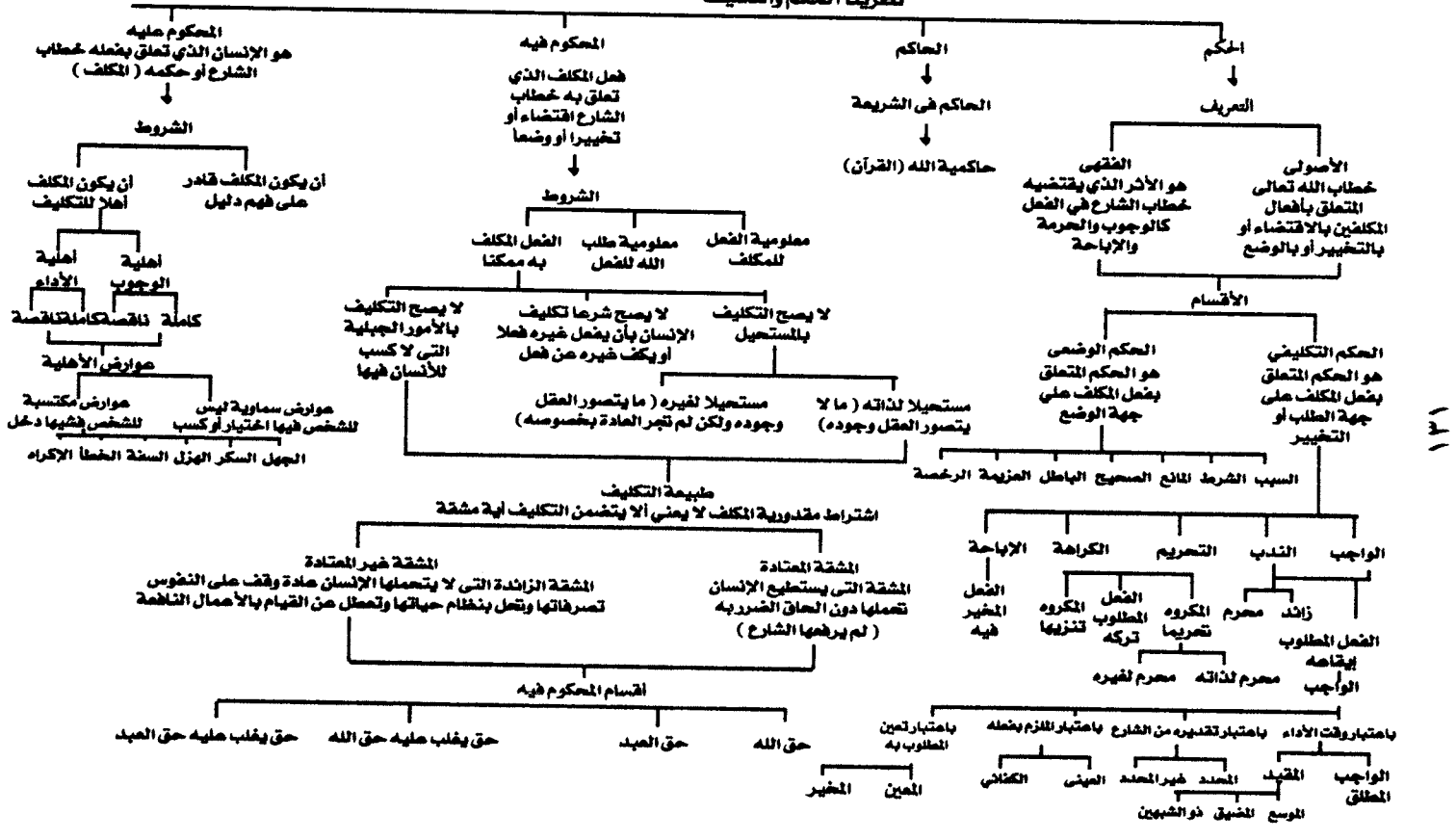
الحكم
التعريف
الأصولى
خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو بالتخيير أو بالوضع
الفقهى
هو الأثر الذى يقتضيه خطاب الشارع فى الفعل كالوجوب والحرمة والإباحة
الأقسام
الحكم التكليفي
هو الحكم المتعلق بفعل المكلف على جهة الطلب أو التخيير
الواجب
الندب
زائد
محرم
الفعل المطلوب إيقاعه الواجب
التحريم
المكروه تحريما
محرم لذاته
محرم لغيره
الكراهة
الفعل المطلوب تركه المكروه تنزيها
الإباحة
الفعل المخير فيه
الحكم الوضعى
هو الحكم المتعلق بفعل المكلف على جهة الوضع
السبب
الشرط
المانع
الصحيح
الباطل
العزيمة
الرخصة
باعتبار وقت الأداء
الواجب المطلق
المقيد
الموسع
المضيق
ذو الشبهين
باعتبار تقديره من الشارع
المحدد
غير المحدد
الكفائي
العيني
باعتبار للزم بفعله
المعين
المخير
باعتبار تعين المطلوب به
الحاكم
الحاكم فى الشريعة
حاكمية الله (القرآن)
المحكوم فيه
فعل المكلف الذي تعلق به خطاب الشارع اقتضاء أو تخييرا أو وضعا
الشروط
معلومية الفعل للمكلف
معلومية طلب الله للفعل
الفعل المكلف به ممكنا
لا يصح التكليف بالمستحيل
مستحيلا لذاته (ما لا يتصور العقل وجوده)
مستحيلا لغيره (ما يتصور العقل وجوده ولكن لم تجر العادة بخصوصه)
لا يصح شرعا تكليف الإنسان بأن يفعل غيره فعلا أو يكف غيره عن فعل
لا يصح التكليف بالأمور الجبلية التى لا كسب للأنسان فيها
طبيعة التكليف
اشتراط مقدورية المكلف لا يعني ألا يتضمن التكليف أية مشقة
المشقة المعتادة
المشقة التى يستطيع الإنسان تحملها دون الحاق الضرر به (لم يرفعها الشارع)
المشقة غير المعتادة
المشقة الزائدة التى لا يتحملها الإنسان عادة وقف على النفوس تصرفاتها وتخل بنظام حياتها وتعطل عن القيام بالأعمال الناظمة
أقسام المحكوم فيه
حق الله
حق العبد
حق يغلب حقه حق الله
حق يغلب حقه حق العبد
المحكوم عليه
هو الإنسان الذي تعلق بفعله خطاب الشارع أو حكمه (المكلف)
الشروط
أن يكون المكلف قادر على فهم دليل
أن يكون المكلف أهلا للتكليف
أهلية الوجوب
أهلية الأداء
كاملة
ناقصة
كاملة
عوارض الأهلية
عوارض مكتسبة للشخص فيها اختيار أو كسب
عوارض سماوية ليس للشخص فيها اختيار أو كسب
الجهل السكر الهزل السفة الخطأ الإكراه

الخطاب الشرعي : الأصول وطرائق الاستثمار :- إذا ما أردنا بحق أن نتعرف على طرق استثمار الخطاب الشرعي عند الأصوليين فإن ذلك يستلزم ضرورة ومنطقا التعرف على الخطاب المستثمر ذاته .

ومن هنا وجب التمييز بين ما هو دليل مثمر للأحكام وبين ما هو منهج أو قاعدة تتخذ وسيلة للاستثمار ذلك أن التمييزالذى يحرك عناصر المصادرالتأسيسية والمرجعية والأدوات المنهجية ، فلا يصح الخلط بين هذا وذاك لأن هذا مما يترك آثارا خطرة فى إطار تصور الخطاب الشرعي وطرائق استثماره وإمكانات تفعيله . وكذلك فإن علينا أن نحرر المعانى التى وردت فى كثير من الكتب من أن النصوص متناهية والأحداث غير متناهية ، وما يتناهى لا يمكن أن يضبط ما لا يتناهى وذلك فى سياق أنه ما من نازلة تنزل بأحد إلا وفى كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها . ومن هنا فإن قول الإمام الجوينى من الدقة بمكان فى الإشارة إلى أن ذلك الإشكال من الإشكالات المهمة التى يجب الوقوف عندها وعليها والبحث فيها والتحرى لمتطلباتها وآثارها ومآلاتها " إن مآخذ الأحكام منضبطة ، والوقائع المتوقعة لاضبط لها فكيف يستند ما لا نهاية له إلى المتناهى ؟ وهذا سؤال عسر جدا " (٢٠٧) .

إن التساؤل المهم الناتج عن هذه الإشكالية كيف يغطى الخطاب كافة الوقائع التى وقعت ، والوقائع المتوقع وقوعها ؟ .

وكيف أن الشرعة فى خطابها حركت آليات ووسائل وطرائق ومناهج وأدوات تحاول من خلالها أن تحرك الشرعة نحو الواقع ، وترد الواقع إلى الشرعة من دون اعتساف يوقع الناس فى الحرج أو يدخلهم دائرة الآصار والأغلال المانعة من الفعل والفاعلية .

فلما كانت الغاية المستهدفة هى معرفة كيفية اقتباس (**استنباط**) الأحكام من الأدلة التى هى الخطاب ، صار من الواجب العلمى المعرفة بهذا الخطاب إما من حيث مفهومه وأنساقه وأنواعه ومضمونه وموضوعه ، والمعرفة به تفصيلا من حيث العناصر اللغوية التى يتشكل منها والعناصر غير اللغوية المسهمة فى عملية الفهم ليتم التعرف على الخطاب وما يحيط به ، وبلوغ المقصد الذى يسعى إلى تحصيله .

وعلى هذا لابد من مراعاة مفهوم الخطاب بكل تكويناته وعناصره اللغوية وكذلك العناصر السياقية والمقامية ، إن الخريطة التى تحرك دراسة الخطاب وما تتركه من تأثير فى مناهج النظر والتناول والتعامل ، لعملية فى غاية الأهمية يصعب على الباحث أن يتقصى عناصرها ، وحسبنا أن نحيل إلى دراسات توفرت على تقصيها ، وحسبنا أننا أشرنا إلى ما يجب الإشارة إليه فى هذاالمقام (٢٠٨) .

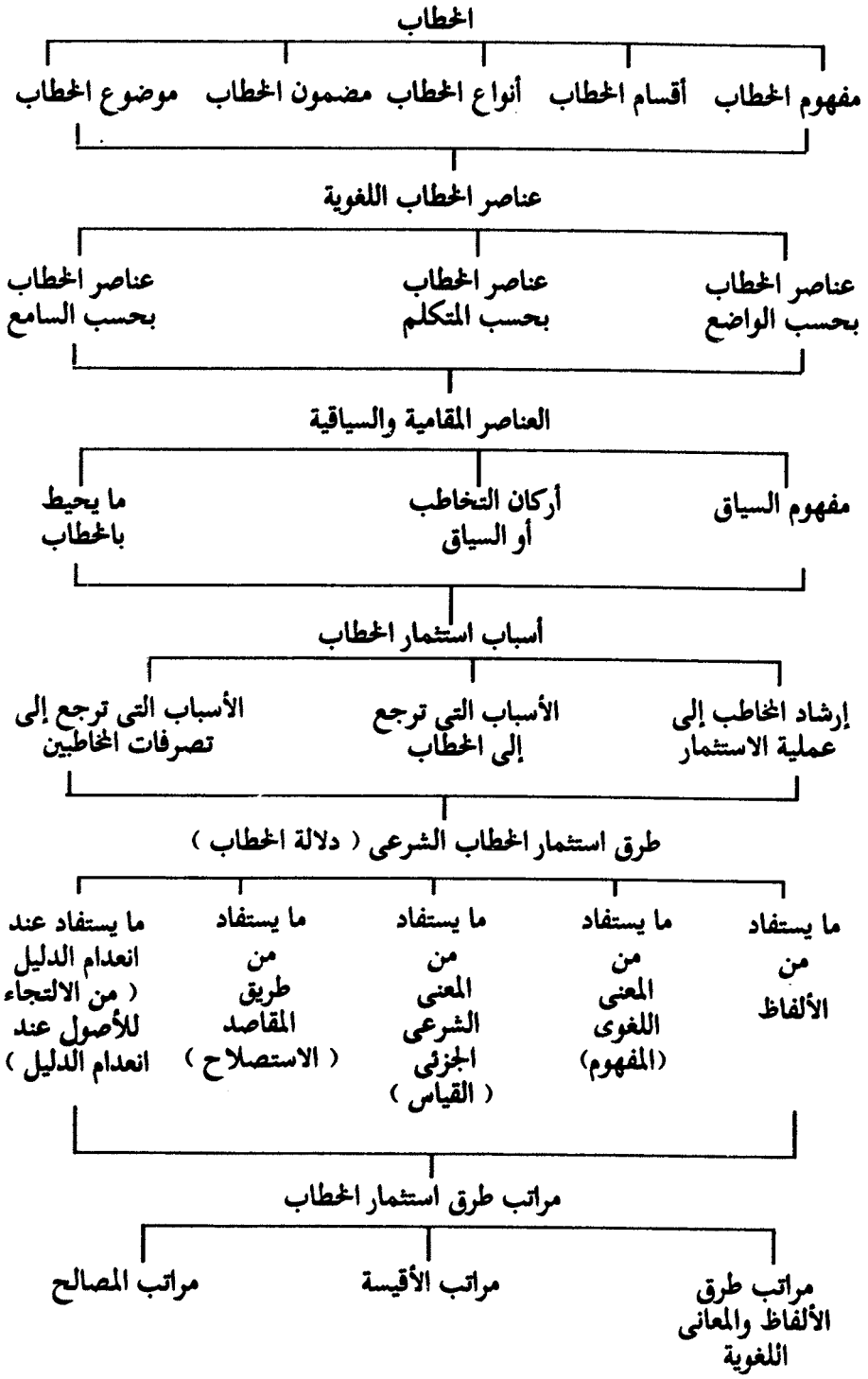
الخطاب
مفهوم الخطاب
أقسام الخطاب
أنواع الخطاب
مضمون الخطاب
موضوع الخطاب
عناصر الخطاب اللغوية
عناصر الخطاب بحسب الواضع
عناصر الخطاب بحسب المتكلم
عناصر الخطاب بحسب السامع
العناصر المقامية والسياقية
مفهوم السياق
أركان التخاطب أو السياق
ما يحيط بالخطاب
أسباب استثمار الخطاب
إرشاد المخاطب إلى عملية الاستثمار
الأسباب التي ترجع إلى الخطاب
الأسباب التي ترجع إلى تصرفات المخاطبين
طرق استثمار الخطاب الشرعي (دلالة الخطاب)
ما يستفاد من الألفاظ
ما يستفاد من المعنى اللغوى (المفهوم)
ما يستفاد من المعنى الشرعي الجزئي (القياس)
ما يستفاد من طريق المقاصد (الاستصلاح)
ما يستفاد عند انعدام الدليل (من الالتجاء للأصول عند انعدام الدليل)
مراتب طرق استثمار الخطاب
مراتب طرق الألفاظ والمعانى اللغوية
مراتب الأقيسة
مراتب المصالح

القواعد الأصولية

القواعد الأصولية التشريعية

هى مجموعة من القواعد المستمدة من مبادئ الشريعة فى نصوصها وأصولها الكلية ومن الأحكام الشرعية واستقرار عللها وأسبابها التشريعية وهى تراعى فى استنباط الأحكام من النصوص والاجتهاد والاستنباط فيما لا نص فيه

القاعدة الأولى : المقصد العام من التشريع

القاعدة الثانية : حق الله وحق العبد المكلف

القاعدة الثالثة : ما يسوغ الاجتهاد فيه

القاعدة الرابعة : نسخ الحكم

القاعدة الخامسة : التعارض والترجيح

القواعد الأصولية اللغوية (الدلالات)

هى القواعد التى يستهدى بها فى منهج الأحكام من النصوص فهما صحيحا

القاعدة الأولى طرق دلالة النص على الحكم الشرعى

- عبارة النص
- إشارة النص
- دلالة النص
- اقتضاء النص

القاعدة الثانية مفهوم المخالفة

(المفهوم من النص نوعان مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة)

- مفهوم الصفة
- مفهوم الشرط
- مفهوم الغاية
- مفهوم العدد
- مفهوم اللقب أو الاسم

القاعدة الثالثة واضح الدلالة ومراتبه

- الظاهر
- النص
- المفسر
- المحكم

القاعدة الرابعة غير واضح الدلالة ومراتبه

- الخفى
- المشكل
- المجمل
- المتشابه

القاعدة الخامسة المشترك ودلالته

- اختلاف القبائل فى الوضع اللغوى
- تطور الاستعمال أو الاشتراك المعنوى
- التردد بين الحقيقة والمجاز
- التردد بين المعنى الحقيقى والعرفى

القاعدة السادسة العام دلالته

- عام أريد به العموم قطعا
- عام أريد به الخصوص قطعا
- عام مطلق

القاعدة السابعة الخاص ودلالته (الخاص بحسب صيغه)

- المطلق
- المقيد
- الأمر
- النهي

القواعد الكلية للشرعة : قواعد تنظير وتفكير وتدبير وتأثير : القواعد هى تلك القضايا الكلية التى تندرج تحتها مجموعة من الأحكام الشرعية المتشابهة تشابها ، يجعلها مندرجة تلك القضايا الكلية وعرفها البعض بأنها الحكم الغالب يتعرف منه على حكم الجزئيات الفقيهة مباشرة (٢٠٩) .

وهذه القواعد أنواع :

- منها القواعد الكلية الأصيلة التى ترجع إليها قواعد الفقه وفروعها .
- ومنهاالقواعد الكلية المشتركة بين أبواب فقهية من أقسام مختلفة
- وغير ذلك من أنواع القواعد .

وهناك تصنيف آخر للقواعد من حيث مصادر استمدادها والقواعد فى هذا المقام نوعان (٢١٠) :

(١) بعضها هى ذات نصوص من القرآن والسنة أو مستمدة مباشرة من النصوص ، مثال ذلك :

- المشقة تجلب التيسير مستمدة من قوله تعالى (**يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر**) وقوله تعالى (**ما جعل عليكم فى الدين من حرج**) .
- من سعى فى نقض ما تم من جهة فسعيه مردود عليه : مستمدة من قوله تعالى : (**ولا تبطلوا أعمالكم**) (**ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا**) .

إنما الأعمال بالنيات (**حديث نبوى**) .

- لا ضرر ولا ضرار (**حديث نبوى**) .
- الغرم بالغنم (**حديث نبوى**) .
- يلزم مراعاة الشرط بقدر الإمكان : مستمدة من حديث « المسلمون عند شروطهم » .

واهتم الزنجانى والزركشى والسيوطى وابن نجيم بالتدليل على القاعدة حيثما أمكن ذلك من الكتاب والسنة (٢١١) .

(٢) ولكن هناك قواعد أخرى لم تستنبط من الكتاب والسنة بل استنبطت من استقراء الأحكام الفرعية صعودا بها إلى القاعدة العامة التى تحكمها .

ويترتب على هذا التصنيف الذى يميز بين طرق استباط القاعدة فى كل من النوعين وفرق هام من حيث طريقة استخداماتها فى استنباط الأحكام الفرعية .

فالقاعدة المستنبطة من النص تصلح للاستدلال بها مباشرة على العديد من الحالات الفردية الجديدة .

أماالقاعدة المستنبطة من الأحكام الفرعية فقد اختلف الرأى فيها ، فنبه بعض الفقهاء إلى أن استخراج الحكم من القاعدة منهج غير سليم لعدم اطراد تخريج الفروع على القواعد .

وجاء فى مذكرة لجنة مجلة الاحكام العدلية مايشير الى ذلك إذ « من الشرع – ما لم يقفوا على نقل صريح – لا يحكمون بمجرد الاستناد إلى واحدة من هذه القواعد ، الا أن لها فائدة كلية فى ضبط المسائل » ويتضح من هذه العبارة أن من يرى هذا الرأى يشير إلى أن القواعد التي مصدرها دليل من الكتاب أوالسنة (**نقل صريح**) يمكن أن يحكم القاضى مستندا إليها ، أما باقى القواعد فتكون وظيفتها ضبط المسائل الفرعية .

واضح إذن من المثال أن قاعدة القديم على قدمه رغم انها ليست من القواعد المستندة الى نقل صريح ، ومع ذلك فقد قام بتطبيقها كما لو كانت قاعدة حاكمة وليست مجرد مقياس مقرر .

ومن هنا يبدو أن قول البعض « إن القواعد ليست حاكمة » ليس إلا قولا نظريا قصد منه حرف الهمة عن الاجتهاد تمشيا مع دعوى اغلاق بابه ، وإن دور القواعد غير المستنبطة من النصوص أشبه ما يكون بدور الضوابط أى ضبط فروع المسائل وبيان استثناءاتها ، مع الاستنارة والاستئناس بالقاعدة ودون اعتبارها دليلا شرعيا فى ذاتها ، والاعتماد فى معرفة حكم الحالة الجديدة على طرق الاستنباط المعروفة من قياس واستحسان واستصلاح الى غير ذلك .

ومن ثم فإننا مع رأى القرافى فى نقض حكم القاضى إذا خالف قاعدة من القواعد السالمة من المعارض وكذا ابن عرفة الذى يرى صحة الحكم استنادا إلى القاعدة . (٢١٢)

أهم القواعد الكلية والتعامل الدولي وفق التصنيف الذى سبق فإن ما يهمنا فى حقل التعامل الدولى قواعد المقاصد والوسائل وقواعد الضرر ، وقواعد رفع الضرر والضرورة والمشقة والحاجة والعادة والعرف ، وقواعد الحقوق والعقود ... فغالب مسائل العلاقات الدولية والأمور المتعلقة بالظاهرة السياسية على تعلق بهذه الأبواب ، والتي هى فى حقيقتها تعكس قيمة أو تترجم قيمة ، كما توضح العقلية المنهجية للغتها ، وفى التعامل مع تلك القواعد واستنباطها أو استقرائها .

يقول الزركشى : « معرفة الضوابط التى تجمع جموعا والقواعد التي تربو اليها أصولا وفروعا هى أنفع أنواع الفقه وأعمها وأكملها وأتمها وبه يرتقى الفقيه الى الاستعداد لمراتب الاجتهاد وهى اصول الفقه على الحقيقة .. » [٢١٣] ولا شك أن من بدائع صنائع الفقهاء أن ضموا تأليفات مهمة نظن أن مقاصدها تتحد فى خدمة كثير من منظومة الاحكام المتضمنة فى نسق الشريعة ، ومن ثم فإن القواعد الكلية يجب أن تكون معرفتها ضمن عناصر تحرك هذه الأبواب الفقيهة حتي تخدم عناصر الشرعة فى البيان والإيضاح ، وفى التقعيد والضبط ، وفى البناء والتفعيل .

ومن هنا يتساند مع تلك القواعد الكلية الشاملة لما قررناه آنفا ، علم الفقه ، للعلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية ، وعلم الأصول الذى يشير الى القواعد التي يتوسل بها لاستنباط الأحكام الشرعية من الأدلة ، وعلم اختلاف الفقهاء الذى يبين الاصول التى اليها مرد الاختلاف بين الفقهاء فى حكم المسائل محل الخلافات ، وفى الفروق الذى يعنى بإيضاح الفروق الدقيقة والمعانى المؤثرة التي أدت الى اختلاف أحكام المسائل المتشابهة ، وفن الأشباه والنظائر ، أو من الجمع عن طريق ارجاع الفرع المتشابهة إلى أحكامها إلى القواعد التي تجمعها ، كما يقصد بها جمع المسائل الفرعية الخاصة بموضوع واحد ، وهنا فن تأليف لتخريج الفروع علي الأصول، وهو الذى يبين علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد والكليات ، وبيان الأصل الذى تُرد إليه كل مسألة خلافية بين الفقاء . والفن الذى يعنى بالسلسلة ، والذى يقوم علي بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها فى مأخذ واحد ، وقد يقوى التسلسل فى بناء الشئ على الشئ ، والحيل الفقهية هى ما يكون مخلصا شرعيا لمن ابتلى بحادثه دينية ، وغالب الفقهاء مع تحريم ذلك لأنه يحول قضية التكليف والالتزام الى عمليات شكلية غير تابعة للمقصد الشرعى الكلي .. ويتوج هذا جميعا مقاصد الشريعة وهى الأصول التي اعتبرها الشارع فى التشريع والتي تكون أساسا لدليل القياس ومن جملة القواعد . ومن أم نماذج هذه القواعد :

* **القواعد الكلية الاصلية** :- الأمور بمقاصدها [٢١٤] العبرة فى العقود للمقاصد والمعانى لا للألفاظ والمبانى، واليقين لا يزول بالشك ، ومثلها ما يثبت بيقين لا يرتفع إلا بيقين ، ويتفرع عنها القواعد التالية :

الأصل بقاء ما كان على ما كان ، ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يرد دليل على خلافه ، الأصل فى الأمور العارضة العدم ، الأصل براءة الذمة ، الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته ، لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح ، لا ينسب لساكت قول ، ولكن السكوت فى معرض الحاجة الى البيان بيان ، لا يؤخر البيان عن وقت الحاجة ،

لا عبرة للتوهم ، لا حجة مع الاحتمال الناشئ عن دليل ، لا عبرة بالظن البين خطؤه ، الممتنع عادة كالممتنع حقيقة .

- المشقة تجلب التيسير ويتفرع عنها القواعد التالية (٢١٥) :-

إذا ضاق الأمر اتسع ، الضرورات تبيح المحظورات ، الضرورات تقدر بقدرها وقريب منها قاعدة : ما جاز لعذر بطل بزواله ، الاضطرار لا يبطل حق الغير الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة .

- لا ضرر ولا ضرار ويتفرع عنها القواعد التالية (٢١٦) :

الضرر يرفع بقدر الإمكان - الضرر يزال ، الضرر لا يزال بمثله ، الضرر الاشد يزال بالضرر الاخف ، يختار أهون الشرين ، ويرتكب اخف الضررين ، إذا تعارض مفسدتان روعى أعظمهما ضررا بارتكاب اخفهما - يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام ، درء المفاسد أولى من جلب المنافع ، إذا تعارض المانع والمقتضى يقدم المانع ، القديم يترك على قدمه ، الضرر لا يكون قديما .

* **القواعد المشتركة** : التابع تابع ويتفرع عنها القواعد التالية : من ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته ، النبع لا يزد بالحكم ، يغتفر فى التوابع ما لا يغتفر فى غيرها ، إذا سقط الأصل سقط الفرع قديثبت الفرع دون الأصل ، التابع لا يتقدم على المتبوع.. إذا بطل الشئ بطل ما فى ضمنه ، إذا اجتمع أمران من جنس واحد متفقا المقصد دخل أحدهما فى الآخر، غالبا التصرف على الرعية منوط بالمصلحة ، ما أوجب أعظم الامرين بخصوصه لا يوجب أهونهما بعمومه ، الإكراه يسقط اثر التصرف فعلا كان او قولا ، من ارتكب محرما يمكن تداركه بعد ارتكابه وجب عليه تداركه ، لا يثبت حكم الشئ قبل وجوده ، إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام ، ويدخل فيها قاعدة ، إذا تعارض المانع والمقتضى يقدم المانع ، إذا تعارض الواجب والمحظور يقدم الواجب ، إذا تقارن الحكم ووجود المانع منه فالمذهب المشهور ان الحكم لا يثبت ، البقاء أسهل من الابتداء ، ومثله الدفع اقوى من الرفع ، وكذا «المنع أسهل من الرفع ، ويتفرع عنها القاعدة التالية يغتفر فى البقاء ما لا يغتفر فى الابتداء ، الخروج من الخلاف مستحب ، الرضا بالشئ رضا بما يتولد منه ، الفرض أفضل من النفل ، الواجب لا يُترك الا لواجب ، ما يثبت بالشرع مقدم على ما ثبت بالشرط ، ما حرم اخذه حرم إعطاؤه ، ويتفرع عنها القاعدة (**ما حرم فعله حُرم طلبه**) ، ما حرم استعماله حرم اتخاذه ، المشغول لا يشغل ، من استعجل الشئ قبل أوانه عوقب بحرمانه ، الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة الميسور لا يسقط بالمعسور ، محذوف يغتفر فى الوسائل ما لا يغتفر فى المقاصد ، يدخل القوي على الضعيف ولا عكس ، لا ينكر المختلف فيه ، إنما

ينكر المجمع عليه ، الأصل فى الاشياء الاباحة ، الحق لا يسقط بالتقادم ، الحكم يدور مع علته ، ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ، جناية العجماء جبار ، إذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم الى المباشر ، المتسبب لا يضمن إلا بالقصد ، المباشر خاصة ، وإن لم يتعمد ، يضاف الفعل الى الفاعل لا الآمر ما لم يكن مجبرا ، لا يجوز لاحد أن يتصرف فى ملك الغير بلا إذن ويتفرع عنها القاعدتان (**الأمر بالتصرف فى ملك الغير باطل**) ، (لا يجوز لأحد أن يأخذ مال أحد بلا سبب) ، من سعى فى نقض ما تم من جهة فسعيه مردود عليه ، إذا زال المانع عاد الممنوع ويتفرع عنها القاعدة (**ماجاز لعذر بطل بزواله**) ، الحدود تسقط بالشبهات ، الأصل أن امور المسلمين محمولة على السداد والصلاح حتى يظهر غيره ، الأصل أن الاحتياط فى حقوق الله تعالى جائز وفي حقوق العباد لا يجوز ، حقوق الله تعالى مبنية على المسامحة ، الفرض لا يؤخذ عليه عوض ، ما يقدم فى كل ولاية من هو أقوم بمصالحها ، كل تصرف لا يترتب عليه مقصوده لا يشرع من أصله ، من أتى بسبب يفيد الملك أو الحل أويسقط الواجبات علي وجه محرم وكان مما تدعو النفوس اليه ألغى ذلك السبب وصار وجوده كالعدم ولم يترتب عليه أحكامه ، الفعل الواحد يبنى بعض على بعضه مع الاتصال المعتاد ولا ينقطع بالتفرق اليسير ، من ثبت له أحد الأمرين فإن اختار أحدهما سقط الآخر وإن أسقط أحدهما أثبت الآخر وإن امتنع منهما الحقوق المجردة لا يجوز الاعتناض عنها ، المبنى على الفاسد فاسد ، إذا اجتمع الحقان قدم حق العبد لاحتياجه على حق الله تعالى لفناه بإذنه ، العادة محكمة، المعروف عرفا كالمشروط شرطا ، تغير الأحكام بتغير الازمان الحقوق تتبعها واجبات ، حكم الوسائل حكم المقاصد (٢١٧) .

ومع طول استعراض هذه القواعد فإن أهم ملاحظة انها صيغت فى عبارة قصيرة مضبوطة فبرزت وكأنها شعارات إذا اتخذها المسلم وعيا وسعيا أثرت فى طرائق تفكيره وفى حركته وسعيه ، اتخذها محكات للفعل والتفاعل والتفعيل جميعا .

واقع الأمر أن ارتباط دائرة القواعد الكلية والفقهية بالدائرة الأكبر القيم ، أو المدخل القيمى أمر من السهل الاستدلال عليه ، فهذه القواعد الكلية المجردة كفعل من الفقهاء والاصوليين ، عمل غاية فى الأهمية يمثل نموذجا اجتهاديا فى ربط الاجزاء بالكل أو الفروع بالأصل ، إنه الربط بين الجزئيات للبحث فى حقيقة القيمة الكلية الكافة والضابطة ، إلا أن تلك القواعد وكما عبرنا آنفا لا تتعلق بالفعل فحسب المتعلق بنظرية التكليف ، بل كذلك تتعلق بمجموعة قواعد معرفية وكلية ضابطة تؤكد على القيم الأساسية المنهجية للوصول إلى الأحكام ذاتها ، (**فالجانب المعرفى تعلق بالقواعد**

العامة للاستنباط) والجانب المتعلق بالفعل والعمل يتعلق بالقواعد العامة الحاكمة للمطلوبات والحركة بمقتضاها .

والقواعد الكلية ضمن هذه البنية القيمية يمكن ترجمتها وربطها ، بمجمل الأطياف الستة المكونة لمفردات مدخل القيم ، فعلى سبيل المثال فإن قاعدة لا ضرر ولا ضرار تعبير من الناحية العقدية الى حقيقة الاستخلاف التي تربط بين عناصر الرؤية بعناصرها (**الرؤية التوحيدية فى السياق الاستخلافي للكون والإنسان والحياة**) ، إنها تعبر عن العلاقة الصحية الإيجابية بما توفره من قواعد مانعة للفساد إلا أنها تحدث تراكما إيجابيا فى النظر والواقع في الوعى والممارسة .

إنها ترجمة لحقيقة التوحيد ، فإن الله – تعالى عن ذلك علوا كبيرا – لا يحب الفساد ، هو أمر يتعلق بمقتضيات عملية التوحيد والعدل الإلهيين من صفات التنزيه والكمال .

وهى مرتبطة بحقائق (**الخصائص العامة لرسالة الإسلام**) ، والجوهر الكامن فى الشريعة ، فإن نظرة على جملة تلك الخصائص نراها تتسق اتساقا أكيدا ، إنها باعتبارها قواعد اساسية تضم مجموعة الأحكام فى شكل قواعد نظامية ذات دلالات هامة وكثيرة ، فإن الجزء لابد له أن يتخذ من الأصل صفاته الاساسية وكذا الفرع ، فالشرعة فى التحليل الأخير ليست إلا جملة من الاحكام الجزئية ، والرد الجميل للجزء الى كليه أو الفرع الى أصله عملية غاية فى الأهمية تفرض ذلك الارتباط والاتساق ، إذ تظل هذه الاحكام الجزئية لا تغادر جوهر خصائص الشرعة فى الثبات والتجريد والصلاحية والمرونة واليسر وغير ذلك من خصائص ، فإن تأمل القاعدة « لا ضرر ولا ضرار » وجملة المجالات المتسقة التى تشملها ، من اليسير ربطها بتلك الخصائص وتلمس جوانب إتساقها معها فلا ضرر للذات ولا ضرار للخارج عنها ، قاعدة تتمتع بالثبات والتجريد ، تؤكد جوهر الالتزام وعناصر الضبط للنظر والحركة لتقويم كل العوالم على تشابكها ، وصلاحيتها نابع من تجريدها ، فهى كما تشير إلى اليسر الرافع للحرج والتضييق ، فإنها تعبير عن الوسط العدل وهو ما يوصلنا إلى ضرورات الربط بين هذا الباب والقاعدة موضع التمثيل وهو (**منظومة القيم الحارسة**) والضابطة والحاكمة للفعل الحضارى بكل تنوعاته وامتداداته ، فنفى الضرر والضرار للذات وما هو خارجها ليس إلا ضبطا للاختيار ، ذلك أن قيمة الاختيار ليست خلوا من أى ضبط أو عارية من أى حد ، وهى تعبير عن حقيقة المساواة ومراعاتها فى كافة الجوانب ، خاصة حينما يتعلق الأمر ببني الإنسان ، كما أنها تشير إلى قيمة العدل الوسط الضامن والذي يوازن بين مصلحة الذات وغيرها ، وهى حاكمة لكل تعامل ومنها العهود والعقود والمواثيق ، فى سياق مراعاة التوازن وميزان تدرجها بالعدل اللازم ، فالوفاء

بالعقود عدل ، محتوى العقد والعهد بما يؤكد هيمنة الشرعة والارتباط بأحكامها ليس إلا تعبيرا عن حاكميتها وغير ذلك كثير .

فأما ارتباطها بالسنن : فيأتى من أن السنن هى كليات عامة تحكم الحركة الحضارية عامة للناس كافة ، فهي فاعلة على المسلم والكافر لا تحابى احداً فى محك التعامل معها بالوعى بها ، والتعرف على التوابع والتبعات التي تلقيها على القائم بالفعل الحضارى ، بينما تلك القواعد التي تتعامل مع البيئة التى تكون محتوى الشرعة أحكام وقواعد وتصنيفات فإنها تخص المؤمن بها .. صحيح أن هذه الاحكام والشرعة التي تضمنها هى للناس كافة من حيث الخطاب ، إلا أن الالتزام بها قرين المؤمن بها ، إن تعامل المسلم مع السنن لا يُرى إلا بها ، إنها تشير إلى مجموعة سنن ، لأنها تشكل محتوى الإلتزام « إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم ... » [٢١٨] ، سنن تتعلق بالمؤمنين كمفهوم واسع يرتبط بمنهج الله والإلتزام به .

أما ارتباط تلك القواعد بالمقاصد العامة للشريعة فهو أكيد ووثيق ، فإن قاعدة لا ضرر ولا ضرار يمكن ترجمتها إلى مقاصد الشريعة بيسير كبير ، وهى لو تأصلت ، ضابطة العلاقات التفاعل بينها جميعا من مجالات تعمل فيها المقاصد العامة للشريعة :

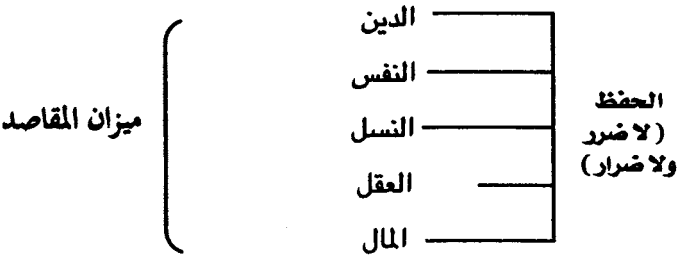

وهذا الارتباط والتفاعل غاية فى الأهمية فى هذا المقام ، بما يتيح ضبط عمل القواعد الكلية وتشغيلها سواء على المستوى الاجتهادى أو المستوى الواقعى ، فإن التشغيل لا يمنع التعارض فى الواقع كما يرد فى ذهن البشر ، وحل هذا التعارض أو المترتبات عليه لابد أن تتم وفق قواعد مضبوطة تحافظ على عمليات التشغيل بأقرب طرق الصواب والتصويب ، من دون اختيارات بالهوى ، أو الإكتفاء بالبقاء ضمن مواطن ومواقف الحيرة الفكرية والعملية بما يستنفد الطاقات الذهنية ، عمليات يجب متابعتها وعلاقات يجب الفطنة اليها وذلك أن التعامل لا يمكن - كما لا يجوز - أن يكون مفردا مجزأً او جامدا ساكنا ، فهو بطبيعته متفاعل ومتداخل ومتحرك ، وإن

الإطمئنان إلى قواعد التشغيل وحقائق العمل ومراعاة الحفظ واستمراره ، وقوانين الصياغة والحفظ أمور من الأهمية بمكان . وفى النهاية فإن تلك القواعد فى ارتباطها بنظرية الحكم وحقائق التكليف لا تحتاج كثير من جهد لإثبات ذلك ، فالقواعد مجالها نظرية الحكم ، والأحكام الجزئية هى مجال عمل القواعد وتصنيفها وتسكينها بل والمحافظة على تشغيلها وتفعيلها ، هذا هو عمل القواعد الكلية ضمن نسق الشريعة العام ومن المهم توظيفه وتفعيله .

الشرعة وعناصر المدخل السباعي علاقات وتفاعلات : الشرعة ومدخل القيم : إذا قلنا أن الشريعة بأحكامها وتكويناتها المختلفة ومطلوباتها ليست إلا قيما جوهرية ، وأن القيم هى روح الشرعة ومبناها ، وأن هذه الشريعة التي أنزلت على الارض وحياً تحمل منظومة من القيم تشكل الأساس والقاعدة والدافع القاصد الى كل ما يدبر الأمر فى الاعتقاد ، وما يرسى عناصر العدل وجوهره ، وقواعد المصلحة فى التشريع ، وتكريم الانسان كأولى القيم الأساسية التي تحملها هذه الشرعة ، جعلت تكريمه أمرا إلهيا لا يرد عليه النقض ، ولا تطوله عناصر الاختيار في التهاون فيه "**ولقد كرّمنا بنى آدم ..**" (٢١٩) وورد فعل التكريم منسوبا إلى الله سبحانه وتعالى باعتباره حقا إنسانيا عاما ، إلا أن هذا التكريم وورود هذا الفعل على وزن «فَعَّل» إنما يعنى الاستمرار والاستقرار والعمق والرسوخ ، وعلى الإنسان أن يفعل الفعل الحضارى بما يقتضيه ذلك التكريم المرتبط به لا انفصام له ، والتكريم حركة فاعلة تجعل الإنسان سيداً فى الكون بفعله وتفاعله وتفعيله ، لا عليه بالقهر والسيطرة فى حركة غاصبة أو طاغية مستكبرة ، هى على الضد من المقصود بالتكريم ، فالتكريم حالة إنسانية ليست بالطغيان ، أو الاستكبار ، وليست بالإذعان والخنوع والذل ، وليست بالتهور أو الطيش أو الهوى المحض ، إنها حركة واعية فاعلة ذات بصيرة تفعل كل ما يقتضى زيادة تكريمها وكرامتها دون إفراط يحدث حالة نوعية إنسانية أخرى تتسم بالطغيان والكبر والبطر ، أو تفريط يحدث حالة من عقلية قطيع لا تعرف من سلوك سوى الإذعان ، لا تعرف لتكريمها الشروط ولا الحقوق والإلتزامات ، وفقدان التكريم هو بداية لفقد الإنسان ذاته ، بل هو فقد لكل قيمة إنسانية يكون مدارها الاستخلاف ، فإن قيم القوة والغطرسة تفقد الإنسان كل قيمة حقيقية وجوهرية فى حق الذات والغير معا ، وقيم الهوان والوهن تفقد الإنسان كذلك كل قيمة حقيقية وجوهرية فى حق الذات والغير «**استخف قومه فأطاعوه ...**» ، وكل ذلك هو فى النهاية يفرز قواعد «**الفرعونية**» بمعادلاتها الشاذة التي تخرج عن حد التكريم والعدل والمصلحة ، إن هذا يجعل الحكم

عاما على ذلك المجتمع بتكويناته الأساسية وعلاقاته الفرعونية ليس إلا «**مجتمع فاسقين**» تخرج بالإنسان عن حدود تكريمه بين إفراط وتفريط (٢٢٠) .

ومن تكريم هذه الشرعة للإنسان الذى تتجه إليه بالدعوة والإنسان المؤمن بها إنها جعلت من عقله مناط تميزه ، وجعلت له أن يبذل أقصى طاقاته فى استجلاء حقائق التنزيل ومقررات الوحي ، وجعل الرشد الذى هو أحد معاني العقل فى مواجهة الغى «**لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى ...**» (٢٢١) وفتحت هذه الشرعة في تأسيسها المنظومة القيم السبيل لحرية الفكر والنظر وحثت . على التدبر بما يعنيه ذلك من فعل ذهني يعبر عن حقائق الوعى والاعتبار ، بل وجعل له إذا ما اقسم بالاخلاص والتجرد أن يتفهم نصوصها ويتعمق فى معانيها ويستشرف ما تستهدفه من مقاصد وغايات ، وهي أكثر من ذلك أوكلت لمن آمن بها وعقل ما فيها ، وتفهم مضموناتها ، مهمة الاجتهاد فى التطبيق والتبصر بمآلاته ، فى ضوء ما يلابس الحياة من ظروف وما يلم بها من أحداث . فجعلته يرجع البصر مرتين مرة إلى شرعة فاقها وستفقهاً ، ومرة إلى واقعه ووجوده عارفا وواعيا وعالما . كل ذلك وفق منهجية منتظمة ومنظمة تؤصل العلاقة بين فقهية " فقه حكم " وفقه واقع " ومنهج تنزيل " . وتجعل من ذلك كله منظومة مؤسسة على " قيمة الشرعة " و" شرعة القيمة " .

هذه الشرعة تهيب بأولى الألباب ، وتخاطب كل مقتضى يجعل من تكريم الإنسان واقعا وحقيقة ، فتدعوه الى التدبر والتعقل والاعتبار فيما أنزل الى الناس كافة ، هديا وتشريعا ، وإلى النظر فى ملكوت السموات والأرض والأنفس والآفاق وما تحمله الشرعة من آيات تفوق الحصر ، وبذلك أسست وأيقظت هذه الشرعة فى الإنسان "وعيا اعتقاديا وتشريعيا وكونيا وذاتيا وجماعيا معا" . ، وتحت تأثير من هذا الوعي انطلق هذا الانسان – بمقتضى تكريمه – ببذل جهده الفكرى فى الانتفاع بهذا الهدى لخيرة هو أولا ، ولصيانة الحياة الانسانية على وجه هذه الأرض (**المعمورة**) من التردى والانهيار ، إنها لتفرقة عظيمة بين الإنسان الفاقد لعناصر تكريمه فهو (**كالميت**) ، سواء الساعى لهلاكه أو الذى أصابه الجمود كالميت المقبور ، وبين عناصر الاستجابة المحققة لمعنى الحياة حقيقة وجوهرا " **يا أيها الذين آمنوا استجيبو لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم** " (٢٢٢) .

وبهذا – وما هو فى معناه – حققت الشرعة « القيمة » الذاتية للفكر الإنسانى من حيث جعله مسئولا عن وصل الحياة بالدين ، عملا ، لتنعم بالحق والخير ، والعدل ، الفضيلة ، بل جعل الأمة كلها مسئولة عن إيجاد طائفة من المجتهدين فى كل عصر

وبيئة ، لتنهض بعبء الاجتهاد لاستنباط ما تقتضيه حياتها من معين هذا التشريع فتجعله قيما فاعلا قائما وحاضرا ومعاشا .

وظيفة هذه الشرعة التي تتسم بالخلود فى حياة البشر فى آمادها المتطاولة تكمن فى معاني القيمة فيها ، وفعل القيمة بها ، ومقصود القيم الذى يشكل جوهر غاياتها ، لا نجاوز الحقيقة إن قلنا أن القيمة جوهر قضية خلود الشرعة ، أنها دين الله إلى يوم القيامة وقيمومتها الخالدة ، لا تصدق دون هذا الاجتهاد القائم علي التعقل الذي حرك جوهر قيم الشرعة ويشغلها فى الحياة ، وأصالة الفكر المستند إليها فى تفهم نصوصها ومقراراتها وفى تطبيقها فى كل ما يجد فى الحياة من وقائع ، وما يلم بها من تطور أحدثه الفكر الإنسانى نفسه .

وقوام الشرعة فيما تحمله من معيار أو تدل عليه وفاعليتها فى قيمة الاجتهاد المبسوط فى التفهم والاستنباط من ناحية والإجتهاد فى التطبيق ، وليس الاجتهاد فى التفهم والاستنباط بأولى من الاجتهاد فى التطبيق إن لم نقل أن قيمة الاجتهاد عمليا إنما تنحصر فيما يؤتى من ثمرات من تطبيقها ، تحقق مقاصد التشريع وأهدافه فى جميع مناحى الحياة .

الشرعة ضمن خصائصها البنيانية والتكوينية وأنساقها التي تتمثل فى نسق نظرية التكليف ونسق نظرية الحكم ، وفى قواعدها الكلية التي كانت من بدائع تفاعل وتخريج الفقهاء استنباطا واستقراء وتفسيرا وتبيينا ، فى إطار كل ذلك معقودة فى القيام بوظيفتها الرافعة فى الارتباط بالروافع الي تمثلها عناصر المدخل القيمى الأخرى .

فقد سبقت الإشارة إلى ضرورات الوصل والاتصال بين الشرعة والعقيدة بحيث تكون العقيدة قاعدة الإسناد وإطار المرجع ، ويبقى أن نتحدث عن الروائع الأخرى حينما ترتبط الخصائص البنيانية للشرعة بنظام القيم ، إن الشرعة فى سياق المأمورات والمنهيات ، لم يكن النهى والأمر استقلالا بل كانت هناك من المباحث التي تولاها أولى العزم من الفقهاء للحديث عن تعليل الاحكام ، والحكمة التشريعة ، والربط المقاصدى وبرزت الشرعة لتشكل بهذا مساقا لتجسيد القيم فى نطاق بنيانها المتعلق بالخصائص وبنظريات الحكم والتكليف ، وإن البحث فى قيمة الأحكام كان بحثا اتخذ جملة من الأشكال المتنوعة فى تراثنا الفقهى وفى التأليفات المعاصرة (٢٢٣) .

وارتباط الشرعة بالأمة ضمن عناصر هذا المدخل القيمى هي التي تحدد عناصر خيريتها واستحقاقها وصف الوسطية ، فى سياق التزام الشرعة حفظا والتزاما وحماية ، وفى إطار الارتباط الأكيد بين الامة – الشرعة – العقيدة التي تتمثل فى

عقيدة التوحيد والشرعة ترتبط برافعة الحضارة ، مسبوقة بالعقيدة مولدة على هذه الشاكلة أنساقا ونظما ، فإلى جانب المبادئ الأساسية المتعلقة بالعقيدة وبتصورات الكون والإنسان والحياة جاءت الأنظمة الإسلامية تكفل ضمان تنفيذ الأصول العقيدية تلك فى مجالات الحياة المختلفة بعد أن ربطت بينها برباط أصيل متين ، وكما امتلك الإسلام العقيدة الواضحة والتصور البسيط ، امتلك ايضا شرعة ولدّت انظمة كفلت تصوره واتجهت إلى تشكيل واقع حياتى سليم ، جمعت هذه النظم ممثلة للخصائص التكوينية للشرعة بين الثبات فى الأسس والتأسيس ، والمرونة فى التكيف والتكييف ، وقد جاءت بذلك منسجمة مع التركيب الإنسانى فتميزت بالتفصيل فيما لا يتغير ، وبالإجمال فيما يتغير ضمن قواعد مرنة لجوانب الحياة القابلة للتطوير .

وتأكد من كل ذلك عناصر تشير إلى ضرورة إحكام الصلة بين التوجيه والتشريع ذلك أن الوحدة العميقة بينها وعدم الفصام بين هذين المعلمين هما الضابطان الأساسيان من ضوابط الحضارة لاستمراراها فى عطاء لا ينضب وفاعلية لا تموت ، وتشكل من جهة أخرى نظريتى الحكم والتكليف فى سياق مفهوميهما التأسيسيين الحلال والحرام باعتبارها جميعا الخاتم الحضارى الذى تطبع به الحضارة الإسلامية كل مقولاتها وممارستها .

والشرعة ترفع بالحضارة – وعيا وتطبيقا ، فإن الشرعة إن كانت تقدم وتردف أسسا حكمية وتكليفية وقواعد كلية ، ترفع من خلاله القواعد من البيت الحضارى ضمن عملية بناء حضارى متكامل ، فإن ذلك لا يفعل وحده ، وإنما بفاعل يتفاعل مع عناصر الساحة الحضارية الممتدة : الإنسان – الزمان – المكان ، أو على مقولة بن نبى: الإنسان والوقت والتراب ، هذا الفاعل ضمن حركة واسعة فى هذه العملية وعى بالسنن وسعى بها ولها ، ومعادلات الوعى والسعى السننى هى التى تحول الأفعال الحكمية الجزئية إفعل ولا تفعل ، والأفعال التكليفية فى نطاق الالتزام والمسئولية مع امتداد الزمن وتراكمات التفاعل الى فعل حضاري محكوم بالسنن وعطاءاتها ومحكوم بدوره بالوعى بها وفق معادلات شرطية وتكوينية وتغييرية وسعى من خلالها .

والشرعة ليست مجرد صياغة شكلانية للأحكام فإن خصائصها التكوينية ترد هذه النظرة ، وتواصلا مع العقيدة ترفع هذه الرؤية القاصرة ، وارتباطها الحميم بالمقاصد الكلية أحد المداخل الاساسية كنهج فى التأصيل والتنظير ، فى الممارسة والتنزيل . إن للشريعة الإسلامية مقصدا كليا عاما هو تحقيق مصلحة الإنسان وخيره ، ولكل حكم من أحكام الشريعة مقصد قريب يندرج ضمن ذلك المقصد الكلي العام ويكون تحقيقه

جزءا من تحقيقه ، وقد تكون بين المقصد الجزئى وبين المقصد الكلي درجات من المقاصد يندرج بعضها في بعض بحسب الكلية والجزئية حتى تنتهى الى المقصد الأعلى .

وإذا كانت الأحكام الشرعية قد تختلف مقاصدها فى الإصلاح عند تطبيقها على بعض الافراد من النوازل والاوضاع الواقعية فإن هذا يدعو إذن إلى أن تعتبر المقاصد من حيث تحققها فى الواقع عند تطبيق الأحكام عنصرا أساسيا فى الاجتهاد والتطبيق لتلك الأحكام ، بحيث يكون تقريرها ، وعرضها للتطبيق مبنيا على ما تفضى اليه من تحقيق المقاصد فى الواقع لا على اساس التلازم النظرى بينها وبين مقاصدها وذلك ما يمكن ان يعني بالصياغة المقصدية لمبدأ منهجى في تطبيق الشريعة .

فى ظل هذه المنظومة السباعية للمستويات القيمية المتنوعة التي تضمها سنجد دائما أن عناصره البنيانية تشد بعضهم بعضا ، أو أنها كالأعضاء فى الجسد الواحد تدعو بعضها بعضا ، فى ظل نَظْم يحقق التواصل والتفاعل ، وهذه الصفات البنيانية مقدمات أساسية ولازمة لكل عمليات التحريك ، والتفعيل والتشغيل باعتبارها المنظومي لا باعتبارها المجزأ ، وإن بدا لنا نعرضها عرضا متتابعا ، ولكن حرصنا فيه دائما أن نسكن كل مستوى ضمن المنظومة السباعية فى كل عنصر من عناصر المدخل القيمى .

ماذا تعنى هذه الرؤية للشرعة ضمن خصائصها الكلية العامة وخصائصها التكوينية البنيانية على اصول مناهج : النظر والتناول والتعامل لحقل التعامل الدولى وما يعتمل فيه من ظواهر أو ما يتولد فيه من وقائع أو ما يتجدد فيه من حادثات .

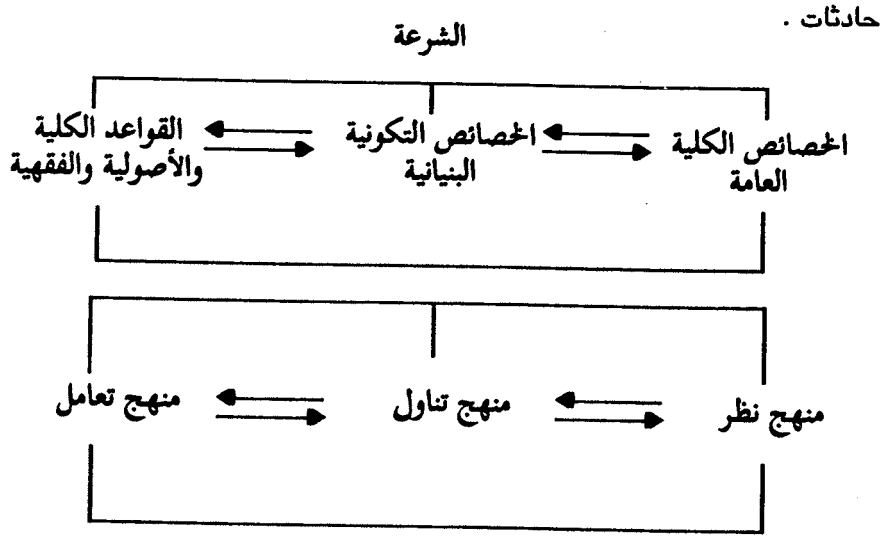

التعامل الدولى والعلاقات الدولية

الشريعة والتعامل الدولي :- في إطار وصف عناصر المفردات التي اعتبرناها مفسراً الـ " الدين القيم " دين القيمة " .. دينا قيما " ، فإن الشرعة نفهمها في سياق المدخل القيمي باعتبارها :

- الخصائص العامة للشرعة (**السمات - الطبيعة**) .
- جوهر قيمة الشرعة (**التكليف - الحكم**) .
- القواعد الكلية والفقهية (**قواعد الفعل والتفاعل والفاعلية**) .

إننا في هذا السياق أمام كيان شريعة تحمل عناصر قيمة وفاعلية توضح جوهرها الكامن وروحها السارى ، بحيث تشكل المستويات الثلاث السابقة تجليات وتفاعلات منطق الشريعة مع الإنسان .

إن الحديث عن خصائص مثل العالمية ، والخاتمية ، والحاكمية ، والوسطية ، والصلاحية .

والحديث عن سمات تمثل طبيعة هذه الشريعة من المسئولية والإلتزام ، اليسر ، والشمول والعموم .

والحديث عن جوهر قيمة الشرعة التي تسير في خط الرؤية العقدية التي لا ترى الإنسان بحكم التكريم والأمانة ليس إلا مكلفا مسئولا ، إنها شريعة للناس كافة ، بحكم الخلق والقابلية للتحمل والقدرة على حمل الأمانة « .. وحملها الإنسان .. » التكليف حقيقة أساسية تتفق وخلقه وتكريمه وتعليمه ومسئوليته وأمانته واستخلافه ، وهو جوهر ومعنى يؤكد أن الإنسان لم يخلق في حالة عبثية أو من غير غرض أو سدى، إن العمارة التكوينية تشير إلى الطبيعة التكليفية للإنسان .

ومن جوهر التكليف يبدو لنا نظرية الحكم (**الحاكم ، المحكوم به ، المحكوم له ، الحكم**) ، إذ تعبر عن منظومة للفعل (**افعل / لا تفعل**) .

وترجمة هذه الخصائص وفق منظومة نظرية الحكم وسياق عملية التكليف إلى جملة ونسق من القواعد ليوضح كيف تعبر هذه الخصائص في ضوء التفاعل بينها وبين الحكم والتكليف عن قواعد تشير إلى جملة أساسية من القيم تحدد الرؤية وتنظم الحركة .

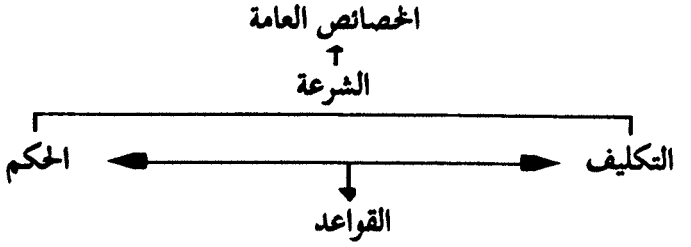

القواعد حركة مزدوجة قواعد يندرج فيها ، وقواعد تجرد من الجزئيات وهي تحقق بذلك رؤية كلية قام بها الأصوليون والفقهاء ضمن عمل ممتد يحرك كل عناصر الاستقراء والاستنباط ، والعمليات المعرفية الكامنة لهذه العمليات ليست مجرد عمليات ذهنية تحقق عناصر المتعة العقلية ، ولكنها عمليات منهجية توضح كيف يمكن النظر إلى الجزئيات في ضوء المنهج القيمي سواء باندراجها أو بتكوينها القاعدة كيف يمكن فهم الخصائص العامة للشرعة فى ضوء ما يطرحه التعامل الدولى والنظام الدولى وجملة العلاقات الدولية والخارجية ؟! ، عالمية الشرعة تشير إلى العولمة في عصرنا فهل يمكن أن نشير إلى بعض نماذج ؟! .

* **نموذجان للعالمية :- عالمية الهيمنة والإذعان وعالمية الاستخلاف :**

فكرة العالمية من الأفكار التي سادت باعتبارها مدخلا لرؤية الأحداث ، وتستند هذه الرؤية إلى حركة الاتصالات ، الشديدة التنوع والكثافة ، حتى ادعى البعض أنها جعلت العالم من جراء عمليات اتصال ووسائل إتصال «قرية عالمية» ، فى ظل هذا الواقع بدت اختيارات العزلة ليست ممكنة فحسب بل غير منطقية ، بل هى فى الواقع ليست اختيارا حقيقيا ضمن خيارات مطروحة قابلة للتطبيق أو الحركة من خلالها ، وفى ظل هذا الواقع برزت جملة من المقولات المؤكدة لعناصر تكفل علاقات اقتصادية وعلاقات سياسية وأهم هذه المقولات « الاعتماد المتبادل » .

وبرز مفهوم العالمية ليحدد عناصر من موضوعات ومشكلات عالمية قدمت بصددها الرؤي باعتبار المعمورة تعانى جملة من الإشكالات العالمية «السكان – البيئة – البطالة... الخ » (٢٢٤) .

عالمية الشرعة وعالمية الدعوة وفق منظور الخصائص البنيانية كنسق الشريعة يحرك عناصر نقدية للمقارنة بين عالميتان وبين منظورين للعالمية . عالمية الاستخلاف فى قبالة عالمية الهيمنة والإذعان والتنميط ، يطول بنا المقام لو استطردنا فى هذا المقام.

– وضمن سياقات تفعيل الشرعة فى ارتباطها بالتعامل الدولى فليس لنا إلا أن نقول أن هذه الشرعة فى خصائصها البنيانية وفى أحكامها وتكليفاتها قد سنت مواقف وأوضاع قانونية لجملة الاشخاص والعلاقات والحالات ، انطلاقاً من شرعة الحقوق والواجبات ، وفلسفة العقود التي تقوم عليها والتي تحرك عناصر الحقوق والإلتزامات وفى سياق فلسفة الحلال والحرام باعتبارها الخاتم الحضاري الذى تطبع به الحضارة الإسلامية (**فى سياق شرعتها وتشريعها**) كل مقولاتها وممارستها فى شرعتها العالمية كحقوق الإنسان والتزاماته وعلاقات هذا الإنسان وتفعالاته مع البيئة والوسط ومع غيره (**عقد الذمة – عقد التعاهد – عقود الموادعة – عقد الهدنة**) ، عقود التكليف للإنسان المسلم والتي تعد الأحكام فيها عقد ملزم من جانب من آمن به ، لنا أن نري

ذلك مثلا فى إطار عندما يحرم الإسلام فى القتال حرية قطع الاشجار وإتلاف المزروعات فإنما يرسم بذلك قواعد أساسية فى طبيعة العلاقات يدركها المرء وهو فى خضم المعارك ويشعر فيها بأعماقه مستلهما معنى الحلال والحرام [٢٢٥] .

– هل يمكننا فى هذا السياق أن نحرك جملة القواعد الكلية – التي ارتبطت فقها وتأصيلا وتقعيدا – بالشرعة ، إلى قواعد يمكن تفعيلها في النطاق الدولى ، من ذلك ما يختص بنظريات الضرر ونظريات الضرورة ونظريات العقود ، إنها رؤى مع التفعيل والتشغيل لا تزال تحتاج من الباحثين المهتمين ، متابعات بحثية تخرج عن نطاق الاهتمام التفصيلى لهذا البحث ، وإن وجبت الإشارة إليها كمناطق تستأهل الإهتمام والبحث .

هذه الجملة من الخصائص تعبر عن رؤية كلية من جانب الشريعة إلى جملة الأفعال البشرية سواء أكانت جزئية أم كلية ، محدودة محددة أو ممتدة متراكمة ، ومنها الأفعال المتنوعة التى ترتبط بحركة التعامل الدولى [٢٢٦] .

الشـرعـة

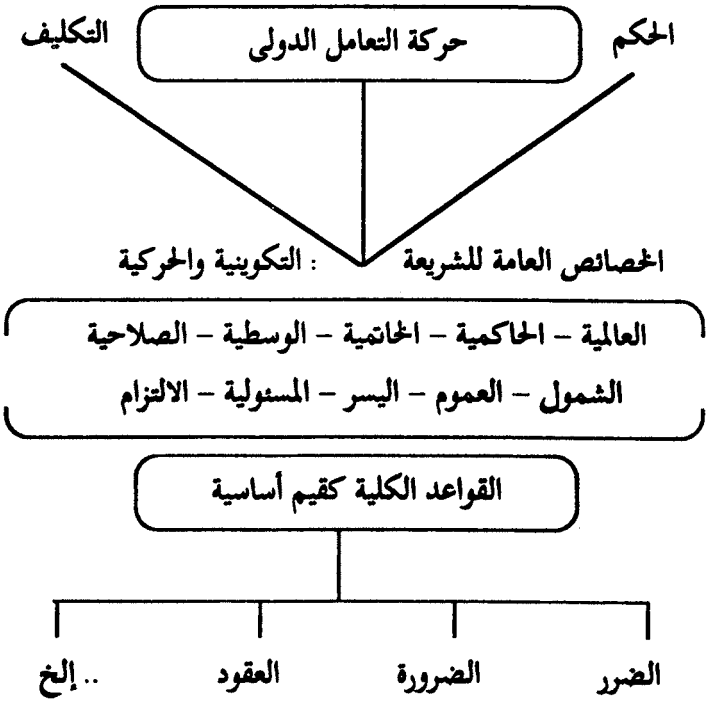

فى هذا السياق يمكن النظر إلى حركة الشرعة ضمن منظومة المدخل القيمى .

ثالثاً : القيم التأسيسية الحاكمة

تحدثنا آنفا عن معنى القيم فى مقدمة البحث [٢٢٧] ، وذلك على اعتبار أن إشكالية نظام القيم المتعلقة بجملة القيم الكلية هى من القضايا التي تستحق المعالجة ضمن هذا المستوى ، نظام القيم هو عبارة عن إطار تجميعى يضم مجموعة القيم المتعددة والمتنوعة كمكونات وكعناصر متكاملة معا ومكونه لنسق واحد . ومعنى النسقية فيها أنه من المفترض أن تقوم بين هذه القيم علاقات تفترض الإتساق والتناسق ، وتثير فكرة النسق القيمى ونظام القيم جملة من العلاقة الأساسية :-

أولا : - جملة العلاقات التي تتسم بالإتساق : وهى التناسق والتكامل والتساند والتفاعل والتداخل والوحدة .

ثانيا : - جملة العلاقات التفضيلية وهي تتخذ شكلين أساسيين :-

١- قيمة المركز ، وهو تصور يقوم على أساس من تصور القيم تنطلق من وإلى المركز فى المحيط الذى تفعل فيه القيم وتفعّل ، ويمكن تصوره علي شكل دائرة تشكل القيمة المركزية أو المحورية نقطة الأرتكاز وقد يتصور العلاقة فى شكل القيمة المحورية المشعة قيما تشتق منها أشبه بشعاع ضياء الشمس بالنسبة لقرص الشمس [٢٢٨] .

٢- قيمة التصاعد وسلم القيم : وهى علاقة سلمية تبحث عن عناصر تصاعد القيم وتسمى القيم فى أعلى السلم **القيمة العليا** ، وقد تكون هناك من القيم قيمة هى خارج علاقات التصاعد والترتيب ، ويتم ترتيب القيم فى درجات ، وقد حاول بعض من اهتم فى الكتابة فى موضوع القيم تطبيق التصاعد على تصنيفات القيم ذاتها من مثل وضع قيم الغايات فى أعلى السلم ، ووضع قيم الوسائل بعدها .. وتابع ذلك فى تصنيفات القيم الأخرى إلا أن الكتابات لم تجمع على اعتبار القيمة العليا [٢٢٩] .

ومن الجديد بالذكر فى هذا السياق أن جملة العلاقات التي تأخذ شكل الاتساق أو شكل التفضيل (**مركزا أو تصاعدا**) ترتبط بالأنساق الحضارية حتي أن هذه النظرة غالبا ما تدل على الخاتم الحضارى المميز (**إن صح التعبير**) ، فتحمل كل حضارة نسقا للقيم تتمايز قيمه العليا والمركزية سواء التي فى أعلى **السلم القيمى** أو فى مركز الدائرة الحضارية [٢٣٠] .

وواقع الأمر أن علاقات التصاعد المنوه عنها هى تابعة لعلاقات الاتساق ذلك أن الأصل فى القيم ألا تتعارض أو تتناقض ، إلا أن التقعيد لوضع التعارض يتأتى من التركيز على القيمة التي لا يجوز التضحية بها ، ولذا فإنها تحكم الأخريات وتصطبغ

بمعناها ومقتضاها ومستلزماتها حتى تتحول الأخريات من القيم إلى الوسائل بالنسبة لتلك القيمة العليا ، والقيمة العليا فى وضع التناقض الذى يتحتم معه إختيار القيمة والتضحية بالأخرى أو الأخيرات ، إنما يعبر عن جوهر هذه القيمة بالنسبة للبناء الحضارى بحيث لا يقبل الاستغناء عنها بأى حال من الأحوال .

استطراق القيم :- الأصل فى منظومة القيم الإسلامية أنها من معين واحد لا تتناقض ولا تتضارب ، وهى فى حقيقتها من نفس الجنس ، أو على الأقل تنسجم ، وتتداخل ، فيؤدى الإضافة فى إحداها ، والفاعلية المنوطة بأحدها إلى زيادة الوجود والفاعلية فى غيرها ، إنها جميعا تصب فى إناء واحد ، تستطرق فيه القيم على نحو فاعل فعال .

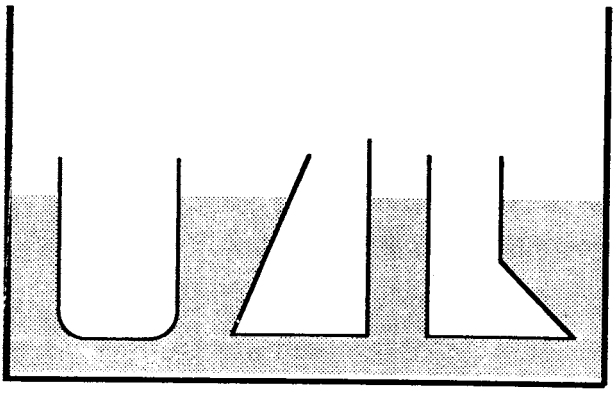

استطراق القيم

فإن كل إضافة أو ما فى حكمها لابد أن يزيد من المنسوب فى كل القيم الأخرى .

نظام القيم فى الرؤية الإسلامية : القيمة المركزية والقيمة العليا والعلاقات الأساسية :-

لسنا فى موضع يجعلنا نتحدث عن مفردات القيم ، ولكن فى هذا المقام فإن علينا فقط أن نشير إلى العلاقات الأساسية لمنظومة القيم الاسلامية ، وأما مفردات القيم وتعلق معظمها بحقل العلاقات الدولية والتعامل الدولى فإننا يمكننا أن نحيل إلى بحث اختص بالحديث عن المبادئ الحاكمة والقيم الأساسية للعلاقات والتعامل الدولى ما

يعتبر منها عاما ويرتبط تأثيرا على حقل العلاقات الدولية بشكل غير مباشر ومنها ما يتعلق بشكل مباشر بدائرة التعامل الدولى .

الفكر السياسى الذى تعامل مع الأصول واستلهم منها تأسيس قيمه الكلية التأسيسية والأساسية ، هو فى الحقيقة مجموعة من القيم بمعني مجموعة المثاليات التي وضعت أصولها تلك الحضارة وارتبطت بها وجودا وعدما ، كل فكر سياسى لابد وأن يشمل تلك المجموعة من القيم التي تميزه من حيث انتمائه الحضارى ، كذلك الفكر السياسى الإسلامى لابد وأن يتبلور حول مجموعة من القيم وضعت أصولها الحضارة الإسلامية القيم السياسية – وفق ذلك التصور ليست هى التجريدات المرتبطة بالسلطة أى البنيان الفكري لتصوير وتفسير الوجود السياسى كما قدمه كبار الفلاسفة من تاريخ الحضارة الإسلامية وهكذا علينا أن نميز .. بين القيم السياسية والفلسفة السياسية والمدركات المتداولة (٢٣١) .

لنستطيع أن نحدد دلالة القيم السياسية كأحد عناصر التراث السياسى الفكرى فإن إدخال فكرة المقارنة تسمح بإيضاح حقيقة ومغزى تلك الدلالة ، كل حضارة تسعى إلى تأكيد قيم معينة تتميز بها وتصير علما عليها ، وهنا يجب أن نتذكر كيف أن المشكلة الحقيقية فى نطاق التطور السياسى لا تعنى فقط تحديد القيم بقدر تحديد العلاقة التصاعدية بين القيم وما يستتبع ذلك من نتائج بخصوص قواعد التعامل من جانب وعناصر التقييم للسلوك من جانب آخر . لاتوجد حضارة ترفض الحرية أو تشكك فى مبدأ المساواة على سبيل المثال . ولكن المشكلة تبرز عندما تصطدم الحرية بالمساواة أو المساواة بالعدالة أو مبدأ الشورى أى المشاركة السياسية ، بالعدالة وهكذا (٢٣٢) .

كل حضارة تملك وجود خلاقاً وتؤمن بوظيفتها التاريخية .. عليها أن تعلن ولو لا شعوريا عن ذلك المبدأ الذى منه وبه تتحدد جميع القيم الاخرى والذى بدوره يصير علما وشعارا للوجود الجماعى ... (٢٣٣) .

لو نظرنا للحضارات الكبري لا ستطعنا أن نميز فيها إجمالا بين ثلاثة نظم متكاملة للقيم ، الحضارة الغربية أولا وتقاليدها الكلاسيكية حيث تجعل مبدأ الحرية هو جوهر الوجود والتطور ومن ثم ترى فى عملية التعامل من منطلق المصلحة الفردى ودفع القوي لأن نتناطح وبتلقائية مطلقة الأساس المطلق للحركة وللتفاعل السياسى ، ثم تأتى الثورة الشيوعية وتقيم تصورها على رفض التقاليد الغربية (**الليبرالية**) ولو جزئيا وجعل القيم المرتبطة بفكرة المساواة هى المحور الأصيل فى المثالية السياسية ، إن التقدم الإنسانى إن هو إلا مراحل متلاحقة لوضع حد للتميز وللقضاء على كل ما يجعل الفرد يختلف عن الآخر فى أى حق من الحقوق ، أو فى أى امتياز من الامتيازات سحق

الفرد وتحويله إلى قوالب متشابهة ان لم تكن متطابقة ظل الهدف النهائى من التقدم البشرى ، التقاليد الإسلامية والتراث الإسلامي يتخذ موقفا متميزا : الحرية فى إطلاقها هى نوع من الفوضى ، والمساواة فى إطلاقها هى إهدار لآدمية الإنسان ، إن المحور الأول والذى يجب أن تنبع منه قيم الحرية والمساواة هو مبدأ العدالة ، الفرد فى تاريخه الطويل إنما يبحث عن الطمأنينة والشعور بأن كل صاحب حق يستطيع أن يحمي ذاته ويحصل على حقه ، العدالة وكل ماله صلة بالتوازن بين الحقوق هو الجوهر الذى تنبع منه جميع القيم السياسية فى نطاق التقاليد الإسلامية ، «وأمرت لأعدل بينكم» ويتبع ذلك اعتبار تلك التقاليد لمبدأ التوفيق والاعتدال والتوسط من أهم الحقائق التي تمثل جوهر الحضارة الإسلامية (٢٣٤) .

ويبرز الاعتدال وتبرز ظاهرة التوفيق بشكل واضح وصريح عندما نحلل وظيفة الدولة الاسلامية من منطلق مفهوم نشر الدعوة ، فالشرعية سندها الأصيل هو تلك الوظيفة ، رغم ذلك فلا إكراه فى الدين ، وهكذا من جانب لامهادنة مع من يشكك فى الدعوة الإسلامية ، ولكن لا إكراه على من لا يقبل الإسلام ويستطيع أن يظل محتفظا بعقيدته طالما قبل أن يؤدى واجباته والتزاماته لتأمين كيانه في الحياة الاجتماعية من لا يؤمن بالإسلام بعبارة أخرى لا فرض عليه بالايمان ومن حقه أن يحتفظ بقيمة في إطار تعامله الذاتى والداخلى ، ولكن ليس من حقه لا أن يشكك فى القيم الإسلامية ولا أن يقف من الارادة الإسلامية موقف الإنكار أو الرفض بأى معني من معانيه (٢٣٥) .

التوحيد : القيمة المركزية التى لا تقبل التصاعد :- فى إطار علاقات التفاضل القيمى يبدو التوحيد قيمة مركزية تشكل مركز الدائرة وهى التي ترسم محيط الفاعلية الحضارية **(تلك حدود الله فلا تعتدوها)** (٢٣٦) . وهى قيمة مركزية بحكم إنطلاق أى فعل منها صوب المحيط الحضاري إلا أنه كذلك المرجع فى إثبات القيمة الجوهرية للفعل فى عملية العمارة الحضارية بمقتضى الاستخلاف ، وهو قيمة مشعة للقيم الاخري بفعل مركزيتها ، إنها تؤصل عناصر القيمة العليا العدل حينما تربط بين أصول العدل الإلهي والعدل البشرى المتواصل معه فى حركة اقتداء واستمداد ، **«يا عبادى حرمت الظلم على نفسى ، وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا»** (٢٣٧) والظلم نقيض العدل والنهى عنه أمر بمقابله . وشهادة التوحيد هى طاقة تشع كل عناصر القيم الإسلامية ، فهي تشع الحرية حينما تخرج العباد من كل صور العبادة الاخري لغير الله من أشخاص وأشياء ، إنها كمالات الحرية والاختيار والأمانة والتكريم ، والمسئولية والتكليف ، والاستخلاف والعمارة وهى كذلك تفرض عناصر المساواة فى أصل الخلقة **« كلكم لآدم وآدم خلق من تراب »** (٢٣٨) والاختلاف ليس للتمايز عنصريا ولكنه للتعارف

الخلاق الذى ليس فيه أى إدعاء بتمايز عنصر عن عنصر . [٢٣٩] وحيث الكمال الإلهي هو أهم عناصر ، وصفات التوحيد والتنزيه عن النقص والقصور ، فإن الإنسان خلق وفق قابلياته ، وخلق ضعيفا قاصرا [٢٤٠] ومن هنا برزت أصول «الشورى الجماعية» لتحقق الفاعلية للآراء الجماعية وتزكى عناصر الاجماع « لا تجتمع أمتى على ضلال » [٢٤١] .

فالقيم جميعا مشدودة إليه بدءا وعودا ، وفى البدء والعودة حركة دائبة فاعلة « **يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كادحا فملاقيه ..** » [٢٤٢] ، «**إن إلى ربك الرجعى**» [٢٤٣] .. مركزية قيمة التوحيد تحقق كل أصول القيمة التي لا تقبل التصاعد « **إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء** » [٢٤٤] .

وتحرك عناصر التوحيد الحاضرة فى كل حركة وفعل حضارى إنساني يحقق أصول نحو العروج فى مدارج كمالات الفعل «رضى الله عنهم ورضوا عنه » [٢٤٥] .

مبدأ العدالة ونظام القيم السياسية في التراث الفكري الإسلامي :- مبدأ العدالة هو المبدأ الأصيل الذى يشكل ويتحكم فى جميع المبادئ الأخري أن هذا المبدأ ظل المحور الأصيل فى نظام القيم السياسية ، ولو عدنا إلى الآيات القرآنية لوجدناها عامرة بالنص على مبدأ العدالة ، ويكفى للدلالة الآية الواردة فى سورة النساء «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» [٢٤٦] .

إن العدالة بمعني عدم التميز والحياد وإعطاء كل ذى حق حقه هى وحدها التي تمكن المواطن من الحرية ، إن قيمة الحرية ترتبط هنا بمبدأ العدالة وليس العكس ، وهذا يعني أن العدالة ترتفع إلى مرتبة القيمة العليا [٢٤٧] . التصور الإسلامى كان لابد أن يقود إلى العديد من النتائج .

* مفهوم العدالة بمعنى الصلاحية للحياد وعدم التحيز وحسن التقييم هو شرط من شروط الولايات جميعا .

* العدالة أهم الشروط فيمن يختار لتولى السلطة (**أهل الاختيار**) .

* أن المفهوم يرتفع ليعبر عن أحد خصائص النظام السياسى المثالى ممثلا فى كلمة السياسة العادلة .

والخلاصة أن الحضارة الإسلامية تنظر إلى مبدأ العدالة على أنه جوهر نظام القيم السياسية ، وهو حقيقة كلية تمثل النظام ، وهو حقيقة جزئية تسيطر على سلوك المواطن ، وهو مثالية والتزام تفرض على الدولة الإسلامية ، ورغم أنها دولة عقيدية أن

تتعامل من منطلق معين مع غير المسلم ، بل ومن نفس المنطلق الأخلاقى مع العدو [٢٤٨] .

* أن التعارض بين القيم ضمن الأنساق الحضارية غير الإسلامية (**الغربية – الماركسية**) يتضمن نفيا للقيم الأخرى أو على الأقل تضحية بها ، حتي لو ظلت الأخري يظل تأويلها بما يفرغ مضمونها واقعا وعملا وتطبيقا . النسق الحضارى الإسلامى بجعله العدل فى قمة سلم التصاعد القيمى ، أبقى على منظومة القيم إذ وضع كل قيمة فى قدرها ومقدارها ، وفهم من خلال تقديم مبدأ العدالة الحرية وقد تشكلت به ، إنها فى الواقع عبرت عن عملية تشكيل للمنظومة مناهج فهمها أكثر منها نفيا أو إلغاء للمبادئ ، العدالة وفق هذا التصور تتضمن عنصرين ، الوظيفة والمثالية ، الوظيفة بمعني المرفق القائم على حماية ذلك المبدأ والمثالية المشيرة إلى اعطاء كل ذى حق حقه وفق هذا التصور ، لابد أن تكون لهذه القيمة ضمن نظام القيم تأثيرا جوهريا فى حلقات التعامل الدولى نشير إليها لاحقا [٢٤٩] .

القيم الحاكمة في منظومة المدخل القيمي السباعي :- كما أشرنا فإن قيم التأسيس ترتبط بالأصول العقدية ، كما ترتبط بالوسط القيمى المحقق لعناصر تنزيل الشرعة بكل إمكانات الحفظ ، كما تواجه كل خروج عن أصول الشرعة والشرعية .

والقيم إنما تشير إلى الأمة فتحرك أصل مقصدها الذى يتمثل فى التوحيد (**أمة التوحيد**) والتزكية (**الإنسان**) والعمارة (**الكون والحياة**) وتعبر فى ذلك عن قيم التأسيس التي تؤكد على أحقية الأمة بعملية الشهود الحضارى (**كنتم خير أمة أخرجت للناس ....) ، (وكذلك جعلناكم أمة وسطا)** ، والتزام هذه الأمة بالقيم الأساسية من عدل ومساواة واختيار وشورى وأمر بمعروف ونهى عن المنكر يشير ويحق إلى أمة القيم، والأمة فى النهاية أمة دعوة تحقق عناصر وظيفتها العقدية والحضارية والاتصالية وعلى هذا فإنها تلتزم بكافة القيم ذات الاتصال بعلاقاتها بالغير وفق منظومة قيم التأسيس والأساس والقيم الكلية الحاكمة [٢٥٠] .

وهى كذلك تشير إلى حضارة القيم ونظام قيمها الذى يشكل خاتمها الحضارى المتميز وخاصيتها الأكيدة " أمة وسطا " [٢٥١] تحرك العدل لتجعله القيمة العليا فى نظامها القيمى لتقيم حضارة التوسط والاعتدال ، وتجعل من القيم التأسيسية قواعد لعملية العمارة الحضارية (**التوحيد والتزكية والعمران**) .

والقيم فى ارتباطها بالسنن تؤكد ارتباطا وثيقا ، فإن للتزكية سننها ، وللعمارة سننها ، وأن نسق عطاء السنن بدوره يتسم بعناصر القيم الحاكمة فهى محكومة بالعدل الإلهى الذى يجعل سنن الفعل والتغير مرهونه بشروطها . ومنظومة القيم

ومنظومة المقاصد تتعانقان فى وحدة كلية تحرك عناصر الحفظ صوب كمالات قيمة التوحيد كقيمة مركزية ، وقيمة العدل كقيمة عليا تحفظ الدين وتقدمه على بقية المقاصد، إنما يشمل مناطات الحفظ لكل المجالات الأخرى ، والحفظ لا يمكن فهمه إلا فى سياق قيمة العدل التي تحقق مقتضى الرعاية والحفظ بالقدر الذى يحقق تلك المقاصد فى حق النفس والغير ، الفرد والجماعة جميعا ، وهى محكومة فى المراتب بقوانين العدل التي تجعل من الضرورى يتقدم على الحاجى والتحسينى ، ويحرك ذلك كله عند التعارض فى سياق تصاعد بنسق التصاعد فى نظام القيم بما يحقق عناصر التفاعل بين مستويات المدخل القيمى بعناصره السباعية .

القيم الأساسية وأصول التعامل الدولي : إذا كان نسق الشريعة العام يشير إلى منظومة الخصائص المترابطة والتى تؤكد على كيان الشريعة الذى يملك رؤية وتصورا حول التعامل الدولى وخصائصه ، باعتباره إشتقاق من خصائص الشريعة العامة ، فإن نسق الشريعة يشير فى نفس الوقت إلى منظومة أخرى من القيم الأساسية تؤثر على بنية هذه الرؤية للتعامل الدولى ووجهته وحركته وأساليبه ، منظومة القيم تتحرك صوب جملة من القيم يمكن تصميمها فى هذا الشكل :-

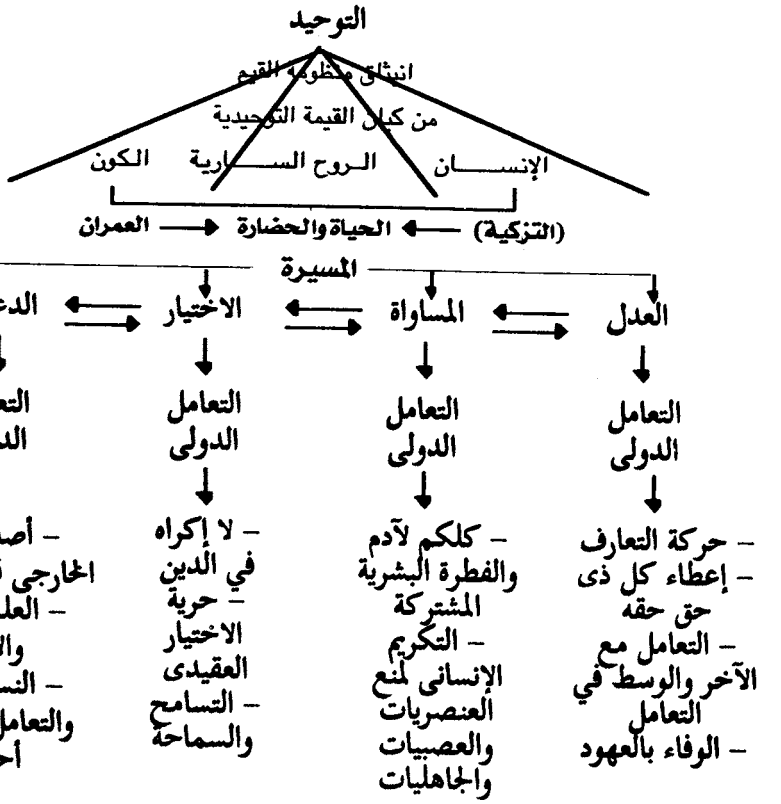

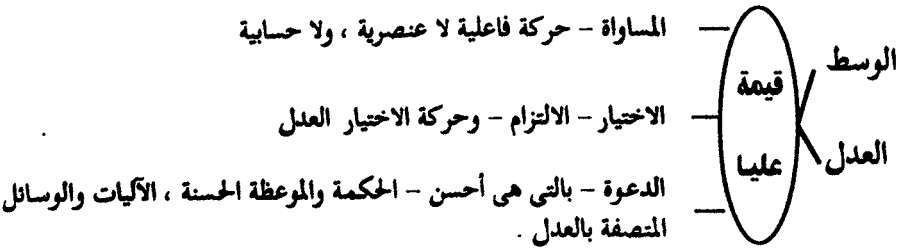

هذه القيم تقدم رؤية – ومقدمات لحركة فى التعامل الدولى لابد من مراعاتها ، وإذا كانت السمات والخصائص هى من القيم الوصفية لكيان الشريعة وجزئياتها بحيث تفرض عناصر تكليف ، ومنظومة أحكام للافعال الانسانية الجزئية المختلفة والمتنوعة والممتدة والمتراكمة ، فإن القيم ليست مجرد خصائص تكوينية إنها المنظومة الناتجة والتكوينية فى آن ، كمحصلة لعمليات التفاعل بين الخصائص والسمات لكيان الشريعة من جانب ، وأصول نظرية الحكم الشرعى من جانب ثان ، وعملية التكليف من جانب ثالث والقواعد الكلية والفقهية الناظمة والحاكمة من جانب رابع ، إن هذه الجوانب الأربعة تشير إلى منظومة القيم الأساسية بحيث تعبر عن تكوينات توحيدية ، عدل فى جوهرها ، وتحقق عناصر المساواة والاختيار والدعوة فى التفاعل والقدرات ، فى الرؤى والحركة .

وإذا كنا قد أشرنا فيما سبق حين حاولنا تأصيل الرؤية العقدية ، جعلنا من التوحيد روحها السارى ، وفى الشرعة كذلك كان التوحيد أصلها الأصيل ، كذلك فى القيم إذ يشير ذلك إلى نموذج معرفى ، ينظر للقيم كمفردات منظومة وكانبثاق مهم من رحم تلك الرؤية التوحيدية ، التوحيد كحقيقة أساسية ، وقيمة كلية لا تقبل التصاعد وتمثل عناصر البؤرة والمركز الإشعاعى للقيم لابد أن تترك آثارها فى نظام القيم ضمن منظومة التوحيد .

إن التدافع الحقيقى هو بين " منظومة قيم الحق " فى مواجهة " قيم الضلال " بين جملة القيم الإيجابية الفاعلة للحركة الحضارية ، وبين جملة القيم السلبية التي تفسد الحركة الحضارية .

بينما منظومة القيم الأساسية لا ترى أى عناصر تعارض ولكن تجعلها فى منظومة تراتب وتصاعد بحيث تؤدى الأولى إلى الثانية ، وتتساند معها وتتفاعل ، وتتواقف وتتداخل ، التوحيد يشكل أهم عناصر نظمها ، والعدل يكون النظرة الوسط العدل لمختلف القيم ، بحيث يجعل من التعارض بينها إن طرأ على الذهن ليس إلا تعارضا متوهما لا حقيقى ، إن قيم مثل العدل والاختيار والمساواة والدعوة هي منظومة ضمن " **عقد**" واحد تتأخى وتتساند فالعدل فى جوهره مساواة واختيار ودعوة ، وكذا القيم الأخرى ، إن التوحيد الناظم للقيم يراها باعتبارها وحدة كلية قيمية منظومية ، ومن

مقتضيات التوحيد والتنزيه والحاكمية عناصر العدل ، والعدل هو عملية تنظيم القيم بلا أدنى عناصر تضارب وتعارض . إن العدل كقيمة value وكعملية Process يحدد عناصر الرؤية لفكرة المساواة على سبيل المثال ، ومن العدل الوسط فى هذا السياق النظر إلي فكرة المساواة فى ضوء سنة **(الاختلاف)** وحقيقة **(التعدد والتنوع)** ، المساواة هنا ليست مساواة عددية حسابية مطلقة ترى الأشخاص أو العلاقات فى إطار من " القوالب " ، ولكنها تردها إلى الأصل الأصيل فى الإنسانية والفطرة ووحدة الخلق وحقائق التسخير وحقائق الاستخلاف والتكليف وأصول التكريم ، عناصر تحقق بعد ذلك عناصر السعى التفاضلى فى الحركة اليومية والفعلية والحضارية ، إنه خط البداية فى السعى الحضارى مساواة الخلق ، والاختلافات في أصل الخلقة من لون أو ما هو في حكمه لا يمكن أن يكون مدخلاً لعدم المساواة أو تفضيلها لعنصر ، وكذلك الأجناس ، أما السعى الحضارى فهو حالة من الكسب والفعل الحضارى الذى يقره العمل الحقيقى والجهد المبذول " قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون " (٢٥٢)، " إن أكرمكم عند الله أتقاكم " (٢٥٣) ، إنها رؤية المساواة تراعى الخصائص والوظائف والأدوار ، المساواة العدل الوسط ، التي ترد المساواة لأصولها فى الخلق والخلقة ، وتحدد عناصر الاختلاف ، والتعدد ، إن عناصر الاختلاف فى تفاعلها مع حقائق المساواة لابد وأن تنتج رؤية عدل تحدد الوظائف والأدوار والخصائص من غير تزيداً وإعتساف ، وتجعل من المساواة رؤية ليست فى نطاق الحريات ولكنها أيضا فى نطاق الحقوق والواجبات ، فإذا كانت قيمة المساواة تشير إلى جملة من الحقوق تفترض تساويا بين الناس والبشر جميعا ، فإن عناصر الاختلاف هى فى الواقع عناصر تمايز فى إطار التعارف ، إنه اختلاف تكامل وتفاعل وتقسيم للعمل كل بما يحسن ضمن منظومة تراعى حقائق المساواة وسنن الاختلاف .

والاختيار " قيمة" أساسية ، وهى" حركة عدل " ، تحقق عناصر الاختيار العقدى فتؤكد على قيمة الاختيار فى مواجهة الإكراه " لا إكراه فى الدين " (٢٥٤) .

إن القيم الحاكمة التأسيسية **(التوحيد والتزكية والعمران)** والأساسية **(العدل والاختيار والمساواة والشورى ... الخ)** والقيم المشتقة المتعلقة بمجال التعامل الدولى **(الوفاء بالعهد ، والولاء والبراء ...)** وغير ذلك من قيم ذات تعلق مباشر بحقل التعامل الدولى لتمثل ارتباطا ظاهرا بين كل هذه المستويات الثلاث من القيم لتمثل بذلك فاعليات حاكمة لحركة التعامل الدولى وفق أصول مرعية وتفاعلات وعلاقات ملتزمة ، إنها جميعا تحرك أصول عالمية الاستخلاف فى مواجهة عالمية الاستئثار والهيمنة . وتحرك أصول التعارف فى سياق النظر إلى الإنسانية الواحدة التي تحملها المعمورة سفينة الأرض (٢٥٥) .

تصنيف القيم بحسب تفريعها

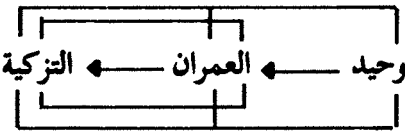

القيم الوسيطة الناظمة : العدل – الكرامة – الأمانة – المساواة
الاختيار – الشورى – الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

القيم المولدة : الاستخلاف – العالمية – الدعوة – التعامل مع الآخر
التسامح – الوفاء بالعهد – المعاملة بالمثل
الأمن – سفينة الأرض Ship of the earth

★ ★ ★ ★

(علاقات القيم وتوالدها ومجالاتها البحثية)

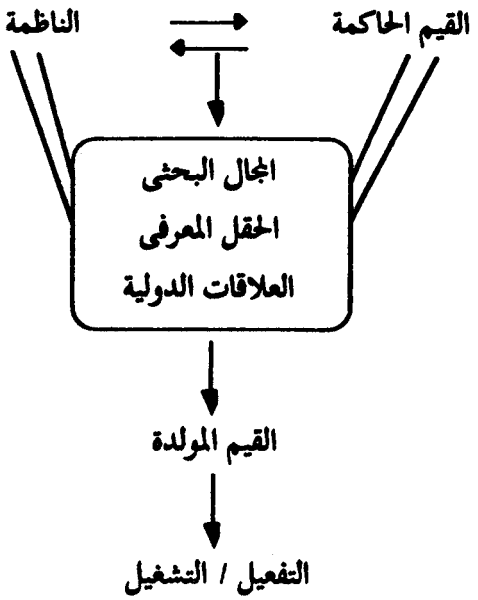

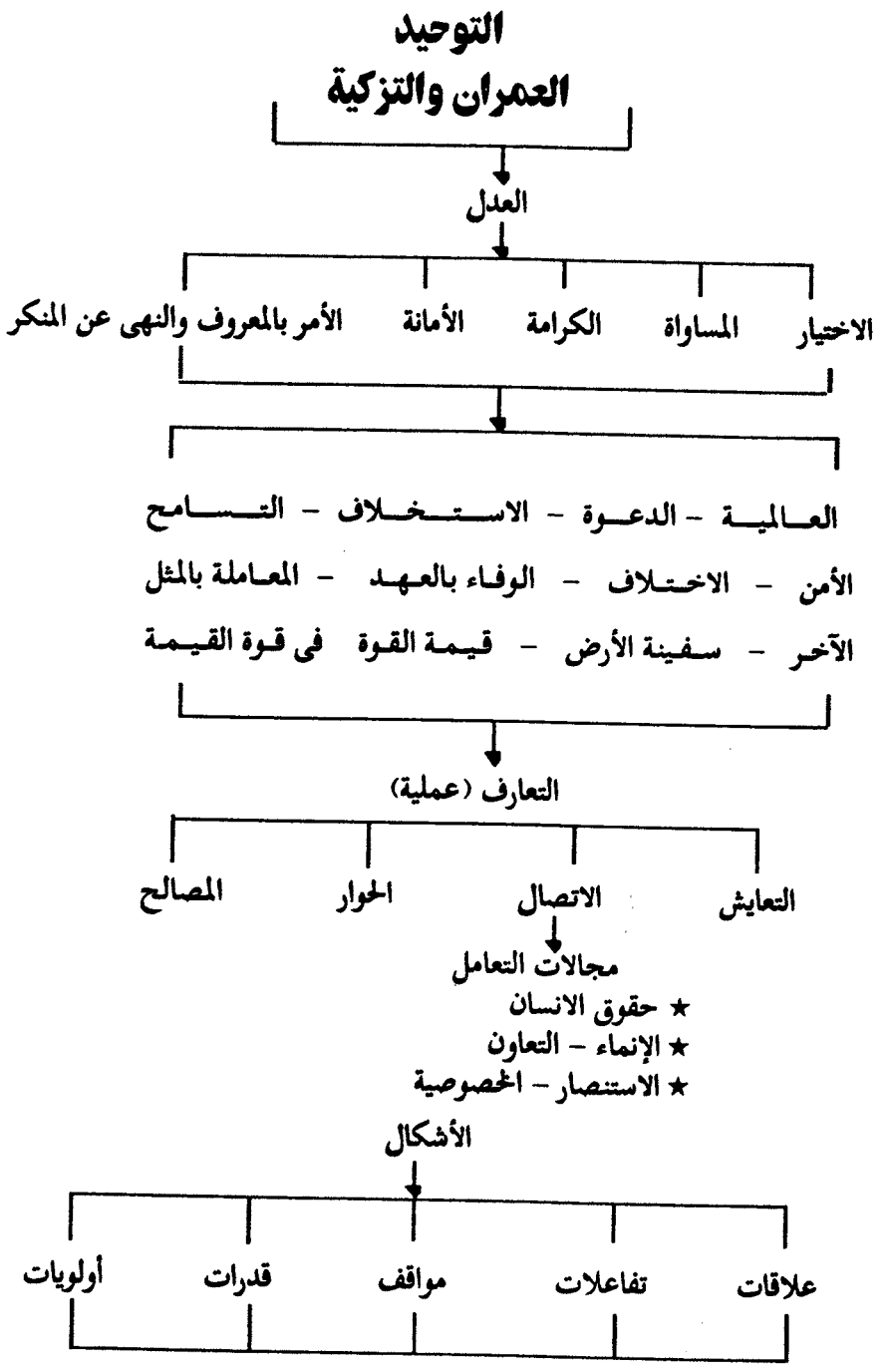

الواقع الدولى ومقدمات التفعيل والتشغيل

في هذا السياق نحن أمام مستويات ثلاث : القيم الكلية الحاكمة المتعلقة بأطر التكوين العقيدى التوحيد قيمة كلية مركزية لا تقبل التصاعد ، منها القيم وإليها تعود . **(التوحيد ، التزكية ، العمران) (الله ، الإنسان ، الكون)** [٢٥٦] ، ثم يأتي المستوى الثانى ليكون عناصر القيم الكلية الواصلة أو هى الواسطة الناظمة فى إطار المنظومة الكلية القابلة للترتيب والتنظيم فى إطار علاقة تصاعدية وهى مثل : العدل القيمة العليا الحاكمة لنظام القيم لا تُرى القيم الأخري إلا فى سياقها ، العدل أصلاً وفق هذه الأصول عملية ، قيمية ومنهاجية ، هى القادرة من خلالها أن تعطى للقيم الأخرى مذاقها الخاص لأنها تعمل فى هذا السياق على تسكين القيم ومجال حركتها وحدود فاعليتها وصولا لمجالها الحيوى ، الاختيار العدل ، غير مطلق الاختيار ، وتسوية العدل غير مطلق التسوية ، كل ذلك بما تحمله القيم الثلاث من امتداد القيم فى تجلياتها وحركتها ، قيمة الاختيار تفرض الشورى كحقيقة كلية وعملية حياتية وحركة وممارسة تربوية .

كما تفرض فى عناصر التزامها إطار للحركة الدائمة الصالحة والمصلِحة ، وإرساء قواعد الخير والبعد عن أطر الفساد أو حركة إنه أمر بمعروف ونهي عن منكَر .

وقيمة التسوية تقوم على المساواة في أصل الخلقة المفضى إلى التكريم الإلهى كقيمة ، وحمله الأمانة واستخلافه فى الأرض ، عمليات بعضها من بعض تفضى إلى رؤية التسوية العادلة ، لاتتعرف على ذلك إلا من خلال قدرات فاعلة تؤهل الإنسان من مساواة إبتدائية ، إلى إبداعات حياتية تجعل من المساواة مجالات لاختيارات إنسانية متكررة ومتنوعة وممتدة ، تخفق أحيانا وتصيب أحايين أخرى ، كل ذلك يولد عناصر قيم كلية جامعة من مثل التقوى التي هى مناط التفاضل وأصول عناصر الإلتزام والإيمان ، التقوى كعملية وممارسة اكتسابية ممتدة تعبر عن سلوك الخير الممتد فى حركة فاعلة وعلاقات ممتدة تكون شبكة التقوي كعنصر قيمى يمثل اللحمة بين القيم ويمد خيوطها إلى قيمة التوحيد الأساسية .

القيم الناظمة تحقق فاعليات القيم فى الرؤية والتصور فى التنظيم والأدوات ، فى الممارسة والحركة إنها جوهر تعريف السياسة بأنها قيام على الأمر **(مطلق الأمر)** بما يصلحه ، حركة عدل ، فأينما كان العدل فثم شرع الله .

هذه القيم فى أصولها الكلية المرتبطة بالكيان العقدى ، تحرك عناصر النظم فى قيم ناظمة وسيطة تترجم هذه القيم الكلية إلى تصورات ونظم وحركات تتجلى فيها قيم كلية ذات أهمية قصوى **(العدل – المساواة – الاختيار)** وتحرك تلك بدورها نقل تجليات الحركة الكلية لتؤكد على قيم مولِّدة لا تؤثر فى كليتها ولكن تؤثر على تجلياتها ، إنها

قيم تتعلق ليس بمجمل العلاقات بل بعلاقة مخصوصة هي جزء من علاقات كلية .. **(العلاقات الدولية)** فى كل تجلياتها وتؤصل عناصر قيم غاية فى الأهمية إنظر إلى قيم محددة للعلاقة وهى :-

الاختلاف - التعارف - التعاون - التعايش وقيمة أساسية تشكل عناصر الحركة وهى " الدعوة " إلى الخير وإلى عناصر " المعروف الدولى " " والمنكر الدولى " .

ولكل ذلك يزكي إطار ونموذجا للعالمية الحق فى مواجهة نموذج عالمية مبطن بالمركزية وكثير من الافكار العنصرية ، العالمية قيمة أساسية فى التعامل الدولى **(سفينة الارض)** وعمرانها ، علاقة عقدية تحترم عناصر التنوع والخصوصية تحقق مقتضى الاتصال لا الانفصال ، القيم فيها لا ترتبط بنمط حضارى لا تتعداه بل هى تقوم على قاعدة " وحدة القيم " التي تراعى فى حق الغير قبل مراعاتها فى حق الذات أو النفس ، القيم فيها كيانية جماعية **(من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض ..)** [٢٥٧] تحرك عناصر الكل الجماعى لحماية أصل الوجود الإنسانى الفردى الذى يعد لبنة لكل علاقة وبما تقتضيه عناصر التكريم ، وحمل الأمانة وأصول قيم الاستخلاف . ومقتضى علمية التعارف المستنده إلى سنة الاختلاف إنها قيمة أساسية تتجلى ضمن حركة فعلية تحرك المستويات الثلاث فى القيم **(قيم كلية شاملة / وقيم كلية ناظمة وسيطة ، وقيم كلية مولدّة ومتجلية فى حقل العلاقات الدولية)** ، وهي فى كل الاحوال موصولة ضمن شبكة علاقات لا تشذ فيها القيمة أو تتوه عن محاضنها الكلية أو مساراتها الأساسية والكلية ، فقيم الاحتضان تؤصل قيم النظم وهى قيم المسير والمسار ، وقيم الاحتضان والمسار ، تولّد بدورها قيم رؤية ونظام وحركة تشكل عناصر إرشاد غاية فى الأهمية للعلاقة الدولية ، وتؤصل عناصر حركة واعية حتي أنها تجعل من القوة قيمة ، ولكنها قيمة تابعة لعناصر العدل وأصول التوحيد ، وحقائق العمران ، وحركات التزكية ، وإقرار المساواة وتأصيل لعناصر الاختيار ، القوة كقيمة هى قيمة حامية للقيم منضبطة بها متحركة منها ومعها محققة لمقصودها ، إنها لا تنفصل عن البينات والكتاب والميزان **(البينات التوحيدية ، والشرعة ، العدل)** ولكنها موصولة ، فكما أرسل الله الرسل بالبينات ، وانزل الكتاب ووضع الميزان ، فإنه كذلك أنزل الحديد فيه " بأس " و" منافع " للناس والبأس والمنافع هى كذلك بمقدار عناصر الاختيار الواعى لتحقيق مقصود القوة **(البأس والمنفعة)** ، وتتفاعل كل هذه العناصر ضمن حركة عدل حامية دافعة نافعة ، ومانعة من الاعتداء والعدوان بما تحققه من عناصر بأس ، وفى كل الأحوال تهيئ عناصر البناء العمرانى حركة ، وتؤصل عناصر التزكية الإنسانية فى حركة موصولة دائما وأبدا ، ابتداء وانتهاء بالتوحيد [٢٥٨] .

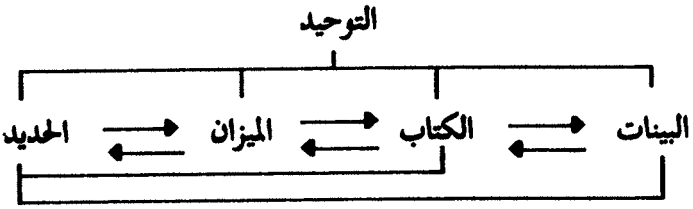

حركة فاعلة تتأصل فيها عناصر الوصل بين عناصر القوة (**المنافع / البأس**) من منطلق البينات ، التي يحتوي عليها الكتاب ، وفق أصول الميزان فهي ليست قوة خانعة تابعة ، أو طاغية فاسدة ، بل محققة للمقصود مانعة واعية بتأسيسها وبأشكالها وحركتها ومقصودها وأهميتها وتحركها عناصر الدفع كسنة تتلائم مع القوة .

رابعاً : الأمة الجامعة ومدخل القيم

تعتبر الأمة هى المجال الحيوي لإرساء قواعد المثالية الإسلامية وبلوغ القيم التي تشكل أهم مقاصدها ، كما أنها تعبير عن قمة التجانس الإدراكى والعقيدى المتمثل فى وحدة العقيدة وثبات مبادئها ، والتأكيد على الجانب المعنوى والفكرى ، ذلك أن حقيقة الأمة المعنوية تنبع من تأكيدها علي القيم الثابتة من حيث مركزية التوحيد بالنسبة لها ، وما يعكسه ذلك على مفهوم الاختيار المسئول والملتزم ، والتعبير الإدراي للحركة فى اطار من الالتزام يحدد الشرع وذلك كتأكيد على فرضية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر باعتباره محك خيرية الأمة وحضورها وشهادتها .

والتوحيد بما يؤكده من تصور فكرى موحد وتجانس إدراكى يرفض أى حركة عنصرية شعوبية تؤسس على الجنس أو اللون ، فتجعل من أى أسس مادية محكومة بالفكرة وحقائق الإيمان ، فالوطن لم يعد تعبيراً عن حقيقة مكانية بل تعبيرا عن (**الدين وطن**) (٢٥٩) .

بهدا المعني فإن الأمة وفق – حقيقتها اللغوية – إنما تؤكد علي البعد العقيدى ، والمعنوى ، ومن ثم فإنها قد تعنى – فى أحد معانيها – " الفرد " عالم وهى المنفرد بعلمه ، أو الرجل الذى لا نظير له ، والإمام ، والدليل الهادى ، ومعلم الخير ، والمعلم والرجل الجامع للخير وخصاله ، وذلك تأكيد على أن البعد المعنوى والعقيدى قد يرفع " الفرد " لمقام أمة لما يمثله من فكر وعقيدة ، فإذا كان إطلاقها – أى كلمة الأمة على الجمع أمرا طبيعيا فإن إطلاقها على الفرد من خلال القرآن والسنة قد أضاف لمفهوم الأمة – غير معيار الكم – بعداً اساسيا يشكل محور تلك الفكرة ، وهو البعد العقيدى كما أن الأمة ذات صلة بمفهوم " الإمام " تأكيدا على دور الخلافة والإمامة فى الأمة ، ذلك أن الإمام والأمة من جذر لغوي واحد وكلاهما يحمل معني الاتباع ، والاقتداء ، فالإمام ما أئتم به من رئيس وغيره ، والقرآن إمام المسلمين ، كل ذلك تأكيدات جديدة ومقصودة لمفهوم الأمة (٢٦٠) .

كذلك يرتبط مفهوم الأمة جمعا .. بمعانٍ متعددة مثل : القصد والتوجه والغاية والهدف والغرض ومن ثم كان ارتباطها بالحق ، باعتبار أن الأمة هى «كل من كان على دين الحق» ، وارتباطها بالخير كهدف اسمى ومقصد عام «معلم الخير وجامع خصاله» ، وكذلك ترتبط بالعقيدة «القصد والشرعة والسنة والطريقة والدين الوسط .. الخ » ، وتعنى فى احد معانيها " القرآن " الذى يشكل المصدر التأسيسى لعقيدة الأمة الإسلامية والحاكم لحركتها (٢٦١) .

بل إن تفحص مفاهيم شاعت مثل : القوم والوطن والدولة والشعب ، انما تؤكد أن مفهوم الأمة كان الأكثر غني عما عداه من مفاهيم ، وأكثر شمولا ، فهذه المفاهيم – فى معانيها النقية – تعتبر مفاهيم جزئية تعبر عن بعض معاني مفهوم الأمة وليس كل معانيه ، ذلك أن الأمة هى القوم ، وهى المكان ولها معان تتعلق بالزمان مثل : الحين والقرن والجيل ، وكذا تتعلق بمفهوم الجنس فضلا عن ذلك فإن مفهوم الأمة قد شكل هذه المفاهيم الأخرى ، ففهمت فى إطاره وسياقه ، فالقوم لم يعد مفهومه يتعلق بالمقام والأرض أو الجنس والأصل ، ولكن أضيف إليه من خلال الاستخدام القرآنى مفهوم "اللسان واللغة" باعتبارهما الوعاء الثقافى والحضارى للأمة ، ومفهوم الوطن لم يعد يتعلق بمكان معين ، ولكنه جاء فى القرآن بصيغة الجمع تأكيدا على أن كل مواطنه يصبح وطنا لك ، فأطلق على المكان الذى تقع فيه بعض الأحداث مثلما جاء في القرآن الكريم " لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة " (٢٦٢) ذلك أن مواطن الحرب هى مقاماتها ومشاهدها ، بل إن استخدام مفهوم الوطن لم يعد يتعلق بالمكان فحسب ، ولكنه يتعلق بالقصد والغاية ، وكذلك فإن مفهوما مثل " الشعب "قد استخدم كمعنى للأضداد فيعني به التفريق كما يعني التجميع ، ويعتقد الباحث أن الاستخدام القرآنى قد عضد مفهوم التجميع من خلال مفهوم " الشعب " **« وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا »** (٢٦٣) .

فمفهوم الأمة إذا فى الرؤية الإسلامية هو مفهوم من طبيعة قيمية خاصة يؤكد تفرده بين المفاهيم الاخرى المناظرة له والمشابهة سواء فى اللغة العربية أو فى اطارالفكر الغربى ، ويشكل مفهوم الأمة فى حد ذاته نظاما قيميا يحاول تبصر إشكال تصاعد القيم داخله . فإذا ما افترضنا أن مفهوم الأمة يشتمل على معان مثل الأرض والجنس واللغة والعقيدة ، فإن العقيدة تشكل البعد المعنوى له ، وتصوغ فيه سلم التصاعد لتمثل القيمة العليا وتعتبر عناصر الزمان والمكان والجنس ، تابعة لها ، بل إن مفهوم العقيدة كقيمة عليا هو الذى يحقق التكامل والانسجام بين هذه العناصر التابعة ويزيل ما قد يكون بينها من تناقص أو اختلاف (٢٦٤) .

إن مفهوم الأمة الاسلامية بتركيزه حول طبيعته المعنوية إنما يشكل قيمة تستقر في الوعي الجماعى لهذه الأمة التي تتميز بعناصر راسخة فى الفقه السياسي الإسلامي .

إن البحث فى عناصر العقيدة الدافعة والشرعة الرافعة والقيم الحاكمة تجعلنا نصل إلى الأمة القطب ، الأمة الجامعة ، الأمة الخيرية ، الأمة القيمة ، القيمة الأمة .

إنها كلها عناصر تحاول أن تجعل من الأمة فاعل حاضر وحضارى الأصل فيه الحضور والشهود لا الغياب والمغيب .

الأمة تجمع فى مكنوناتها قيم «الوسطية» كحركة ايجابية فعالة «الأمة الوسط» ليست طرفا منعزلا ، ولكنها وسط يتحرك بين العالمية ، الوسط هنا معنى حضارى تتفاعل فيه عناصر الجغرافيا / المكان ، وعناصر التاريخ / الزمان ، وعناصر الإنسان / الجامعة ، الوسطية هى حركة بالقيم ومنها ، وهى تحريك لكل عناصر التوسط الجامع بين ثنائيات مفتعلة ، ثنائيات تتراحم لا تتصارع ، ثنائيات تتدافع لتحقيق الإعمار لا الهدم أو التخريب ، حركة الأمة الوسط تعبير عن الجعل الإلهى بالصيرورة **«وكذلك جعلناكم أمة وسطا»** [٢٦٥] لتحقيق وظائف الاتصال والتعارف المفضى إلى حقائق الشهادة والحضور ، والأمة هى خيرية بشروطها وحركتها وممارستها (**الإيمان / الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر**) ، الأمة هنا حقيقة لا وهم الأمة (**قيمة**) بما تتفاعل به من عناصر الوسيطة وحقائق الخيرية وحركة الشهادة .

والأمة أمة القيم بما تحمله من شرعة ومنهج تحرك به أصول الدعوة ، وعالميتها ضمن حقائق الشهود والشهادة ، والحضور والوعى ، والفاعلية والتأثير الأمة تتكون من عناصر مثالية ، وهى مفهوم قد تحقق وجوداً وكياناً ، وقد تظل إطارا فكريا ومرجعيا يسعى لتفعيله وتجسيده ، قيمة فكرة الأمة فى أنها لا تموت ، وهى كذلك ضمن عناصر الحفظ للذكر .، الأمة لا تجتمع على ضلال ، الأمة فيها طائفة لا تزال على الحق ، الأمة قد تكون شخص يعلم الخير وصفاته ، الأمة كوجود لا تزول ، وكلمة قد توجد على مستويات عدة ، «الخمائر» التي تحفزها وتجعل منها قاعدة للإقلاع الحضارى ، وعمليات التجدد الذاتى المتواصلة ، فهى محفوظة الذكر ولو حتى فى الوجدان ، يظل التفكير حتي من جانب الخصم أن تلك أمة وإن لم تملك مقومات الوحدة والتفاعل إنها مرهوبة بفعل الاحتمال ، ومرهوبة بأصول الإمكانية ، وقادرة أن تفرض عناصر التفكير فى هذا السيا ق ، فإن ضعف الأمة فى تكويناتها وكياناتها لا تزال تعبيرا عن حقائق فى جوف الذاكرة للمعتنقين لعقيدتها ، هى أمة يفكر بذلك الخصم قبل المتبني لها [٢٦٦] .

الأمة كيان وحركة وإمكانات ، إما تكون فاعلة فتمارس حقائق وسطيتها وشروط خيريتها ، أو قابلة للفعل ، فيظل الشعور بالتقصير .. " **إثم الأمة** " هى عملية مثمرة تلك الحركة الجماعية .. ويظل التكوين الرمزى مرة صورة المؤتمر الإسلامي حركة تشكل الحدود على مجمل الحركة والقرارات حتى ولو كان التأثير ضعيفا أو هامشيا أو باهتا فى إطار القابليات .، إن الشعور بالخلل يحرض على استكمال عناصر الفاعلية والإرادة .. وهى فى كل الأحوال لن تموت لأن الفكرة الخاصة بالأمة تظل عناصر متحركة قابلة للتجسيد أو قابلة للامتداد والحركة والتنظيم ، إنها تمثل سعة الفكرة المعنوية التي تحرك المقصد والهدف الأمة «مقصد» الإمام **(مركزها)** ، الأم محضن للفرد .. إنها بذلك تكون عناصر الفعل الهادف الجامع ، الهدف جزء من الفاعلية ، والجامعية جزء من الفاعلية ، والوسطية صفة للفاعلية ، والخيرية شرط الفاعلية ، **(الإيمان – الحركة الحامية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر)** . الأمة تحرك عناصر ثقافة تصلها بالكيان وتحرك عناصر الوعى بها .

مفهوم الأمة وفق هذه المعانى السابقة تتكامل فيه عناصر أربعة ومقومات أساسية :-

الأول : جماعة يسودها الإيمان بالمقومات الأساسية للدين الإسلامى .

الثانى : – هذه الجماعة تملك إدراكاً واحدا فى كل ما له صلة بالدعوة الإسلامية ومن أهمها مبدأ الخضوع واحترام الشريعة الإسلامية كنظام متكامل للسلوك الفردى والجماعى .

الثالث : – تربط جميع عناصر تلك الجماعة علاقة التضامن المطلقة .

الرابع : – محور الوظيفة الحضارية لتلك الجماعة المتضامنة هو مفهوم الجهاد بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معان (٢٦٧) .

ضمن هذا الإطار يعيد الإيمان والادراك والتضامن والجهاد كعناصر أساسية تجد تجسيدها فى اطار الجماعة الإيمانية وحقيقة الأمة .

ويعتبر مفهوم الجماعة من أهم المفاهيم التي تتكامل وترتبط مع مفهوم الأمة ، ذلك إن ما يلزم الجماعة من مقومات بما يحقق لها التجميع والتقريب والاتفاق والعزم والأمر الجامع بين الناس لا يتحقق معناها إلا بأمور خمسة :- **(عقيدة تجتمع عليها – إمام ينتظم به أمرها ويقوم ببعض تكاليفها – علم تحيا به – وعمل تقوم به ، وأخيرا أهل رأى يصدرون عن حكمهم ويرجعون إلى مشورتهم)** ، ولعل أبين دليل على عظم شأن

الجماعة وحق الأمة " هو تعظيم شأنها وحقها فيما يقع من جرائم مهددة لها وجعلها جرائم على حقوق الله لا تحتمل العفو والصلح أو الإبراء بعد ثبوتها أو تخفيفها أو إيقاف تنفيذها ، ذلك أن كل ما ينتسب من الحقوق لله إنما هو لمنفعة الجماعة هى التى نشرت عليه (٢٦٨) .

وليس المراد بحق الجماعة هنا حق الكثرة أو مجموع الأفراد وإنما المراد بها الجماعة المنتظمة على أمر الدين .

من أهم المشكلات التي ترتبط بمفهوم الأمة الإسلامية ، ضرورة إيضاح الموقف الإسلامى من روابط متدرجة ومتعددة ، يرتبط بها الإنسان بحسبه فرد فى جماعة ، خاصة فى واقع صار فيه مفهوم الدولة القومية واقعا مسيطرا سواء فى التعامل داخل المجتمع السياسى أو خارجه ، وهذا بدوره يتعلق بقضية حيوية أخري تتمثل فى حقيقة الانتماء وتحديد وجهة الولاء (٢٦٩) .

وحقيقة الأمر أن الروابط الانسانية تتدرج بدء من ارتباط الانسان الفرد بنفسه وتمر بالروابط مع الغير (**الأسرة – الجوار – الصحبة – القبيلة – القوم – الوطن – الجماعة – الأمة – بنى الإنسان**) ، كما يرتبط الإنسان أيضا بفكرة أو عقيدة أو مذهب ، وأخيرا قد يرتبط بشئ يتحصل عليه أو يملكه . وكافة هذه الارتباطات الانسانية هى روابط فطرية قدرها الإسلام بالاعتبار اللائق لها دون إفراط أو تفريط .

فبدء من رابطة الإنسان بنفسه فقد أكد الإسلام على ألا يلقى الإنسان بيده إلى التهلكة ، وقرر أن فى القصاص حياة حفاظا على النفس ، وصار حفظ النفس ، وما يتبعها من مقاصد الشرع لها مكانها المخصوص فى سلم المقاصد الشرعية ، إلا أنه أكد على التضحية بالنفس فى الجهاد لإعلاء الإيمان والعقيدة ، ورابطة الصحبة تجاوزها الإسلام ليعبر عن صحبة من نوع فريد فهو إن أقرها الا أنه حدد لها محتواها ومسيرتها فصارت الصحبة منهج واتباع للشرع ، أكثر من كونها مجرد صحبة زمن ورفقة ، وكذا رابطة الأسرة والعائلة قدسها الإسلام مقرا لها مؤكدا أهميتها فى حفظ النفس والنسل ، إلا أن هذه الرابطة ارتبطت بالمنهج والشرع ، حدد لها الحدود وقرر لها الشروط وارتبط تأسيسها على عنصر الإيمان فلا زواج من مؤمنة لكافر أو من مؤمن لكافرة معليا بذلك وشيجة الإيمان ، وليس أدل على ذلك من التوجيه القرآنى لبعض الأنبياء بإعلاء رابطة الإيمان على البنوة أو الأبوة أو الذرية (٢٧٠) .

ورابطة القبيلة كتطور حضارى تعامل معها الإسلام ليستثمر فيها كل جوانب الخير والتجميع صارفا عنها كل جوانب الشر والتفريق ، فالعصبية منتنة ، ودعوة الجاهلية الأولى ، إلا أن ذلك لم يمنع بأى حال ، التعامل مع القبيلة كإطار نظامي ، فأمر الرسول (ﷺ) كل قبيلة أو تجمع قبلى بأن يخرج منه عريفا أو نقيبا ، يمكن أن يعود إليهم لاستطلاع آرائهم عند المشورة فى أمور عامة ، إلا أن الإسلام قد هاجمها بلا هوادة حينما انقلبت الى ولاء أعمى ونصرة تستند إلى العصبية ، عندما انطلقت الصيحات ، " وأوساه " و" اخزرجاه " فوصمها الرسول بدعوى الجاهلية ، موسعا حقيقة النصر والولاء إلى المنهج والعقيدة لا إلى الشخص والإنسان [٢٧١] .

ورابطة القوم أو الوطن شأنها شأن تلك الروابط السابقة تحكمها ذات القاعدة من سلم المقاصد الشرعية عند التعارض ، فإنها رابطة يجعلها الإسلام ضمن ما يجيزه على ألا تتعارض مع العقيدة ذاتها ، ومن هنا اعتزل إبراهيم عليه السلام قومه ، وهجر النبى (ﷺ) وطنه ، وأمر المؤمنين بالهجرة ، بل وأُمر المؤمن بالهجرة المكانية فى حالة فقدان أمنه وأمانه على عقيدته ، إلا أن هذا لم يمنع النبى من القول عند شروعه فى الهجرة تاركا مكة واصفا إياها بأنها أحب بقاع الأرض إليه ، بل إن هذه القاعدة التي تعلى جانب العقيدة تحكم كل ارتباط إنسانى بالأشياء من مال " أو "ملك" أو غير ذلك حيث يتعامل معها الإسلام بمنطق الاقتصاد في النفقة والعدل في التوزيع الا أنه يحث من جانب آخر على وجوه فى الانفاق مثل (**الزكاة – الصدقة**) باعتبار أن الملك لله ، والمال لله [٢٧٢] .

فالإيمان إذا هو المعيار الحاكم الذى يحدد لكل تلك الروابط محتواها هادما فيها كل ما يتسرب إليها من نواقص الإيمان مزكيا كل ما لا يصادمه ، مؤكداً كل ما يرسخه ومن هنا تبدو تلك الروابط جميعا غير مطلقة الاعتبار إلا بمقدار إلتزامها بالإيمان وقواعده وحدوده ، تنفك إذا، صادمته ، وتنعقد وتتوثق إذا ما أكدته والتزمت به .

وفى هذا السياق فحسب يمكن فهم حقيقة الولاء وعلائق الانتماء ذلك انها مقيدة جميعا بأصل كلى تنخرم بانخرامه وتنعقد بإحكامه .

ومن ثم فإن التعامل مع هذه الروابط يحكمه أسس ثلاث :

الأول : التأكيد على فطريتها فى ارتباطها بالإنسان .

الثانى : الاصرار على إعطائها المحتوى الإيمانى المتميز .

الثالث : انفكاك عُراها بمصادمتها للإيمان والاسلام فى حركة الحياة ، وعلى هذا وجب النظر إلى مجموعة تلك الروابط تلك ، واخصها العلاقة بالقوم أو الوطن **(القومية)**

وفق هذه الأسس التي لا تنفيها حكما أو تثبتها إلا بمقدار تعلقها بالإيمان ووفق قواعد المقاصد الشرعية بإعلاء الدين والحفاظ عليه فى سلم التصاعد [٢٧٣] .

مفهوم الأمة الإسلامية والدولة القومية :- إن الصياغة النظرية للعلاقة بين مفهوم القومية وما أفرزه من مفاهيم مثل الدولة القومية - والمصلحة القومية .. الخ ، والإسلام بما أفرزه من مفاهيم أساسية مثل : الأمة والجماعة والمصلحة الشرعية ، لا تكون ببادى الرأى من الرفض أو الاتفاق بل تتجاوز ذلك لمناقشة محتوى القومية حتى يرتبط الحكم بعد ذلك بالدليل [٢٧٤] .

ذلك أن كل قوم يستند إلى رابطة ما ، ومن أهم الأسس التي تستند إليها تلك الروابط إثنتان :-

الأولى : - يتأسس على الإيمان والعقيدة .

والثانية : يرتكز على روابط مادية وضعية مثل القوم والجنس والإقليم والمصلحة ... الخ

وهذا التميز يثير أهم القضايا التي تطرح فى هذا المقام مثل العلاقة بين القومية والإسلام وما يتفرع عن ذلك من قضايا خاصة بمفهوم الأمة الإسلامية ، والدولة القومية والأمة بمعناها الغربى .

خاصة أن مفهوم القومية قد اختلط حينما برز فى الدول الإسلامية بحركات التحرر مما خلق تيارا عريضا مؤيدا لانتشاره والتمسك به دون مراجعة والوقوف على حقيقته .

وقد تراوح مفهوم القومية - مع غموضه واضطرابه - بين أكثر من معنى بدون الإقليمية والعنصرية وانتهاء إلى الوحدة بين دول قومية .

والرؤية الإسلامية إذ تعتبر روابط مثل النسب والقوم والوطن ، إلا انها فى ذات الوقت تتحفظ على كل ما ينافى أصولها من عصبية جاهلية أو رابطة عنصرية ، والموائمة بين طرفى العلاقة أمر قائم مشروط بحقيقة مكان كل منهما فى سلم التصاعد، فإذا ما تعارضا أو تناقضا فإنه فى هذه الحال وجب تقديم الإيمان والإسلام على القوم والوطن والإرتباط بأرضه .

ماذا يعنينا من فكرة الأمة وفق الاعتبار الذى يجعل من الأمة ، أمة القيم ، ومن الأمة قيمة فى حد ذاتها ؟!

الأمة وفق هذا التصور هى الفاعل الحضارى ، فإذا أردنا أن نجعل من الفعل الحضاري " وحدة تحليل ، " فإن " الأمة " هى أهم شرط للفاعلية التحليلية لمثل هذه الوحدة .

إننا أمام نقطتين نظن أهميتهما فى إطار النظر المنهجى "للفعل الحضارى ، والأمة" كعنصرين مكملين فى تأسيس وحدة التحليل المقترحة فى حقل العلاقات الدولية :

الأولى : هى محاولة النظر فى نسق الإشكالات ، الذى يحيط هذا الاعتبار وبما يولده من قضايا مهمة :-

- كيف يمكن أن نعتبر الأمة وفعلها الحضارى كوحدات تحليلية ؟

- ماذا عن مفهوم الأمة الإسلامية وعلاقتها بوحدات الانتماء الأخرى ، فرعية أو مولّدة ، أو فى تصور البعض مناقضة ؟

- ماذا يترك ذلك من أثار حول قضايا الانتماء ، الهوية وأصول الولاء والبراء ، وقضايا التمايز والاختصاص ؟

- ما هى التأثيرات النوعية والكمية والكيفية والتفاعل فيما بينها ، باعتبار أن مفهوم الدولة القومية وفق عناصر انتشاره ، ووفق الإطار الذى وُلّد فيه ، على اعتبار الأمة وحدة تحليل ؟

- ما هى حقيقة قضايا التجزئة ومصادرها وما يمكن أن تحدثه من علاقات بينية بين فواعل داخل الأمة ، أو بين تلك الفواعل والإطار الدولى ، أو بين الأمة فى رؤيتها لذلك التعامل ؟

- ما هى التأثيرات النوعية والكمية التي يتركها مفهوم مثل " العولمة " الذى امتلك انتشاراً واهتماما ، هو بالضرورة يؤثر على تصور هذه الأمة وافعالها الحضارية كوحدات تحليل ؟

خاصة أن تلك العولمة قد ملكت بنية أساسية تمثلت فى ثورات معلوماتية وتقنية اتصالية ، لا شك أنها تركت آثارا جوهرية على الفعل الحضارى ومكوناته ومستوياته وعلاقاتها وحجمها كما وكيفا ؟ وهو ما حرك عناصر جديدة ، وأعاد صياغة عناصر أخرى وتشكيلها ونظم فيما بينها ، وأعاد ترتيبها ضمن منظومة عالمية متغيرة وربما جديدة ، تملك تأثيرا على مقاييس الفاعلية وإمكاناتها وأشكالها ؟!

إن هذا التساؤل الأخير يوصلنا إلى النقطة الثانية والتي تعتنى فى فحواها هل يمكن تفعيل اعتبار الأمة وحدة تحليلية وكذا فعلها الحضارى الممتد ؟ ما هى الإمكانيات المتاحة لتفعيل هذا المفهوم ؟ وكيف ؟ فى ظل وسط قد يسهم بصورة أو

بأخرى فى اعتبار الأمة كوحدة تحليلية ، وحدة مهمشة غير قادرة على أن تفعل ضمن مناطق بحثية ، خاصة فى العلاقات الدولية .

إن هاتين القضيتين تولدان عناصر المفارقة بين حال الوهن والضعف والتجزؤ للأمة، وحال الإمكانات والفاعليات المهددة ، التي يمكن أن تتحول إلى عناصر إمكان وتمكين ، وهذه المفارقة يجب أن تولد " حالة بحثية " تنتج عن نموذج Paradigm يولِّد رؤية كلية للعالم الذى حولنا ، وإمكانات التفاعل معه والفاعلية فيه ، رؤية تحرك أصول إسهام النظام المعرفى الإسلامي فى إطار ما يولده من نظرية للوجود ، ونظرية للقيم ، ونظرية للمعرفة على تفاعل فيما بينها ، رؤية كلية لا تقتصر على الرؤية التأسيسية والتنظيرية والتأصيلية ، ولكن تحاول أن تسير مع عناصر تحريكها وتفعيلها وتشغيلها ، فى إدراك الحالة العالمية والظواهر المرتبطة بها ، والمفاصل التي تحركها ، وإدراك الذات وقدراتها وإمكانات تعظيمها ، وعى يتحول إلى سعى ، وعي الذات ، ووعي الآخر ، ووعى الموقف بحيث يمكننا البحث فى أصول هذه الرؤية وإمكانات تفعيلها (٢٧٥) .

رؤية تنظيرية تشكل إطاراً للتنظير بالمعني الواسع للنظريات ، إن مدخل القيم يشكل محاولة فى هذا المقام تحرك عناصر تأصيل نظرية للأمة ، ونظريات لفعلها وشهودها الحضارى ، سواء ملكت حجتها فى المصادر التاريخية ، أو فى المصادر التأسيسية ، أو فى المصادر التي تتعلق بالواقع والوسط المحيط ونسقا مفاهيميا يحرك معني الأمة ، أصول التعارف ، سنة الاختلاف حقائق التعدد ، ضرورات التعايش ، الأمة القطب ، الشهود الحضارى ، التكوينات الحضارية ، الأمة القيمة .

كل ذلك يجب أن يحدد بدوره الإشكالات الأجدر بالتناول ، الإشكالات البحثية وما يولده ذلك من أجندة بحثية على شاكلتها ، تتفيا عناصر الأمة الجامعة وما يتولد من فعلها وفاعليتها من حضارة شاهدة فاعلة .

إن ما تطرقنا إليه أنفا فى النقطة الأولى يشكل مثالا مهما على تحديد تلك الإشكالات الأجدر بالتناول ، وهو ما يحدد أجندة بحثية تتوافق وأصول فكرة " الأمة الجامعة " ، دراسة التحديات والكشف عن جذورها ، دراسة الواقع فى ضوء عناصر الذاكرة التاريخية والحضارية للأمة ، ودراسة الواقع فى إطار تدبر حال الأمة وإمكانياتها المستقبلية فى الفاعلية فى عالم شديد التشابك سريع التطور والتغيير .

عناصر الفعالية والتفعيل يجب ألا يقتصر علي المستوى التنظيرى ، بل يجب أن تتخطى ذلك فيقترح نماذج مؤسسية جامعة وفاعلة ، ونماذج حركية فى هذا المقام يستوعب طبيعة العلاقات والسنن التي تتحكم بها وتحرك الوعى بصددها والسعى من خلال الوعى بها .

إمكانات الأمة فى التعامل مع مستويات العولمة المختلفة ، وإمكانات استثمار أوضاعها ونقاط ضعفها فى سياق مصلحة عالم المسلمين .

إن إفكارا تتحرك صوب تفتيت الأمة وتشرذم قواها لا جامعيتها المقرونة بفاعليتها ليست من الأمة فى شئ على ما أكدنا فى هذا المقام .

إن كل خطوة جامعة ولو جزئية أو محددة المجال (**المجال الاقتصادى مثلا**) إنما تصب فى تقوية كيان الأمة كهدف استراتيجى وحضارى .

إن هذه الرؤية الكلية هي المطلوبة فى هذا المقام [٢٧٦] .

الأمة بما تمثله من قيمة ، وما تحمله من رسالة ودعوة ، وما تتميز به من صفات ، وتضطلع به من وظيفة تشكل الفاعل الحضارى الأساسى ، إنها مفهوم وفق عناصر الجامعية فيه يبحث فى [٢٧٧] . عناصر تكون الأمة ومقتضيات ذلك التكون والبنـــاء ، وما يحدده من مناطق تشير :- ما هى مستويات الجامعية ؟

ما هى آليات تحقيقها ؟ والإمكانات المتاحة لتأسيسها وتأصيلها ؟

ما هى معوقات الجامعية فى الأمة وتأثيراتها على العلاقات البينية ؟

ما هى التأثيرات النوعية والكمية للعولمة على جامعية الأمة سواء ما تتيحه من عناصر إيجابية أو عناصر سلبية ؟

- عناصر فاعلية الأمة فى الاستمرارية والقدرة والتأثير والقيام بالأدوار المنوطة بها : -

إن معادلات التأسيس القائمة على أن الاختلاف سنة ، والتعدد حقيقة ، والتعارف عملية ، والتعايش ضرورة ، والحوار آلية . معادلة تتحرك صوب وعي الأمة بوسطيتها ووسطها ومجالات أدوارها الحيوية وفاعليتها ، الأمة تختص بعقيدتها والتي هى قاعدة الاختصاص والهوية والتمايز هى معانى القبلة فى الأمة التي تتحرك صوب المقصد ، فأصل الأم الذى هو جذر للأمة القصد والوجهة ، والأمة تحمل شرعتها وتترجمها إلى منهج نظر ومنهج حركة ومنهج تغيير وتفكير وتدبير وتأثير ، والأمة تحمل القيم الأساسية والحاكمة فتجعلها أهم سمات خيريتها ووسطيتها ، والأمة - التوحيد ، الأمة - العدل الأمة - الاختيار والفاعلية ، الأمة - التزكية والتربية ، الأمة - العمران والحضارة ، الأمة - السنن الواعية بها والساعية من خلالها ، الأمة - المقاصد ، إن

حفظ بنيان المقاصد بمراتبها هو حفظ لبنيان الأمة ومجالات فاعليتها وفق أولويات تؤكد لهذه الأمة أدوارها ووجهتها . إن هذا بدوره يفرض عناصر بحثية تشير إلى :

البحث فى مستويات الفاعلية للأمة ، آليات تحقيقها ، والإمكانات والمعوقات ، وغير ذلك من أمور للبحث فى تجليات الفاعلية ضمن المجالات النظامية والمؤسسية .

إن التنبيه إلى عناصر القصور وأطر التفاعل التي تستثمر وهن الأمة وتقلص من فاعلياتها تجد لها القاعدة في داخل الأمة ، كيانها وإرادتها ، عدتهما ، " توشك أن تتداعى عليكم الأمم كما تتداعي الأكلة إلى قصعتها ، قالوا أمن قلة نحن يا رسول الله ، قال : بل أنتم يومئذ كثير ، ولكن كثرتكم كغثاء السيل ، لينزعن الله من قلوب أعدائكم المهابة ، وليقذفن فى قلوبكم الوهن ! ، قيل وما الوهن ؟ ؛ قال : حب الدنيا وكراهية الموت (٢٧٨) ...

إن العناصر التفسيرية التي يحملها الحديث من الأهمية بمكان في البحث فى مناط الفاعلية للأمة ، بل ربما تحدد أصول مناطق البحث ، وموضوعات البحث المختلفة والتي تسهم فى فهم واقع الأمة وتحدياتها ، وإمكانات فاعلية الامة فى ظل وضع التعدد فى الوحدات والكيانات .

إذا ما جُعلت الأمة ضمن منظومة تكون نسق القيم كمدخل منهجي فإنها يمكن أن تحرك إشكالات بحثية من نوع معين تتوجه إليها بالدراسة والبحث ، إذ يتفرع من معانى الأم " أى القصد تحديد وجهة البحث ، ومنهج النظر فيه ، ومنهج التناول لقضايا الأمة ، ومؤسساتها ومنهج التعامل مع الموضوعات المرتبطة بكيان الأمة وإشكالاتها .

إنها تعبر عن معنى لو استطعنا تأصيله وتحريكه أن يحدد " الوجهة البحثية " وبما تشكله من تمثيل " القبلة البحثية " فى هذا المقام .

نظن أنه مقصود الاستاذ الدكتور حامد ربيع حينما كتب سلسلة من مقالاته تحت عنوان " أمتى والعالم " .

– **الأمة الإسلامية وتصنيف الدور : أمة الدعوة وتأصيل العلاقات** : من المهم أن نشير فى هذا المقام إلى معانى " الأمة الوسط " فى إطار وسط الأمة فى تفاعلاتها وعلاقاتها " وكذلك جعلناكم أمة وسطا ، لتكونوا شهداء على الناس ، ويكون الرسول عليكم شهيدا " (٢٧٩) .

الأمة الوسط هي كذلك لأن لها أن تتفاعل مع غيرها أو مع الوسط المحيط بها وفق عناصر خيريتها فى " الدعوة " والإيمان " **كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله** " (٢٨٠) .

هى أمة جامعة فى كيانها ، فاعلة فى وسطها ، شاهدة فى بنيانها وعمرانها الحضارى ، وهى بهذا أمة دعوة " وتجعل من الوسط الذى يتفاعل معها " أمة إجابة " وتتحرك كمفهوم تتحدد من خلاله العلاقات علي تنوعها وكما سنرى في تصنيف الدور كأحد النماذج التشغيلية " لمدخل القيم " .

الأمة وفق هذا التصور تعتبر مفهوما وظيفيا ، يجعل من الخيرية عناصر تحصيل ومن الشهود عملا مترتبا على تحصيل عناصر الخيرية وما يتبعها من فاعلية .

هي وفق هذا التصور أمة التوحيد تؤصل مفهوم الجامعية فى عناصر التكافل العام والتام فى التعامل والتعارف والتعاون وفى تحقيق الهدف والغاية فى إطار وسائل متعددة من الحجة البينة ، والكتاب والميزان ، والحديد القوة ، فى إطار حركة استخلافية (**سعى ووعى**) ، من أداء حق التمكين المقتضى للبلاغ وبيان عناصرالقدوة بموافقة القول بالعمل ، التعارف عملية ، والتعاون حركة واعية مقصودة ، وإعداد القوة ضرورة ، هداية الخلق ودعوتهم هو الهدف والمقصد .

إن هذه المعانى يمكن أن تشكل وصلا بين واقع الإطار الحركى المعاصر إلى استخلاص المعانى منه وتجريد المفاهيم وتأصيلها .. بحثا عن تعليل وتفسير لظاهرة (**الأمة**) كجماعة حضارية سياسية ، على هذا القدر من الاستمرارية والتواصل وعلى اوثق ما تكون من الأواصر والتجانس رغما مما أصابها من ضعف ووهن بضياع الأسباب المادية والنظامية التي تمثلها وتقوم على مصالحها ، وتحفظ لها شريعتها وعزّتها .. فما هى طبيعة هذه الأمة وخصائصها صفاتها ، وما هى ركائزها ودعاماتها؟ وماذا عن أصول تكوينها الأولى ؟

ماذا تعنى وسطية الأمة المؤسسة على وسطية الشرعة .. ، تعنى ضمن ما تعنى أن تنتقل بالأمة ، من ظاهرة موضع المشاهدة والمعاينة إلى مفهوم قابل للتأصيل والتجريد تتخذ من فكرة " الأمة القطب " محورا للبحث ، .. إنها تلك الجماعة القيادية المميزة ذات القدرة الاستقطابية والتي تؤدى إلى آثار مزدوجة ، من حيث تماسكها الداخلى وانفتاحها أو جاذبيتها بالنسبة للغير على المستوي الخارجي ، هى نقطة إشعاع وجذب على المستوي الداخلى ، وهي مركز التفاف واحتواء وصهر ، وأما التصور المكمل لهذه الفكرة المحورية فهو يبحث فى قواعد التركيب وأصول الحركة أي فى دروب النشأة والتطور والتفاعل والنمو هو ما يمكن أن نجمله في صيغة جدلية الاستقطاب .

لا شك أن استخلاص وبلورة السمات والخصائص الكيانية للأمة القطب يؤصل الصفة المركزية الجامعة وهى " الأمة الوسط " ، ويؤصل لها مكونات وفاعليات وآثار ومآلات .

الأمة الوسط هي الأمة المستخلفة فى الأرض أى أنها (الأمة) وليست أمة بين الأمم ، ومن هنا كان التوصيف لها بظاهرة " الأمة القطب " .

وخلافا للإيحاءات السلبية التي أحيانا قد تصاحب مفهوم الوسط فى السياق السياسى ، فإن اللفظ يحمل مضمونا يعكس كل معاني الإيجابية والخيرية والفعالية فى منظور الرؤية الإسلامية .

أولا : من حيث كون الجماعة التي يعبر عنها محور جذب واستقطاب ومن ثم فهي مصدر للتوازن والانسجام بين الجماعات البشرية .

وثانيا : - أمة وسط من يحث الاعتدال فى الرؤية والحركة واجتناب الإفراط والتفريط

وثالثا : - " وسط" من حيث موازين القيم والأنظمة التى تقوم عليها : يوازن بين القيم الفردية والجماعية ، المسئوليات أى الواجبات والحقوق الاجتماعية .

أما رابعا فهي تشير إلى سياق دلالات الوسطية فهي خاصة بجغرافية الموقع حيث أنه من الملفت للنظر حقا - أن الحزام القارى الإسلامي يمثل امتدادا استراتيجيا إقليميا وبشريا متصلا ، يتوسط المعمورة حتى أن هناك من أطلق عليه اسم القارة الوسيطة (٢٨١) .

خامسا : الحضارة الفاعلة وقيم المجال :

وهذا المفهوم يفرض من خلال الرؤية الإسلامية تأصيل متميز ومختلف للمفهوم الحضارى برمته من عناصره وأسسه وغاياته ومقاصده بل وسائله وأدواته ، بما يضبط فوضى المفاهيم وبما يحقق قاعدة للوعي الحضاري ، فإنه ليس من المبالغة فى شئ القول أن تحديد مفهوم الحضارة ، والرؤية الإسلامية المتميزة له - ليس فى حقيقته - إلا مقدمة أساسية - مع افتراض إشاعة الوعي به - على مستوى الأمة بكافة عناصرها لتحقيق حالة الشهود الحضارى واستثمار إرهاصاته وترشيدها وتوجيهها الوجهة السليمة ، بما يحقق أسس التمكين الحضارى فى الزمان والمكان ، وتجسيد " خبراته " كحضارة حياة فاعلة ومتفاعلة بوعي ورشد على بينة من أمرها وحال غيرها .

من الجدير بالإشارة أن مفهوم الحضارة قد صادف محاولات لتأصيله وتعريفه إلا أن واحداً من هؤلاء لم يشر إلى " حقيقة الحضور " و " الشهود " فى هذا المفهوم وإنما قصره على أن يكون " الحضر " فى مقابل " البداوة " ، وهو معنى إن لم ننكره ،

إلا أن معنى الحضور الأصلى يعطى للمفهوم آفاقا أرحب ، بما يتوائم والرؤية الإسلامية لمفهوم الحضارة وشموله ، وارتباطه بحقيقة الشهود والحضور فى الزمان والمكان (٢٨٢) .

وقد أشار الراغب إلى هذا المعنى فى مفرداته : « .. الحضر خلاف البدو والحِضارة والحَضَارةَ السكون بالحضر .. ثم جُعِل ذلك إسما لشهادة مكان أو إنسان أو غير فقال تعالى : (**كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت – وإذا حضر القسمة**) ... وقال تعالى : ماعملت من خيرٍ مُحضرا (**أى مشاهدا مُعا من حكم الحاضر ... وحاَضرتُه محاضرة وحضارا إذا حاججة من الحضور كأنه يُحضر كل واحد حجته ، والحِضيرة جماعة من الناس يُحضر بهم الغزو ويُعبرٌ به عن حضور الماء ، والمحَضَر يكون مصدر حَضَرْت وموضع الحضور ...**) (٢٨٣) .

ومن معانى الشهود والحضارة والحضور نجد أشتراكا فى معان كثيرة تزكى اختيار معنى الشهود وتؤكده .

وهذه المنظومة لمفاهيم حضارة التوحيد ترتبط بمقاصد الشريعة الكلية لزوما وتلازما من حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال من ناحية ، كما أنها ترتبط بمنظومة الفعل الحضارى ومكوناته : الكون – الإنسان – الزمان ، باعتبارها مجال الفعل والحركة الحضارية واضفاء القيمة عليها .

الأمانة جوهر الإنسانية : ونقطة البدء فى الرؤية الحضارية ، قال الله عز وجل " إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين و يحملنها أو أشفقن منها ، وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا " (٢٨٤) .

أن أهم الاستنتاجات من هذه الآية أن كل المخلوقات باستثناء الإنسان أبت حمل الأمانة ، ومن ثم يكون الإنسان هو الكائن المتفرد بحملها .

وتنبنى على هذه النتيجة نتيجة أخري ، وهى أن الانسان يتميز عن سائر المخلوقات جميعا بحمل الأمانة ، فإن الأمانة تكون هى جوهر الانسانية أو فيها يكمن سرها ، والأمانة شأن خطير بالنسبة لمن يحمله فى حاضره ومستقبله .. إذ هى الوديعة المستردة التي يحاسب حاملها على التفريط فيها ، كما يجازى بالمدح والثناء وغير ذلك على المحافظة عليها وتأديتها .

ومن ثم فإن هذا الشئ الذى مثل الإنسان حمله قابل للضياع أو التلف أو التبديل والتغيير وفي إمكان حامله أن يحافظ عليه .، يحافظ عليه بتحقيق عبوديته لله وإقامة التكليف وتأدية رسالته التي خلقه الله من أجلها ، وهي إقامة خلافة لله فى الأرض وكل

ذلك يتم بطاعة الله ، ويضيعها بمضادات ذلك .. وبذلك يتضح لنا معنى قوله تعالى : **(لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم . ثم رددناه أسفل سافلين . إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر غير ممنون)** (٢٨٥) .

* ولا شك أن حقيقة الشهود الحضارى تتعلق بتأصيل جوهر الوظيفة الحضارية للأمة الإسلامة ، باعتباره أى الشهود ، المحتوى الحقيقي لهذه الوظيفة ، ليس لأنه من ضروريات عقيدة التوحيد « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » (٢٨٦) .. فحسب بل ولأنه كذلك من ضرورات الاستخلاف في الأرض وعمارتها " وعد الله الذين أمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذى ارتضى لهم . وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا ، يعبدوننى لا يشركون بى شيئا " (٢٨٧) .

كما أنه (**أى الشهود الحضارى**) أحد دلائل قدرة الأمة على حفظ دينها شريعة وعقيدة ، والانطلاق من هذا الحفظ نحو تجسيد حقيقة صلاحيته فى الزمان والمكان باعتباره الرسالته الخاتمة ، التي تفرض على أمة المسلمين الاستجابة لله وللرسول لأن فى ذلك حياتها وهو شهودها الحضارى ، " يا أيها الذين أمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم " (٢٨٨) .

* وكذلك فإن الشهود الحضارى للأمة الإسلامية هو وحده القادر علي تجاوز الأزمة الحضارية المعاصرة ، ذلك لأنه يملك فى ذاته – مقومات هذه التجاوز سواء كانت تلك المقومات عقيدية أو حركية أو نظمية ، فعقيدته تنطلق من التوحيد لتحدث الفاعلية فى العلاقة بين الإنسان والكون والحياة ، بما يحدث من إعمار وتعمير ، دون فساد أو إفساد لأطراف هذه العلاقة الثلاثية ، وحركة تنضبط بعقيدته ومبادئها الأساسية فإذا بها حركة مستقيمة تنظم علاقة الأمة بربها وعلاقتها بذاتها ، وكذا علاقتها بغيرها ، وذلك مقام تجسيد الشهود على العالمين الذى ذكره الله سبحانه وتعالى فى كتابه الكريم. ونظم الشهود الحضاري لا تقل انضباطا بالعقيدة عن الحركة ، إذا تشكل الواسطة للأمة فى الربط بين عقيدتها وحركتها بما يجعلها قادرة على الاستجابة لتحديات الواقع المعاش مستلهمة فى ذلك رصيدها وتراثها الحضاري ، مستشرفة من خلال ذلك آفاق مستقبل شهودها الحضارى وتمكينه (٢٨٩) ..

منظومة المفاهيم الحضارية وموضع الشهود الحضاري منها :– وفق ما حددناه من مفهوم للشهود الحضارى يحسن بنا ان نتعرض إلى قضية الحضارة وتأصيل مفهومها ، ذلك أن كثير من الباحثين ينطلقون لتأصيل مفهوم الحضارة بالعودة

إلى كتب اللغة دون أن يتعرفوا على طبيعة قيمية الحضارة ومفهومها، فالحضارة ليست مفهوما جزئيا يمكن معالجته بمفرده أو بالرجوع إلى قواميس ومعاجم اللغة فحسب ، ولكنه مفهوم كلى شامل ، يشكل المفهوم المحور لمنظومة المفاهيم الحضارية والتى تسهم فى بيانه وتأصيله .

وتأسيسا على ذلك فإنه يقصد بمنظومة المفاهيم الحضارية – تلك المفاهيم التي تتداخل فهما ، وتترتب علي بعضها وعيا ، وتتكامل بناء ، بحيث تشكل فى مجموعها أصول النظرة الحضارية الشاملة التي تعى المعايير والضوابط للتفكير بمسألة الحضارة (٢٩٠) .

ومن أهم مميزات المفاهيم الإسلامية إنها تشكل فى مجملها منظومة معرفية واحدة، تبني على بعضها ، تؤكد على الناظر لها أن ينظر اليها بالنظر الكلي ، وعلى المتعامل معها أن يتوجه إليها بشمول ، والمستأنس بها أن يراها وحدة متكاملة ، حيث تتكامل المفاهيم مع بعضها ضرورة ، وتتداعي افتقارا ، وهى فى هذا لا تعبر عن تكامل ظاهرى مُدعى ، أو توفيقا مبتغى .

فالتوحيد كقيمة أساسية يشد بنيان المفاهيم الإسلامية إذ تنبثق منه مبدأ وقاعدة ، وتعود إليه مقصدا وغاية .

المفاهيم الإسلامية كالبنيان يشد بعضه بعضا أو هي كالجسد الواحد ، ولا يمكن رؤيتها إلا كذلك بحيث تندرج كل تلك المفاهيم فى منظومة معرفية واحدة تتأسس على قيم الإسلام الأساسية ومقاصده الكلية .

وفق هذا التصوور يمكننا رؤية منظومة مفاهيم حضارة التوحيـــــد على النحو التالى :-

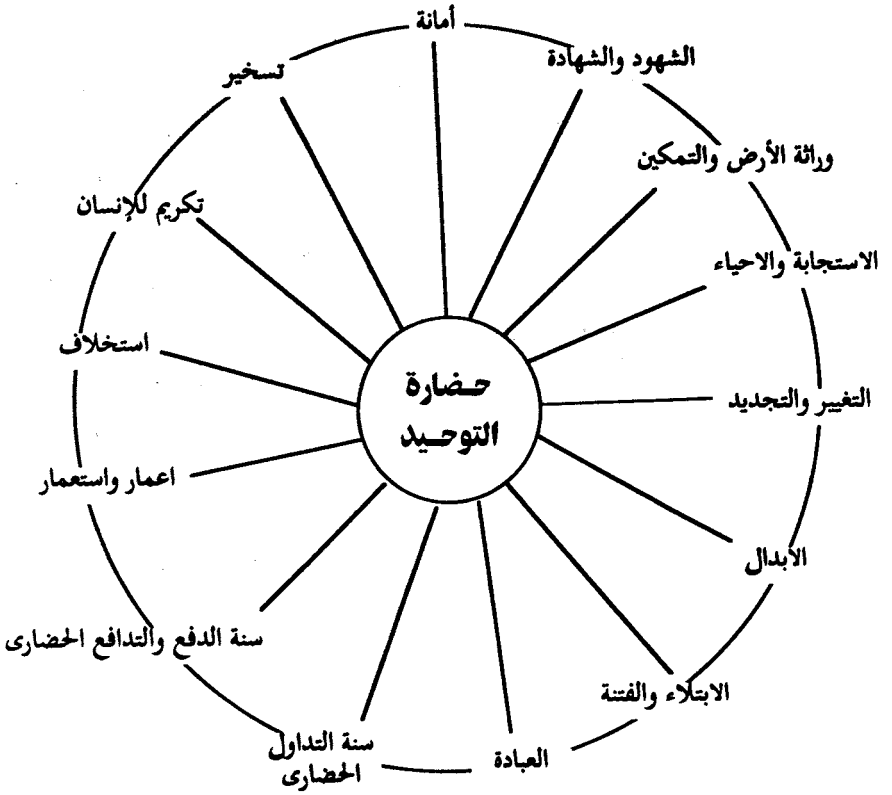
حضارة التوحيد
أمانة
الشهود والشهادة
وراثة الأرض والتمكين
الاستجابة والاحياء
التغيير والتجديد
الأبدال
الابتلاء والفتنة
العبادة
سنة التداول الحضارى
سنة الدفع والتدافع الحضارى
اعمار واستعمار
استخلاف
تكريم للإنسان
تسخير

وهذه المنظومة لمفاهيم حضارة التوحيد ترتبط بمقاصد الشريعة الكلية لزوما وتلازماً من حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال من ناحية ، كما أنها ترتبط بمنظومة الفعل الحضارى ومكوناته : الكون – الإنسان – الزمان ، باعتبارها مجال الفعل والحركة الحضارية بما يضفى القيمة عليها من ناحية اخرى .

فالأمانة جوهر الإنسانية ونقطة البدء فى الرؤية الحضارية «إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا » (٢٩١) .

إنها شأن خطير يتعلق بالكينونة الحضارية للإنسان يحمله فى حاضره ومستقبله ، وهي الوديعة المستردة التي يحاسب حاملها علي الإفراط إن ضيع ، ويثاب إن حافظ والتزام أدائها .

والتسخير : " فضل إلهي لمعونة الإنسان فى حركته الحضارية " وسخر لكم ما فى السماوات وما فى الأرض " (٢٩٢) .

والتكريم الإنسانى صفة لازمة لحمله الأمانة ، وتجد جوهرها فى تسخير المخلوقات له " ولقد كرمنا بنى آدم .. " (٢٩٣) ، التكريم فى الخلق لأداء مهمة « ... لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم » (٢٩٤) .

والاستخلاف مسيرة الإنسان الحضارية " ... إنى جاعل فى الأرض خليفة .. " (٢٩٥) « وهو الذى جعلكم خلائف الأرض » (٢٩٦) ، والعبادة حركة حضارية شاملة " وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون " (٢٩٧) ، والإعمار جوهر الوظيفة الحضارية " ... هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها .. " (٢٩٨) .

والدفع والتداول سنن إلهية ترتبط بحركة الإنسان الحضارية " .. ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ....." (٢٩٩) وتلك الأيام نداولها بين الناس ... " (٣٠٠) .

والإبتلاء والفتنة حال ملازم للحركة الحضارية للانسان ما كانت الحياة واستمرت ، فالدنيا دار ابتلاء والاخرة دار جزاء ، فالابتلاء اختبار وتجريب للإنسان المستخلف فى هذا الكون لما ميز به من إرادة واختيار يجعلانه موضع الابتلاء والاختبار ، ليميز بنو الإنسان في آدائهم وحركته الحضارية" إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملاً (٣٠١) ، " ونبلوكم بالشر والخير فتنة وإلينا ترجعون " (٣٠٢) ، والابتلاء سنة ملازمة لاستخلاف الإنسان فى الأرض " و هو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما أتاكم " (٣٠٣) " ولنبلونكم بشئ من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين " (٣٠٤) والابتلاء حقيقة الحياة ، والمؤمن فيها مبتلى " ... أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا

يفتنون ... " [٣٠٥] والإبدال قرين سنة التداول الحضارى "وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم" [٣٠٦] ، والتغيير الحضارى ليس هبة أو منحة وإنما هو حركة حضارية يبذل فيها الجهد لتعبر عن حقيقة السنة الآلهية المرتبطة بالإنسان باعتبارها سننا شرطية بحكم تحمله للأمانة واستخلافه وابتلائه وفتنته " إن الله لا يغير ما بقوم حتي يغيروا ما بأنفسهم " [٣٠٧] .

وجوهر عملية التغير بل وقبلها وبعدها حقيقة الإستجابة " يأ أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم " . فالاستجابة قرينة الإحياء الحضارى وشرطه ، ووراثة الأرض وحال التمكين لابد أن يقترنا بشروط ذلك ، فإن حال التمكين لا يكون إلا بفعل التمكين " .. وليمكنن لهم دينهم الذى ارتضى لهم .. " [٣٠٨] فهذا التمكين مقترن بفعله " الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة.." [٣٠٩] " .. أن الأرض يرثها عبادى الصالحون .. " [٣١٠] .

والشهود هو النتيجة ، هو وظيفة الأمة الحضارية على العالمين ، هو جوهر وسطيتها ومحك خيريتها ، فإن فقد الشهود فإن هذا نذير للأمة بأنها عطلت وظيفتها ، تخلت عن وسطيتها ، فقدت خيريتها ، وانزوت عن الشهادة والشهود ، من الحضور الواعى إلى حال من الغياب الحضارى والعطالة عن الفعل الحضارى .

فى ظل هذا الفهم المتكامل لمنظومة المفاهيم لحضارة التوحيد ، يمكن فقط بيان وتأصيل حقيقة الشهود الحضارى بكل متعلقاتها وعناصرها وأسس صياغة نموذجه المقترح .

مفهوم الحضارة من المفاهيم الأساسية التي لا يجوز البحث فيها ، أو الإشارة لها دون الحديث عن الماوردى في أصل رؤيتة العمرانية [٣١١] ، وإبن خلدون فى تأسيسه لعلم العمران الحضاري [٣١٢] ، ومالك بن نبي من المعاصرين الذين اهتموا بقضية الحضارة ضمن سلسلة مؤلفاته المهمة " مشكلات الحضارة " [٣١٣] .

إن الماوردى حينما يتحدث عن صلاح الدنيا والعمران " فإن ما به تصلح الدنيا حتي تصير أحوالها منتظمة ، وأمورها ملتئمة ، ستة أشياء هى قواعدها وإن تفرعت وهى : دين متبع وسلطان قاهر (**بمعني النفاذ والهيبة**) وعدل شامل ، وأمن عام وخصب دائم وأمل فسيح ، .. " فهذه القواعد الست التي تصلح بها أحوال الدنيا وتنتظم أمور جملتها ، فإن كملت فيها كمل صلاحها (**وعمرانها**) ، وبعيد أن يكون أمر الدنيا تاما كاملا (**العمارة الحضارية نسق مفتوح**) ، وأن يكون صلاحها عاما شاملا ، لأنها موضوعة على التغيير والفناء ، منشأة على التهدم والانقضاء ، وبحسب ما اختل من قواعدها يكون اختلالها .. " إنها عناصر التكوين والتأسيس للبنيان الحضارى [٣٩٤] .

أما ابن خلدون فهو مؤسس علم العمران الحضارى المستقى من أصول قرآنية وسنة نبوية يؤكد على تكامل الظاهرة العمرانية ، ذلك أن تفتيتها أو تفسيخها يورث أخطاء فى التحليل والتفسير والتقويم ، ومن هنا فقد أشار إلى ظاهرة العمران الحضارى ومتطلبات تحليلها وتفسيرها ومناهج دراستها ، ودرس أصول الحضارة فى حال بنائها ، وفى حال تسييرها وفى حال إنهيارها وزوالها فى إطار البحث عن العوالم الفاعلة والأسباب الكامنة ، والسنن الحاكمة القاضية ضمن حركة شرطية تضع للفاعلية الإنسانية اعتبارها ومجالها أما مالك بن نبي فيكون أصول تلك الثلاثية المهمة فى البحث المجدد حول مسائل الحضارة والعمران فى إطار تصوره للوجود وعوالمه ، وعناصر شبكة العلاقات الاجتماعية والحضارية ، والنسيج الاجتماعي والحضارى ، دور عالم الافكار فى شد عناصر الشبكة العصبية وتيسير تواصلها ضمه أصول استجابه حضارية على مستوى الافكار عمقا وحياة وتفعيل وتحدث عن حضارة التكديس وحضارة الغثائية المنتجة لمزيد من الانحطاط والتدهور وفقدان الفعالية .

ومن هنا كانت التفرقة المهمة لدى مالك بين الحضور ، والوجود ورأى أن الأمم قد توجد مكتفية بذاتها منغلقة على نفسها ، أو مفعولا بها غير فاعلة ولكنها لن تكون حاضرة إلا إذا استطاعت تجاوز مرحلة الوجود إلى الحضور ، بما يعنيه فى طرح نموذج للعالم ، وتجاوز الذات للآخر ، ومحاولة لإسهام بفعالية فى إسعاد الإنسان وعمارته ، وتحقيق الشهود على العالمين فالحضور مشاركة وفعالية وشهود ، وليس انفعالا وتلقيا ، أو تكرارا واجتراراً أوانغلاقا وتقوقعا .

والحضارة وفق هذا التصور هي تفاعل إنسان وزمان وتراب ، ومن ثم فإن الإنسان أحد عناصر وأطراف المعادلة الحضارية وليست جميعها ، والزمان والمكان عاملان أساسيان فى بناء الحضارات وتشكيل المجتمعات .

وقدم مالك فكرة الصحة والصلاحية فى إطار فقه العمارة الحضارية وكذلك إشارة إلى الظاهرة والقابلية لها فى إطار تفرقته الشهيرة بين الاستعمار والقابلية للاستعمار .

تتحرك هذه الرؤى الثلاث فى استلهام قواعد لتأصيل مفهوم الحضارة الذى يجب الوقوف عنده فى سياق بنية الرؤية الإسلامية وإمكانات تفعيله ضمن منظومة مدخل القيم .

مفهوم الحضارة ومكانته من منظومة المدخل القيمي السباعي : (الحضارة الفاعلة الشاهدة) :

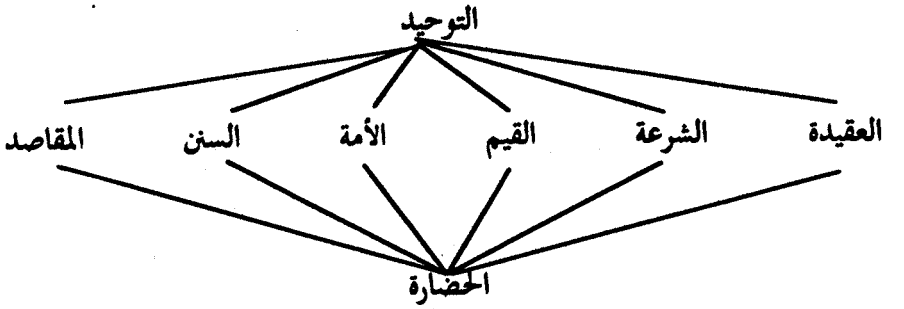

عقيدة الحضارة وحضارة العقيدة .

شرعة الحضارة وحضارة الشرعة .

قيمة الحضارة وحضارة القيمة .

أمةالحضارة وحضارة الأمة .

سنن الحضارة وحضارة السنن .

مقاصد الحضارة وحضارة المقاصد .

الحضارة هي المعنى الجامع للوعى، والحضور ، والعمران والشهود المحرك للسعى.

فالحضارة تؤسس كيانها على عقيدة وعُرى تتفاعل معها وتؤكد عليها ، إنها حضارة " التوحيد " لا تعرف الغياب أو التوارى ، أو المداهنة ، كما لا تعرف الطغيان أو الاستغناء أو الهيمنة ، إنها وفق ذلك "**حضارة الاستخلاف**" ، أو الاستخلاف حضور واع بكل آفاق المحيط الحضارى ، كما أنه حضور عادل يعى منظومة الحقوق المستندة الى منظومة من العقود، إن العهد الإلهى تتفرع عنه مجمل العهود الأخرى طالما توافقت مع عناصر الاشتراك الإنسانى والفطرة الحضارية الساعية الى العمران الحضارى .

فاستحقت تلك العقيدة أن تعتبر "عقيدة الحضارة " بما تمكن متبنيها لبناء حضارى على صراط مستقيم ، إنها تنظر إلى الإنسان وفق أصول الوسط الحضاري الذى هو محك الخيرية وشرط الشهود ، إن كرامة الإنسان جزء لا يتجزأ من مفهوم الحضارة والرؤية إلى الكون والحياة والرابطة بين هذه العناصر جميعا تمثل تأسيس عقدى لمعني الحضارة ، فتجعلها استخلافا لا استئثاراً وهى في سعيها لهذا التصور تؤكد العالمية تمكن للحضارة وتمكن للعقيدة معاً ، إن الفتنة الحضارية تتأتى من عناصر القصور أو التجزيئ أو التشطير أو التفسيح ، إن العُرى الحضارية لا يمكن أن تتوثق إلا فى ظل

" حضارة العقيدة " التى تؤكد عناصر المنظومة الحضارية فتجعل الاستقامة ، والتبعية الحضارية من أكبر الجرم الذى يقترف بحق " حضارة العقيدة " أو " عقيدة الحضارة " ، ولأن التبعية هى على النقيض أو الضد من رؤية عقيدية تجعل من توحيد الله منطلقا ومسيرة ورجعى ومنتهى ومقصدا ، فتؤسس له رؤية حضارية متميزة ، تبعيتها لأى نمط حضارى هو نوع من الشرك الحضارى إن صح هذا التعبير ، إن التبعية بكل عناصرها هى التي تطرد العقيدة وفاعليتها وتفعليها ، فتجعل العقيدة خامدة ، والحضارة غافلة أو غائبة ، وهى فى كل الأحوال نقيض كل معانى الوعي والحضور والعمارة والشهود ، فما من شك أن هذه المعانى هى كيان من الفاعلية الحضارية ومنظومة إيجابية تكرس معنى الحضارة نظرا وعملا .

" ولكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا (٣١٤) " إن الكيان الحضارى والنمط الحضارى لابد أن يكون لهما شرعة ، ولابد أن تتحرك بمنهج صوب مقصد ، إن تفلت الحضارة من الشرعة أو من المنهج يحرك كل نوازع الحضارة الطاغية ، والحضارة تتأكد عناصر تأسيسها وتشتق سماتها من الخصائص العامة للشرعة إن حضارة تتسم بالشمول فى رؤيتها ، والعموم فى مقاصدها ، واليسر فى سيرتها ، والتوسط فى مكانتها وأدوارها من غير إفراط أو تفريط ، لهى الحضارة التى تستحق ارتباطها بالشرعة .

إنها كذلك تعبر عن الحضارة وعمارتها باعتبارها قيمة تأسيسية (**العمران**) بكل ما يرتبط به من مفاهيم أولية أو تحضيرية أو تحفيزية أو سننية أو عمليات تتعلق بالعملية العمرانية ، الحضارة قيمة ، وهى حضارة القيم كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

والحضارة والأمة تبدوان فى علاقة حميمة حينما نربط بين **خيرية الأمة** ، ووسطيتها وحركة شهودها الحضارى ، وضمن أمة تحمل رسالتها الحضارية فتجعلها وظيفة حضارية تتحرك فى سياقاتها لتوصل لمفهوم "عالمية" يقوم على التعارف والإستخلاف والعمران .

أما عن ارتباط الحضارة **بالسنن** فهو من البدهيات التى تجعل من السنن أهم عمليات أصول الفقه الحضارى وعملية البناء الحضارى ، وإشارة إلى جملة السنن التحذيرية التي تنطلق إلى التحذير من انهيار الحضارات وتدهورها ، أو انكفائها وعزلتها وغير ذلك من العمليات الحضارية ، فإنها جميعا مرهونة بسنن تفعل فعلها فى سياق سنن شرطية ترتبط بالفعل الحضارى المقترن بعناصر الوعى والسعى .

وارتباط الحضارة **بالمقاصد** لا شك يكمن فى أن أصول العمارة الحضارية هى في أبسط معانيها تحقيق مقتضى الحفظ للمقاصد الكلية ، التي بحق يمكن نعتها بالمقاصد الحضارية الكبرى ، وذلك فى ضوء الشروط والمقتضيات والأولويات الضرورية والحاجية

والتحسينية ، إنها بحق عنصر أصيل يستوعب فعاليات العمارة الحضارية ويؤصل مساراتها ومجالاتها المختلفة [٣١٥] .

مفهوم الحضارة والتعامل الدولي (الحضارة قيمة) :- قيمة العمـــــران وعمارة القيمة :- في إطار استعراض منظومة مفهوم الحضارة والحديث عن مكوناته ، يبدو لنا أن هذا التأصيل يترك آثارا مهمة على علاقات التعامل الدولي ومسيرته ، لا يوضح فقط توجيه النظر إلى دراسة موضوعات بعينها مشيرا لأهميتها فى فهم التعامل الدولى وأصول النظام الدولى ، ولكن كذلك يشير إلى إمكانات لنقد الواقع وتقويمه ، بل ويحدد رؤى ومناهج للنظر والتعامل على حد سواء .

- إن إدخال مفهوم الحضارة ضمن عناصر المدخل القيمى ، بحيث تتحول الحضارة إلى قيمة وتترجم القيمة إلى بناء وعمارة حضارية لهى من الأمور التي تمكننا من النظر إلى التعامل الدولى فى إطار منظور حضارى يؤكد على جملة من العناصر - على سبيل المثال فى علاقة هذا المفهوم كمفهوم قيمى بدائرة التعامل الدولى والعلاقات الدولية :-

إن مفهوم الحضارة والمنظور الحضارى للعلاقات الدولية يشيران إلى أهمية الأبعاد الثقافية والمعنوية فى تحليل العلاقات الدولية ، والإمكانية التي يمكن أن يشكلها الفعل الحضارى كوحدة تحليل ، التحليل الثقافى تفرضه جملة من المقولات بدت تحيط بدائرة التعامل الدولى ، بحيث لا يستطيع الباحث أن يتحاشاها ؛ الكونية ، صدام الحضارات، الدين وحقائق التعامل الدولى ، علاقة الظاهرة الدينية بالظاهرة السياسية والدولية ، نقد أسس تكوين النظام الدولى واستناداته الفلسفية ، أثر ثورة المعلومات والاتصال فى العلاقات الدولية ، إن إدخال مفهوم الحضارة ضمن هذا السياق هو وحده الكفيل باستيعاب مثل تلك العناصر ومناقشتها فضلا عن دراستها دراسة معمقة فضلا عن الاتجاهات ما بعد الحداثية والتي لها جملة من الإسهامات فى حقل التعامل الدولى والقيم المرتبطة به .

* إن مفهوم الحضارة يشير إلى مستوي التأسيس الحضاري بما يحرك ضرورات دراسة العناصر التى تشير إلى رؤية الأنساق الحضارية المختلفة للعالم ، والتأكيد على نماذج حضارية متقابلة ضمن حضارة الطغيان وحضارة العمران ، بحيث تؤسس مدخلا نقديا فى دراسة كثير من الموضوعات المطروحة على أجندة العلاقات الدولية من مثل ظاهرة المجاعة ، البيئة والحفاظ عليها ، الهجرة الدولية ، الاتصال الدولى ، دعوات تأسيس النظم العالمية الجديدة فى الاقتصاد والثقافة والإعلام والمعلومات التقنية وهجرة العقول ...الخ .

- تقديم النقد فى سياق البحث عن جوهر حركة الأنساق الحضارية فى إطار مقولات صدام الحضارات ونهاية التاريخ وصناعة العدو ، وذلك فى إطارالتمييز بين عالميتين ، وبما يحرك نقد تأسيس الحضارة الغربية فى سياق النشأة الأيدلوجية للقانون الدولى ، والتحيزات ضمن مفهوم الجماعة الدولية ، وهيمنةالدول الكبرى ، بل ودولة كبرى واحدة على منظمة الأمم المتحدة ، وعناصر التحيز الكامنة فى النظام الدولى الجديد (٤١٦) .

- إن المنظور الحضارى كذلك يحرك عناصر البحث فى العلاقة الأكيدة بين الداخل والخارج فى نطاق الفعل والقابلية له ، بما يمثل إطارا نقديا لسياسات دول العالم الثالث ودول المنظومة الإسلامية ، والدول العربية ضمن دراسة مقولة مالك بن بني : الإستعمار والقابلية للاستعمار التي تسهم باعتبارها مدخلا دراسيا فى نقد أنماط إهدار القدرات والإمكانات وعناصر القوة .

سادسا : السنن الشرطية القاضية وقيم السعى

من الأمور التي تجعل من الأصول (القرآن والسنة) مرجعا ومصدرا لتأصيل رؤية حضارية ذات طبيعة معرفية ومنهجية ، لها من الآثار الوصفية والتحليلية والتفسيرية والتقويمية هو النظر فى القرآن والسنة للبحث عن أسباب تقلبات الأمم الحضارية بين حال العز والتمكين وحال الذل والهوان ، وقد حمل القرآن فى آياته وكشف ودلّ على كثير من سنن التحضر وقوانين حركة التاريخ والإجتماع ، ولعل قضية السنن هى واحدة من الحقائق المبثوثة فى الأصول والتي لم تلق على أهميتها الكبيرة اهتماما فى الدراسة والجمع والتأليف إلا فيما ندر ، وتمثلت هذه الرؤى لتأصيل " قضية السنن " ما بين إشارات هنا أو هناك فى تفسيرات قرآنية حديثة أو قديمة ، أو كتابات تراثية تعلقت بدراسة التاريخ أو اهتمت بتكوين الإنسان ودراسة النفس البشرية (٣١٧) ، كما أن هناك بعض الدراسات الحضارية التي اهتمت بهذه الفكرة وعلى رأسها دراسات مالك بن نبى ومحمد الصادق عرجون وباقر الصدر وجودت سعيد وغيرهم (٣١٨) ، ممن حاولوا تأصيل رؤية حضارية اعتمدت مفهوم السنن باعتباره خطا تحليليا وتفسيريا وتأصيليا لمنهج النظر إلى الفعل الحضاري ومسيرته ، كذلك اهتم بها بعض المفكرين من خلال موضوعات ارتبطت بها من مثل تقدم الحضارات وانهيارها وكتابات فلسفة التاريخ وحركته وعالجت قضية السنن تحت هذه الموضوعات التي تجددت الكتابة فيها وربما بمصطلح حديث لم يشر إلى لفظة السنن وإن تلمس جوهر معانيها ومكوناتها .

ثم اتضح لبعض أولى العزم ممن يهتمون بالمنظور الحضاري من ضرورة أن يولى لموضوع السنن اهتمام أكبر ، فأفرد له البعض مؤلفات ، إن لم تكتمل فى عناصرها ، إلا أنها أسهمت فى تأصيل مناطق لا بأس بها فى هذا الباب ، وقد أسهموا بهذا الجهد التأصيلى فى تأسيس لبنات ضمن الرؤية السننية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من عناصر تأصيل منظور حضارى يعبر عن ضرورة استثمار تضمينات الأصول ليس فقط على المستوى الوعظى - الذى يعد من أهم المستويات فى مقامه المخصوص - ولكن على المستوي المعرفى والمنهجى ، عناصر التشكيل الثقافى والفكري والحضارى ، بما يؤصل رؤية منهجية ذات فاعلية ووعى حضارى يحققان وعناصر الاستقامة العلمية والبحثية والالتزام المنهجي ضبطا وعمقا ودقة ، إن تأسيس علم للسنن أصبح من الضرورت التي تحقق عناصر التوازن فى فهم الواقع بكل تطوراته وامتداداته ، هذا المدخل لدراسة السنن لا يتسع المقام للتفضيل فى موضوعاته وإمكاناته ، ولكن يحسن الإشارة إلى ما يفيد فى تأسيس الرؤية ضمن منظومة مدخل القيم كإطار لفهم وتفسير وتقويم العلاقات الدولية من منظور إسلامى .

★ **تعريف السنن : رؤية معجمية وأصولية** : السُنة فى اللغة جمعها سُنن ، والسَّنن - بفتح السين وتشديدها - تعنى نهج الطريق وسنة الكتاب منهجه وطريقته التي كتب بها - والسَنن - بفتح السين دون تشديدها - هى ظهر الخيل وتقول العرب تنحى الرجل عن سنن الخيل ، أى نزل عن ظهرها .

وللكلمة وبالنظر إلى مجمل معانيها المعجمية ذات أصل صحيح فى كلام العرب ، والقرآن الكريم ، وهى فى مجمل معانيها دالة على الطريقة والمنهج كما تدل علي الدوام والثبات على الأمر ، كما فى قولهم " سن الماء إذا داوم على صبه ، ومن الإبل بمعني داوم على رعيها والإحسان عليها ، وسن النصل إذا صقلها وحدها " ، والسنة فى لسان العرب هى الطريقة المحمودة المستقيمة (٣١٩) .

وجاء لفظ سنة بحرفيه الأصليين دون اشتقاقاته فى القرآن سبع عشرة مرة ، ولقد جاءت كلمة سنة فى القرآن عادة بمعنى جعل الله القوانين الثابتة والحاكمة لمسيرة البشر والوجود كله خاصة حال الأمم السابقة وتطور مسيرها (٣٢٠) ، وتميز هذه القوانين بحالها الثابت الأصيل من دون تحول أو تبدل ، كما قال تعالى " فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه " (٣٢١) أى لم يتغير .

فأفادت جُل استعمالات الكلمة سنة فى القرآن معني واحدا يشير إلى الطريقة والقانون وإن تشعبت تصريفاتها من حيث الإفراد أو الجمع ، أو الإسناد إلى ضمير المتكلم المتعلق بلفظ الجلالة حينا والإضافة إليه حينا آخر ، بل وأضيفت إلى الأمم

الخالية من الأولين أحايين أخرى . ومع تأصيل حركة العلم وتدوين علم الحديث نظر العلماء واستقر استعمالهم وتوافق مصطلحهم على كلمة " سنة " ليخصوا بها فى علم الحديث ما يشيروا به إلى سيرة رسول الله (ﷺ) من قول أو فعل أو صفة خلقه راجعة إلى طبائعه النفسية ، وزاد بعضهم أو إشارة منه .. وبهذا ترادف السنة الحديث فى المضمون والمنزلة ، ومن السنة ما هى قولية إشارة إلى الأحاديث التي قالها عليه الصلاة والسلام ، والفعلية وهي أفعاله وكيفية القيام بها وتقريرية ، وهى ما أقر صحابته عليه من أقوال وأفعال بسكوته وعدم إنكاره أو بموافقته وإظهار إستحسانه ، وتقابل السنة عند أهل الحديث البدعة وهى ما لم يكن عليه المسلمون فى عهد النبوة والراشدين ، أى ما استحدث فى الدين من غير أصل ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام "كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة" ، كما ورد هذا اللفظ كثير فى كلام رسول الله (ﷺ) وأريد به " الطريقة " سواء طريقته العملية أو القولية ، وفى كل تشريع منه عليه الصلاة والسلام للمسلمين لكي يتعلموا أمور دينهم وإقامة دنياهم به (**أى بينهم**) ، ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام "من سَنّ فى الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من غير أن ينقص من اجورهم شيئا ، ومن سن فى الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من غير أن ينقص من أوزارهم شيئا" .

والسنة من حيث النظرة التشريعية العملية والتقريرية مفصلة فى الحديث الذى هو السنة القولية أما من حيث العمل والمنزلة التشريعية فيتفقان ولعل الدليل أن مجاميع الحديث تُعنون باسم السنن ، كسنن أبى داود والنسائى وابن ماجة ... وهى مجاميع لسنة رسول الله وليس لأحاديثه فقط كما أصبحت السنة المصطلح المأثور الذى يطلق علي أراء أهل السنة والجماعة مقابلا لمصطلح الشيعة وتقسيم المسلمين الي سنة وشيعة أمر متعارف عليه فى الفكر الإسلامى والاستشراقى والغربى ، أما السنة عند الفقهاء فترد بمعاني كثيرة علي حسب استعمالها فى فروع الفقه ، .. أما السنة فى التشريع فهي المصدر الثاني بعد القرآن فى إثبات الأحكام الشرعية ..

ومعاني السنة جميعا تشير الى قيم أساسية ، ومنهج وطريقة وثبات ودوام ، وهى على هذه المعانى تشير إلى قيمة الفعل وخصائصه وحركته ، وديمومته واستمراره ، وقيمة تشريعية وعبادية تقوم الفعل وتحقق عناصر استمراره .

فالسنة فى اللغة تعنى السيرة حسنة كانت أو قبيحة ، وقال الإمام الرازى ، فى تفسيره " والسنة : الطريقة المستقيمة والمثال المتبع " وقال رشيد رضا صاحب تفسير المنار " السنن جمع سنة ، وهى الطريقة المعبدة والسيرة المتبعة أو المثال المتبع " ، وإذا كانت السنة هي الطريقة المثبتة فإن " سنة الله " المقصودة فى هذا الباب ، هى الطريقة

المتبعة (ناموسا وقانونا) فى معاملة الله تعالى للبشر فى بناء سلوكهم وأفعالهم (وموقفهم من شرع الله وأنبيائه وما يترتب على ذلك من نتائج فى الدنيا والآخرة) ، و(سنة الله) هى القانون العام [٣٢٢] .

السنن القاضية - كما أردنا وصفها - هى التي تقضى علي عالم الأحداث وتفسره بما يقتضى ، وهى قاضية بحكم شرطيتها ، اختيارية بحكم الارتباط المحكم بين فعل الشرط وجواب الشرط [٣٢٣] .

★ **الرؤية المعجمية والمنظور الحضاري** :- إن هذه الرؤية التي قدمنا فيها المعاني المعجمية التي توضح عناصر الارتباط واتحاد المعاني كما تشير إلى عناصر التمايز والبحث فى الفروق تشير إلى معاني القانون - الثبات - الدوام - الاستمرار - القيمة - السلوك والاقتداء - والطريقة والمنهج ، وإذا أطلقت من دون صفة فإن معناها يؤخذ على محمل الحسن والحمد ، أما وصفها فى حال التقابل يفرض أن تسمى " بالسنة الحسنة " أو السنة السيئة كما فى حديث النبى عليه الصلاة والسلام ، ولا شك أن مجمل هذه المعانى تسهم على مستوى أو آخر فى صياغة المنظور الحضارى ، الا أنه لا نريد الوقوف كثيرا عند هذه القضايا لانها ليست موضوع بحثنا أو ذات تعلق مباشر به ، والإشارة إليها سيكون بالمقدار الذى يوضح أصل القضية التي تسعى لتأصيلها ، إن ما نريد الإشارة اليه فى هذا المقام دراسة السنة باعتبارها القوانين والنواميس الأساسية والاحكام الإلهية الجارية الثابتة من دون تحول أو تبدل ، المطردة الغالبة ، الحاكمة القاضية على حركة التاريخ ، وتبدل الحضارات ، وأحوال الأمم ، إنها إشارة إلى سنة إلهية تحكم حركة الوجود بكل عناصره فمنها الكونى ، ومنها الاجتماعي ومنها التاريخى ، ومنها الجماعى والنفسى والفردى ، ومنها ما يتعلق بالمجالات ، والأنشطة الحضارية المختلفة ، ومنها ما يتعلق مجمل الفعل الحضارى ، فكل حركة حضارية مهما بدت جزئية أو صغيرة محكومة بسنن فاعلة وقاضية والنظم الحضارى رهن بهذه السنن وفعلها وفاعليتها ، بل وفهم عناصر التوجه إلى حركة حضارية واعية ، تحتاج الى قواعد الفهم والانطلاق الحضارى وكذا تأسيس لبنيان حضارى وحركة حضارية واعية فاعلة ، ومنظومة السنن فى المنظور الحضاري إشارة إلى مجموعة القوانين والنواميس التي يسير وفقها الوجود كله وتتحرك بمقتضاها الحياة ، وتحكم جزئيتها ومفرداتها فلا يشذ عنها عام المخلوقين علىٰ تنوعه من كائنات حية أو عالم جماد ، وكل تتناسب سننه مع مقتضيات خلقه والقدرات الكامنة فيه والمجعولة له ، (**لا يكلف الله نفسا إلا وسعها**) [٣٢٤] (**لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها**) [٣٢٥] فتحل له قانون وسنة ، قانون ، لا ارادى يجرى على عموم الخلق ويسير وفقه الكون ،

وقانون إرادى يرتبط بحركة الإنسان فى المجال الحضارى زمانا ومكانا ، فما من حركة نفسية أو اجتماعية أو تارخية أو مستقبلية أو نقلة حضارية إلا ولها قانون يتجلي فى عالم من الأسباب والعوامل المؤدية إليها .

واختصاص الانسان بالإرادة والعقل والاختيار وكل عناصر الفعل الحضارى الواعي والمختار والفاعل جعل من عناصر تسخير المخلوقات جميعا له ، ومن اختصاص الإنسان بكل ذلك أن يكون وبمقتضى حمله للأمانة المطالب بالبحث عن هذه السنة ومعرفتها فى الحياة المبثوثة فيها (**كتاب الكون**) ، إن القراءة السننية واصلة غاية فى الأهمية بين قراءة كتاب الوحى وقراءة كتاب الكون ، بين الكون ، المنظور والوحي المسطور ، وذلك فى ضوء مقصد أساس هادف وواع لإعمار الكون والأرض المعمورة وأعباء الاستخلاف (٣٢٦) .

★ **تصنيف السنن** : - نقصد بذلك التصنيف الأساسى الذى يحرك التمييز بين فعلهما وتأثيرهما ودائرتهما ، السنن كقوانين ومن حيث المجال الذى تتعلق به ، وكذلك من حيث فعلها وأهم سمة لها ، فهى بهذا المعني تنقسم وفق هذا المعيار إلى قسمين :-

الأولي : - السنة القاضية التي تجري علي كل الكائنات (**مطلق عالم المخلوقين**) بما فيها الإنسان مثل الولادة ، والموت والحياة ، أو ما فى حكمهما من إنشاء وتشييد وعمارة ونقض ، وهدم وتقادم ، وكالأوصاف الخلقية والحالات الفطرية للانسان ، وكل ما فى عالم الغيب بما اختصت به القدرة والمشيئة الإلهية من الأمور التى لا طاقة للإنسان بها ، وهي سنن عرفت فى مباحث علوم الكـــلام بالقضاء والقدر فهى سنن مقضية مقدرة (٣٢٧) .

الثانية : - السنة الاختيارية المرتبطة بمستوى إرادة الإنسان الداخلة فى طوق الدائرة الإنسانية ، فهى سنن اختيارية قائمة ، وهى الواقعة فى الوسع والاستطاعة والارادة وما يمكن أن يناله الإنسان ويسخره فى الحياة ، باستخدام القدرات المبثوثة فى الخلق الإنساني المتميز ، والذى جعل من قاعدة العقل مناط التكليف حقيقة إنسانية تربط بين الطاقة والمسئولية ، وبين القدرة والإلتزام ، وهو في نطاق هذه القدرة العقلية التي تعتبر محك التكريم الإنسانى وترتب عليها منظومة التكريم ، الأمانة ، الإرادة ، الاختيار ، السلوك وبما يعني استثمار لهذه القدرات والطاقات من قدرة عقلية ووجدانية وغيرها مما أوتى من الحواس الأخري كالسمع والبصر والفؤاد فهي مجال القدرة ، ومجال المسئولية ، إنها الطاقة والوسع التي زود بها الإنسان لغرض تحقيق الغاية من خلقه ، وسبب وجوده فى استعمار الأرض والاستخلاف فيها ، على قدر اتساع

هذه الدائرة وتفاوتها بين بنى الإنسان يكون البشر مسئولا عن نتائج أعماله وتصرفاته [٣٢٨] .

والسنن تصنف كذلك وفق المجال الذى تتحرك فيه من النفس المفردة ، والاجتماع البشرى وما ينتجه من تكوينات إجتماعية وجماعية ومجتمعية ، والتاريخ بما يمثله الحدث الماضى ، وقبل كل ذلك تأتي السنة الكونية التي تتعلق بالظواهر الطبيعية المشاهدة فى إطارتأصيل معني الميزان والمعمار الكونى .

كما يمكن تقسيم السنن بارتباطها بالعمليات التأسيسية فى الحركة البشرية ، فهناك سنن للمعرفة ، وسنن لنقيضها ، وسنن للتدبير ، وسنن للتفكير وسنن للتغيير ، وسنن للتسيير ، وسنن تتعلق بالأحوال المتفاوتة القوة والضعف وما فى حكمها من أحوال متغيرة – ترتبط بالسنن فهما وتحصيلا وسعيا [٣٢٩] .

وكذلك فإن السنن يمكن تقسيمها وفقا لوظائفها وتأثيراتها وأدوارها ، فهناك سنن تحذيرية ، وسنن بنائية (**سنن تأسيس**) ، وسنن تحريك ، وسنن مقاصد وغير ذلك كثير ، تختلف التصنيفات باختلاف المعيار ، وتتفاعل السنن الكلية فتتولد منها سنن ، وتتابع السنن فى تأثيراتها ، وتعمل السنن عملها كمنظومة [٣٣٠] .

الاستنادات الفلسفية لفكرة السنن : – فى إطار الرؤية العقدية الكلية للإنسان والكون والحياة ، يبدو أن فكرة السنن ليست إلا واحدة من النتائج المؤكدة والمترتبة على هذه المقدمات التى تمثلها تلك الرؤية .

إن ارتباط السنن بالمجال الإرادى ، ونظرية التكليف ، وقواعد الأحكام وارتباط كل ذلك بالإنسان وبما رُكب فيه من قدرات عقلية تحقق عناصر قراءة تحدث حالة من حالات الوعى للكشف عن " سنن قيام الحضارات وانهيارها " ، وسنن الأولين ، وسنن الله فى الآفاق والأنفس ، وكل ذلك مرتبط بعمليات كلها ذات طبيعة معرفية وقدرات منهجية " من سير فى الأرض كعملية تجريبية تقوم على المشاهدة ، ونظر فى الكون والآفاق ، والأنفس ، ودراسة وبحث وتدبر وتفكر ، وفهم ووعي وتعقل ، وحركة فاعلة وراشدة [٣٣١] .

السنن بذلك قرينة لعملية الاختيار وتلك القيمة التي ترتبط بخلق الإنسان وتكريمه ، وهى كذلك عملية موضوعية ، قرينة بالطلب والفعل وممارسة الاختيار وفق قوانين مرعية تتفاعل مع السنن ، السنن من حيث هى قانون ربانى يتعامل مع الساحة الحضارية بكل إتساعها ، وبالأطراف التى تنشد ذلك بكل تنوعاتها وانتماءاتها ، إنها سنن وجودية متاحة لكل إنسان غير تابعة لعقيدة البشر مؤمن هو أم ملحد ، والسنة فى

هذا السياق تتضمن منظومة السنن العامة (**على مجمل الخلق الإنسانى**) ، وبينما هناك مجموعة من السنن الخاصة بقوم أو بصفة أو مجال ، فلكل سنن خاصة بها ، غالبا ما تؤتى فعلها ما توافر لها المحل والمجال القابلية ، فإن هناك سننا خاصة "بالمؤمنين" وأخرى " بالكافرين " ، السنن - وفى هذا السياق - وكما سبق القول - حقيقة موضوعية ثابتة لاتحابى احداً ، ولا تدخل أية عناصر تمييز خارجة عن الفعل الارادى الحضاري البشرى ، إلا ما كان سننا قاضية حاكمة ومقدرة ، ومن ثم فإن السنن لا تحابى الأبيض على حساب الأسود ، أو تجعل شعبا مختارا بمولده ، وفكرة السنن بحقيقتها وجوهرها الموضوعى ترد مظاهر القدرة الحضارية إلى الفعل المختار الواعي المريد ، ومن ثم تفقد كل مزاعم وادعاءات تحاول ربط سنن التغيير أو التقدم أو العمارة أو البناء بدور "العرق " أو " اللون " ، وترفض أى عنصر تمييزى يتدخل فى البناء التفسيرى فى بناء الحجة بصدد تفسير عمليات قيام الحضارات أو انهيارها ، فترد كل ذلك إلى عناصر العمل الحضارى والفعل الحياتى .

السنن وفق هذا التحليل قانون الله العادل فى الخلق ، المؤثر فى حياة الناس لا يحابى أحدا ، فالأمم تدور مع فعلها الحضارى إن سلبا وإن إيجابا ، إن قوة وتمكينا وإن وهنا وهوانا ، فبمقدار فعلها ووعيها وتفاعلها وتفعيلها للسنن بمقدار ما تعطيها السنن من نتائج تتناسب والفعل الحضارى " وما ربك بظلام للعبيد " [٣٣٢] إن فى الآخرة وفى سابقتها فى الدنيا .

السنن وفق هذه المعانى جميعا عملية تربوية تعليمية وتدريبية وتحصيلية ، إن من أهم عناصر العملية التربوية فى ساحات الفعل الحضارى هي التربية بالسنن ، وهو أمر يستحق دراسة مستقلة ، السنن كعملية معرفية وحركية ترتبط بعناصر فقه قضية السببية فى أصولها وجوهرها ، ذلك أن العامل الأساسى والتأسيسى فى البناء الحضارى .. هو فقه سنن الله فى الحياة والتزامها منهجا وشريعة فى حياة الناس ، وتواصل النتائج بالمقدمات بما يحقق عناصر الفاعلية الحضارية بالتزام سنن الوجود ولا مبدل لأمرالله ولا مغير لحكمه ، والعلم بالسنن حقيقة تنصرف إلى الوعى بأسبابها الذى هو شرط للتفاعل بالسنة ومعها ، أما الجهل بها أو التقصير فى التعامل مع عالم أسبابها لا يمنع إجراء السنن أو يوقفها أو يعطلها بمعني النفاذ [٣٣٣] .

حول مصادر السنن وإشارات لكيفيات استنباطها :- من أهم النقاط التي يمكن معالجتها فى باب السنن باعتبارها من أهم عناصر مدخل القيم والتي تتعلق بالوعي والسعى والتحريك ، هى المصادر المتعلقة بالسنن ، وكيفيات استنباطها .

في البدء علينا أن نقرر أن السنن في هذا المقام من كليات الشرعة التي لا يقع فيها النسخ (**إبدالا أو تحـويلا**) ، وتحويل السنن عن فعلها وآثارها غير حركة السنن وتحريكها باعتبارها عملية ممتدة بامتداد الفعل الحضارى ، إن سنن الإبدال لا تأتى من فراغ بل هي مترتبة على ممارسات ممتدة من الانحراف والفساد والغفلة والغثائية وعدم الفاعلية (٣٣٤) .

والسنن باعتبارها " كليات " نص عليها القرآن في مجملها ، دل على الأخري بشكل غير مباشر بتأسيس كليات الاستنباط لها والاستدلال عليها وعلى تأثيرها ، ومن هنا فإن كليات السنن هى من " المحكم " القرآنى غير القابل للنسخ ، المشار إليه نصا أو دلالة أو منهجا لاستنباطه (٣٣٥) .

والسنن بهذا الاعتبار هى من كليات أصول الفقه الحضاري ، والذى يجعلها من أهم أبوابه لفهم الأفعال الحضارية والمنتجة لعلاقات متعددة ، على تنوع تلك الأفعال وتعدد تلك العلاقات وتداخلها وتفاعلها .

والسنن يشار إليها وينص عليها فى الكتاب والسنة بطرائق عدة يجب الفطنة إليها والتعامل معها ببحث وتدبر ، سواء التعرف على أصل السنة ، ومشتقاتها ، وعلاقاتها ومولداتها ، وأدوارها ومآلاتها وتأثيراتها .

والسنن يمكن الوقوف عليها من الإشارة القرآنية المباشرة أو الإشارة فى الحديث مباشرة كذلك ، أو استنباط العبرة مقرونة بالتعرف على حزمة السنن الكامنة فى القواعد القرآنية الكلية من قبل (**وأن ليس للإنسان إلا ما سعى**) (٣٣٦) ، "القصص القرآنى" ، و"الأمثال القرآنية " ، وجوامع الكلم فى أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام، والأمثال فى الاحاديث النبوية ، كما انها توجد فى آيات التحذير ، والاعتبار والسير في الأرض ، وغير ذلك من قرائن ومجالات مهمة فى هذا المقام .

والسنن من حيث مجالاتها التى تتعلق " بالفعل الحضاري " ، فهى تشكل أحكاما كلية تتحرك صوب إفعل ولا تفعل ، ولكن فى الفعل الممتد المتراكم ، فإذا كان الفقه يهتم بالأفعال الإنسانية الجزئية ، فإن السنة تهتم بالأفعال الإنسانية الكلية الممتدة ، وتظل العلاقة التراكمية ، والتدرجية بين الفعل الجزئى والفعل الحضارى الممتد أكيدة تتطلب مزيدا من البحث والتقصى .

السنن : لبنة في مدخل القيم كمدخل منهجي :- كما عهدنا فى سياق هذه الدراسة التحليلية فإن " السنن " هى حقيقة ضمن مدخل القيم كمدخل منهجى ، السنن تحدد عناصر الفاعلية الحضارية ، وبما تضفى على الأفعال والرؤي والحركة

والتصورات قيمة ، وتعنى أن الإنسان يحرك طاقاته ضمن حقائق ومساحات السببية خروجا من أوهام العبثية أو المصادفة ومساحات الخرافة ، الاسطورية ، السنن تحرك الأفعال ضمن قيم تشكل جوهر الفعل ، أو قيمة مضافة إليه ، إن القيمة والسنة تبرزان من مشكاة الثبات والكليات والاضطراد ، وحرص الإنسان عليها ضمن أصول الفاعلية والكليات الحاضنة للفعل الحضارى .

إن للسنن وفق هذا المدخل قيمة فى البنية المعرفية والمنهجية والتحليلية للفعل الحضارى كما أن السنن فى ذاتها قيمة ، بما تعبر عنه من إمكانات تبحث فى قيمة الفعل الحضارى وتأثيراته وتراكمه ، فبين قيمة السنن والسنن كقيمة ، عناصر وصل وتفاعل تجعلها أهم قسمات القيم كمدخل وإطار مرجع (٣٣٧) .

إن السنن تتعلق بالتحريك بالفعل الحضاري بكل التفاعلات فيها بين الساحة الحضارية الممتدة لتشمل الآفاق الكونية ، والإنسان الفرد بكل دخائله النفسية والسلوك المترتب عليها ، والاجتماع والجماعة والمجتمع بما يمثله من مواقف ورؤى وممارسات ، والتاريخ بما يمثله من ذاكرة للفعل الحضارى وامتداداه لتحقيق معاني العبرة بالحدث ، والاعتبار فى الحركة ، والعبور نحو عناصر الفاعلية والتمكين (٣٣٨) .

السنن فى حقيقتها تتماثل مع عناصر الرؤية العقدية لأنها من مشكاة واحدة إنها تتعلق برؤى تفسيرية وتحليلية " للكون والإنسان والحياة " ، رؤية للعالم تعبر عن أصول المنهج وعيا وسعيا ، والسنن هى القاضية والحاكمة بشرطيتها فتحدد ارتباط الشرعة بالمنهاج " لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا " (٣٣٩) ، وهى من عناصر التكليف الكلي لا الجزئى ، ومن أصول نظرية الحكم لا فى الفقه الحكمى ، ولكن فى أصول الفقه الحضاري ، وبين كليات القواعد الكلية ، وكليات السنن تعلق ، فى إطار محددات الفعل وكذلك مسيرته وسيرورته وتطوره ومآلاته ، والسنن فى ذاتها حركة قيم تتعلق بالتوحيد وسنن التزكية ، وسنن العمران ، وهى فى النهاية حركة عدل "جزاء وفاقا " (٣٤٠) ، وحركة اختيار وإرادة ، وحركة مساواة إذا أنها لا تحابى أحدا ، وهى كذلك وعيا وسعيا مناط فاعلية الأمة وخيريتها ومكمن وسطيتها فلا تتحول إلى كثرة غثائية أو إلى قوم بور ، وهي مخ الحضارة ومسيرتها وعمرانها ، فللعمران سنن لا تتخلف ولا تتبدل ، كما أنها ترتبط بالمقاصد ، فإنه مع التأمل والتدبر فإن مجالات السنن هى مجالات المقاصد (٣٤١) .

★ **مشكلات حضارية : سنن الحركة والقوة والضعف والتقدم** : هل يمكن للأمة الإسلامية اليوم أن تتحول من حالة العجز والوهن إلى حالة الشهود الحضارى ؟ أى تسهم فى انتاج الحضارة ولا تكتفى بمجرد استهلاكها ؟ .. الاجابة بنعم

ولكن هذا النهوض لن يأتى بمعجزة ولن تحققه الأمانى ، وإنما للتقدم الحضارى قوانين وسنن إلهية عبرت عنها العديد من الآيات القرآنية ، ولكن المشلكة ان غالبية المسلمين يتعاملون بشكل سلبي مع هذه السنن ، فهم إما يجهلونها أو يغفلون عن آثارها أو يزيفونها !!

التفرقة بين أمرين هما : انتاج الحضارة ، واستهلاكها ، فانتاج الحضارة يعني ان لكل أمة مفهوما للعطاء الحضارى خاصا بها يستند الى مرجعيتها ومصدرها فى النظرة الى الانسان والكون والحياة ، وهذا المفهوم يشمل عدة جوانب ، منها ما ينصرف الى عالم الفكر ، ومنها ما يرتبط بالنظم ، ومنها ما يتلازم مع الحركة .

إن الحضارة فى الإسلام ، أو الحضور وفقا للمنظور الإسلامى هى شهادة على العالمين .. وهذه الشهادة ليست بالقول فقط وانما بالفعل والإنجاز أيضا ويرتبط هذه المفهوم للحضارة بمجموعة من المفاهيم الإسلامية الأخرى ومن أهمها : التكريم الإسلامى للانسان ، والتسخير الإلهى للنعم والمخلوقات ، والتدافع البشرى ، كما يرتبط بالمفهوم الاسلامي للحضارة بالسنن الإلهية التي عبر عنها القرآن الكريم ، والتى تحكم العقل الإنسانى ، حيث ترتبط كل حركة إنسانية بهذه السنن مثل سنن الاستخلاف ، سنن الابتلاء ، وسنن التغيير فضلا عن السنن التي تحكم عملية بناء النظم والمؤسسات، فلا شك أن كل هذه المفاهيم تؤصل المعني الإسلامي للحضارة (٣٤٢) .

إن الانسان المسلم يستطيع ، فى حال قوته ان يتفاعل مع هذه السنن فيستثمر كل مكوناتها ، بحيث يحدث فعلا حضاريا إيجابيا ، أما المسلم الواهن فيقف من هذه السنن مواقف متعددة هى فى جملتها مواقف سلبية لا تحقق الفعل الحضاري الإيجابى .

ويوضح هذه المواقف السلبية للتعامل مع السنن الالهية ، إن المسلم المعاصر يجهل فعل السنن أحيانا ، وفى أحيان اخرى يغفل عن أثرها ، وفى موقف ثالث يتعامل معها بضعف فلا تعطى له وفى موقف رابع يزيف هذه السنن .

ويأتى تزييف السنن عندما يزيف الانسان فهمه لها ، يحدث ذلك فى تعامله مع منتجات الحضارة المعاصرة حيث يتبنى فهما للسنن يؤدى به الى الركون الى استهلاك منتجات الحضارة لا انتاجها ، فيقول مثلا : إن الله تعالى قد سخر لنا الغرب بتقنياته وعالم اشيائه فهو ينتج ونحن نستهلك هذا الإنتاج ، وهذا الفهم بالطبع لا يمت بأى صلة لسنة التسخير التي تعبر عن التفاعل الخلاق مع الطبيعة لانتاج الحضارة أو التفاعل مع الجانب الحى منها .

أما مجرد تكديس عالم أشيائها فهو تزييف لسنة التسخير من جانب بعض الذين يفهمون السنن على غير معناها الحقيقى فيسوغون من خلال هذا الفهم الخاطئ كل مظاهر التخلف والإسراف والسفه فى التعامل مع الأشياء التقنية الآتية من حضارة الغرب .

والحضارة فى جوهرها هى عمارة الارض ، فالانسان مستخلف فيها ، والله تعالى أعطاه القدرة على العمل والانجاز لتحقيق هذا العمران ، ولكن البعض ينحرف فى حركته عن مقتضى هذه المفاهيم فينقلب بها الى القعود والكسل والسفه ، وقد ينحرف بمجاوزة الحد بالطغيان والقهر والسيطرة .

★ **محاولة تصنيفية للسنن : التوصيف – التصنيف – التوظيف** :– السنن وفق تصنيفاتها المختلفة تستوعب عناصر السياق الحضارى جملة

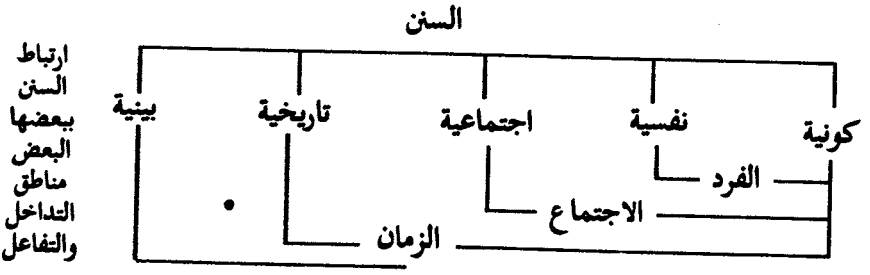

– فكل المجالات الحضارية وحركات الفعل الحضارى خاضعة لحقائق السنن وفعلها.

– وللسنن جملة من الأهداف أهمها الهدف التربوي والتعليمى .

– والسنن فى دراستها لابد من البحث عن :

منظومة السنن (**العلاقات المختلفة**) .

قدرات السنن (**التفعيل الوعي والسعى**) .

مجالات السنن وفعلها (**كل ما يستوعب عناصر الفعل الحضاري والقابلة للتفسير والتحليل والتقويم**) .

– أشباه السنن التى قد تختلط بها ، من التقاليد والعادات والأعراف وغيرها من الأمور ، والإلف ، ومتابعة الآباء ، وتوهم وجود السنن فى إطار غلبة الأمر الواقع ، والإستمرار التاريخى ، والاغترار بالأمانى أو بالمظاهر ، وهذه جميعا قد تكون

موضوعا للسنن ، ولكنها ليست بسنن ، وبعض الدراسات قد خلطت بين بعض الأوصاف والسنن ، أى بين السنن وموضوعاتها ومجالاتها .

- غالبا ما ارتبطت السنن بمعنيين مهمين يحددان الهدف والمنهج ، والثمرة.

* أما الهدف فهو الاعتبار الذى يوجه النظر إلى " سنة الأولين " .

* والمنهج الذى يشير إلى قدرات السير فى الأرض - النظر - التفكر - التدبر .

* وأصول تتبع العاقبة (**عاقبة المكذبين - عاقبة المتقين**) (٣٤٣) .

* الثمرة (**الهدف المنهج والأصول**) إنما تكمن فى ضرورات المعرفة وأصول الوعى كمقدمات لعناصر السعى .

- السنن ترتبط أيضا بالأصناف البشرية والنماذج ، وأنماط التفكير ، ومناهج التغيير والبحث فى هذه السياقات إنما يعني البحث فى استقرائها للعوالم المختلفة وباعتبارها مجالات ذات أهمية ضمن التعامل البحثى (**عالم الأفكار - الأشخاص - والأهداف**) .

- السنن تقوم بدور تفسيرى ضمن حقائق التباين فى المستوى الحضارى ، كما أنها توضح الأصول الدافعة لعملية الحراك الحضارى (**سنة التداول**) ، بل إن الحراك هنا ليس إلا سنة فى غاية الأهمية من الواجب الوقوف عند حدودها ودراسة متغيراتها ، والبحث في مآلاتها وآثارها (٣٤٤) .

- السنن عملية منهجية تحرك كل عناصر التفكير المنهجى المنظم فى الأمور والأحداث ، وهى تضاد عناصر أخرى مختلفة تحاول أن توهم على السنن وتعطل فعاليتها (٣٤٠) :-

* الصدفة تفريغ للمفهوم السننى وقدراته وتوجيهاته العلمية والمنهجية .

* العبثية حركة تضاد مفهوم السنن ، وتحيل العالم إلى تفسير عبثى .

* العدمية .

* الفوضوية .

* السنن ضد الحتميات الجبرية فهي لا تنافى عناصر الإرادة أو حركة الاختيار الإنسانى .

* الأسطورية والخرافة ضد التفسير والتفكير السنني والتفكير بهما ، وهما ليسا من العلم النافع ، ولكنها ليست ضد الغيب الذى يحدد مساحة القصور الإنسانى والتى

تقع فيها دائرة قابلة للكشف ، والإكتشاف الإنساني فى حركة سننية لابد من اعتبارها، الغيب كمفهوم ليس ضد السنن ، بل هو حافز لها خاصة فى جانب تحصيل الوعى والسعى .

* السنن ضد التفسير التجزيئى أو التفسيخى أو التشطيرى أو الواحدى .

– المنظور الحضارى يجعل من السنن أهم مباحثه الكبري التي تسهم فى فهم كل القضايا المتعلقة بالحضارة أو التابعة لها : البناء الحضارى ، البنية الحضارية ، المسيرة الحضارية ، القيم الحضارية ، الدفع والتدافع الحضاري ، التحدي الحضارى ، الابتلاء الحضارى ، التداول والحراك الحضاريين ، الفساد الحضارى والترف العمراني ،الطغيان والاستكبار الحضارى ، الصراط الحضاري ، العاقبة الحضارية ، الدورة التاريخية ، والتعاقب الحضارى ، الفاعلية الحضارية ، الإبدال الحضارى ، وشروط الاستبدال ، التمكين الحضارى ، الحركة الحضارية ، العقل الحضاري السلبى والإيجابى ، العمارة الحضارية ، الاستخلاف الحضاري والإنسانى، التداول الحضارى والانهيار الحضارى ، الإخفاق الحضارى ، عناصر التجدد الحضارى ، والقدرات الحضارية ، الرموز الحضارية ، الاستيعاب الحضارى ، التواصل الحضاري ، الحوار الحضارى ، التأسيس الحضارى ، الصراع الحضارى ، صدام الحضارات ، الحضارة الغالبة ، الحضارة المنتصرة ....الخ (٣٤٦) .

– السنن التحذيرية من أهم أنواع السنن وهى ترتبط بالكون والنفس والاجتماع والتاريخ ، بل مجمل السنن فيها ذلك الإطار الذى يحرك التفكير بمقلوب السنة ، أى أن قراءة السنة يجب أن تكون فى سياق الوعى والسعى الإيجابى فتسفر من حيث المآل والنتيجة ، وقراءة السنة فى سياق الغفلة أو الإلف أو التزييف أو التشويه أو التفريغ المضمونى أو الخلط بينها وبين ما يشتبه بها فى سياق فقدان مقتضيات الوعى ، وما يرتبط بذلك بافتقاد عناصر السعى الإيجابى وربما إلى عناصر السعى السلبي فيسفر ذلك من حيث المآل والنتيجة إلى حصيلة تعبر عن نفس شاكلة الفعل .

– وفى هذا السياق فإن هذه السنن التحذيرية سواء المباشرة ، أو بالدلالة المحركة إلى عكسها ، أو الدلالة المولدة لسنة تقع ضمن مضمونات التحذير أو ما يردفه ويوضحه .

وفى هذا السياق فإن دائرة السنن التحذيرية ، لا تشير إلى الفعل الجبرى أو الحتمى بل هي نوع من سنن التحذير ، بحيث توضح المعاني التي يجب أن يحذر منها **(الإنسان) (المؤمن)** ، وهى تشير إلى جملة من الخصائص الإنسانية ، إلا أنها

محكومة بسنن الفعل والتكرار والعادة والطبيعة ، من دون أن يعني ذلك تأييدا للفعل السنني ، فإن السنن التحذيرية يقع بنائها في الفطنة إلى المنهج الكامن في تحليل الفعل الحضاري [٣٤٧] :-

١- الفعل السلبي سيؤدي حتما إلى جملة من النتائج السلبية .

٢- أن الفطنة لسلبية الفعل ونتائجه لابد وأن تحرك عناصر [٣٤٨] :-

* اعتبار .

* تدبر العاقبة .

* الفعل الإيجابي .

٣- أن أول عناصر الفطنة في نطاق السنة التحذيرية إنما يحرك أصول التفكير بتجنب كل الأفعال المؤدية إلى الوقوع في براثن الفعل المؤدي إلى النتائج السلبية " قل هو من عند انفسكم " .

لا شك أن ذلك يحرك عناصر البحث في مناطق الضعف ، ومفاصل الوهن بحيث تؤتي عناصر التحذير آثارها المرجوة في عملية التحويل السنني من إطار السنة التحذيرية ، إلى سنة حركة التدبر والعاقبة ، إلى سنن التجنب للأفعال السلبية ، إلى سنن الحركة صوب الفعل الإيجابي وفق إمكاناته ومسهلاته .

والسنن التحذيرية هنا هي في مقام السنن التي تقوم بجملة من الوظائف المتساندة والمتكافلة : - فهي سنن مبيّنة ، وأيضا فهي سنن معرِّفة ، وسنن كاشفة لعناصر الذات الانسانية ، وسنن مرشدة إلى عناصر الفعل الإيجابي ضمن منظومة من الأفعال (**ما ينبغي عمله**) ، كما أنها تلفت النظر إلى جملة السنة الدالة على إمكانات الانحراف وقابلياته .

ووفق هذه الأصول المتعددة فإن الغرائز أوالعادات أو غيرها من أمور هي موضوع للسنن ولكن ليست هي في ذاتها سنن ، وإن الخلط بينها لا يقع ضمن أصول التفكير السنني [٣٤٩] .

- وضمن هذا السياق فإن السنن وضمن عناصر الحالات والعلاقات وتراكم الأفعال ضمن طريق معين يأتي ثباته في إطار " الجزاء من جنس العمل " ، ولكن يظل هناك فرصة ضمن سنة التغيير إلى تغيير الفعل فيتغير الجزاء ، إلا أن الواقع أن منطوق القاعدة لا يزال ساريا ، ولكن في قاعدة سنة التغيير ، ومن ثم علينا دائما أن نرى السنن ضمن أفعالها ونتائجها ضمن منظومة من العلاقات بالسنن الأخرى (**السنن المنظومة ومنظومة السنن**) [٣٥٠] .

والسنن ترتبط بالأفعال الحضارية سلبية كانت أم إيجابية :

سنن التحذير ، سنن التأصيل ، سنن التحريك ، سنن التفعيل ، سنن التشغيل وفى هذا السياق إن جملة هذه العمليات ، تؤصل عناصر الفعل الحضارى ومكناته ، إنها تحاول ترتيب عناصر الفعل ضمن حركات متتابعة بحيث يرتبط منها ما يرتبط بمناهج التفكير ، وبعضها يرتبط بأصول عمليات التغيير والتأصيل والتسيير والتدبير والتأثير والتمكين (٣٥١) .

- قد يتصور البعض أن السنن حينما لا تؤتى أكلها من خلال التقصير الإنسانى ، فإن ذلك إنما يعود إلى السنن وعملية (**الثبات والتغير**) ، فإن معرفة جهة الثبات فى السنن مهمة ، وكذلك معرفة جوانب التغيير ، ومعرفة أهم العوامل الحاجبة للتفاعل مع السنن مثل تغييب السنن أو تزييف السنن أو التعويل على أشباه السنن ، وغير ذلك من أمور قد لا تجعل الإنسان فى تمام تفاعله مع السنة أو تمام إدراكه لأصول الوعي بها.. إن هذه الأطر الحاجبة يمكن أن نسميها آفات السنن ، وهى غير الضغوط الحضارية التي من الممكن تحويلها ، آفات السنن والعبوديات المختلفة (**الشهوات - السلف - القوة - المادة**) ، تترك آثارها فى حجب الوعى والسعى بالسنن (٣٥٢) .

- المجال القيمى أيضا له سننه التي ترتبط به فإن للعدل سنن ، والمساواة لها سنن ، وكذلك الحرية والاختيار ، ولذا كان معنى تحرير الإنسان هو تخليصه من الأغلال ، لطالما كان ذلك عملية تشير إلى فعل حضارى لابد أن يحتكم إلى السنن للوصول إلى مقصود الحرية والاختيار وبما يحقق سنن الفطرة مستثمراً إمكاناتها التي هي تفاعل وانفعال وعمل بناء " وتلك هى مقومات الحركة الحضارية " (٣٥٣) .

- أن الظواهر التي تحكمها السنن يجب ألا تختلط بالسنن أو فعلها ، وهذه من الأمور المنهجية التي نعتبرها غاية فى الأهمية ضمن التعرف على السنن والفعل المتعلق بها ونتائجها ، (**الظواهر السننية**) غير السنن .

- "قل كل يعمل على شاكلته" (٣٥٤) ، إن هذه الأطر السننية ، إنما هى تعبير عن السياقات السننية والتي تشير إلى أصول ومنهج للتفكير ، فيما يحدث ويتراكم من أفعال حضارية إيجابية أو سلبية ، يكمل هذا السياق "قل : هو من عند انفسكم" (٣٥٥) إنه لفت للنظر إلى منهجية تحليل وتفسير وتقويم لعناصر الفعل الإنساني الحضارى ، ويشير إلى مناطق بحثية يجب التوجه إليها ، وتحكم عناصر الصلة بين الداخل والخارج ، والذات والغير (٣٥٦) .

– سنن القابليات هى أهم السنن التي يجب أن تظل فى نسق تفكير الإنسان ، إنها تحرك عناصر تفكير يبحث فى القابليات قبل عناصر التأثير ، والتي تعطى الأصول لبقاء جملة التأثيرات أو الأفعال غير المرغوبة ، والتي تؤثر سلبيا على الفعل الحضارى الإيجابى فتشله أو تحوله أو تعوقه ، أو تؤثر جملة على الكيان الحضارى ذاته فتصيبه بالضعف والوهن المؤثر الذى يخلق بدوره عناصر قابليات جديدة تكون تعبير عن إحكام حلقة القابليات (**القوم البور**) ، [٣٥٧] ترسخ جملة الأفعال السببية ،تحويل الإيجابى لسلبي ، تحريك الإمكانات فى سياق الهدر ، كل ذلك يقع ضمن سنن القابليات [٣٥٨] بما يعطى عناصر تحفظ حول (**التفكير المؤامرة**) [٣٥٩] (**وعناصر معادلة الخروج**) [٣٦٠] .

– إن هناك من السنن الواصفة الثابتة لكل فعل إنسانى حضارى من هذه السنن سنة الإبتلاء التي تحرك إطار منظومة متكاملة من السنن ، وقابليات عالم الأشياء (**النعم**) للإبتلاء – ليبلوكم فيما آتاكم " ، والتغيير ضمن هذه السنن كما سبقت الإشارة ، وكذلك سنة الاختلاف فى أصل المخلوقات ، بحيث أن استثمار السنة فى معنى الاختلاف يحول المفهوم إلى معني وظيفى أو استثمار كل مكنونات القوة ، والبعض بفعل القابليات يمكن أن يتحول بالفعل (**الاختلاف**) إلى حركة ضعف تودى إلى (**الخلاف والتنازع والتدابر**) وغير ذلك من عمليات أو ما فى حكمها [٣٦١] .

– من أهم العناصر التي تحجب السنة فعلا وتفاعلا مع الانسان هو افتراض العبثية في الوجود أو فى الفعل أو فى كل متعلقات الوجود ذلك أن هذا التصور يحرك "عمل بلا مبدأ" أو "عمل بلا منهج" أو "عمل بلا هدف" أو قد يجمع بين المستويات الثلاث ، ليحرك كل أصول البيئة تصورا وحركة .

– ويعتبر ذروة العبث فى التفكير وفى الفعل هو القضية الخاصة باختلال الموازين ، وهى من أهم الآفات الحضارية التي تفسر حركة الذات الإنسانية فتفسر ما تصنعه أو تقيمه "قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً .... " [٣٦٢] .

– والسعى هنا حركة حضارية لا يمكن وصفها بالسلب والإيجاب إلا من خلال مقصودها . إلا أنها تشير وفق معانيها وأصولها المعجمية واللغوية أن السعى حركة تكرارية تراتبية ، مقصودة يبدو ذلك فى معنى الكلمة تمييزا لها عن عناصر " العمل " ، السعى دأب فى الحركة وإصرار عليها ، ودوام فى الفعل ، كما تؤكد أنها حركة إلى الأمام بقصد الحصول على شئ أو بلوغه أو اغتنامه أو تحقيق وجوده [٣٦٣] .

- إن للفساد سننا ، وللتوهم سننا ، وللضلال سننا ، كل ذلك يحرك عناصر الوهم "وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا "[٣٦٤] ، وفى هذا السياق ترتبط العوامل الحاجبة بعناصر الزخرف الحضاري فهي من أهم الآفات الحضارية الحاجبة ، كذلك فإن من الآفات الحضارية اعتقادُهم الفاعلية ، وكذلك ظاهرة العمل الهباء [٣٦٥] .

- إن من أهم عناصر ارتباط السنن ارتباطها بسياق الإطار التفكيرى ، وما يؤكد تأثيرها ضمن البنية المعرفية .

* ذلك أن السنن تحقق أصول عملية التفكير والتدبر والنظر والاعتبار باعتبارها عمليات أولية تمكن لأصول هذه العمليات العقلية وإعلاء شأنها وفقا لوظائفها وتأثيراتها [٣٦٦] .

* أن النهج السننى يعبر فى مكنونه ، ويستند فى إبتدائه ، ويحرك عناصر الفاعلية فيه ما يعكسه من تصور كلى للحياة ، وهو نهج يقوم فى هذا السياق على منهج تفكير وأصول معرفية يرتفع فيها العقل فوق الجزئيات ، فهو من ثم يختص بالظواهر الكلية للوجود ومنها الظواهر الطبيعية (**الكونية**) والفردية (**النفسية**) والاجتماعية (**الاجتماع**) ذات التأثير المصيرى فى حياة الوجود الإنسانى .

* أن هذا النهج السننى ضمن عناصر صياغته وأصوله فى تكوينه المنظومي يقوم على عمليات تدريبية وتربوية ، ومن خلال النظر إلى الحياة (**تفاعلات - علاقات - ظروف وحالات**) من خلال الظواهر الكلية (**الانتظام - الاطراد - العموم**) البحث عن الجوهر الناموسى والقانونى ، بما يدفع إلى ضرورة تبني نظرة شمولية منتظمة الدرجات متدرجة الأطوار .

ومعنى هذا أنه ضمن هذا النهج فإنه يعبر عن تدريب على كيفية التفكير المنظم والمنهجى سواء فى البحث والتمحيص ، أم في المقابلة بين النتائج لاستخلاص القاعدة ، وإمكانات القياس بين الأحداث وتواترها ضمن عناصر منهجية لإدراجها على صعيد واحد ، إنها تفرض الجمع بين علوم الأشباه ، والنظائر ، وكذا علوم الفروق والخصائص وما يشير إليه ذلك من إمكانات للبحث فى عناصر الأشباه الكلية والفرون الكلية [٣٦٧] .

* أن طريقة النهج السننى تسهم فى بناء العقلية وإعادة تشكيلها بما يؤصل عناصر فاعلية حقيقية لا متوهمة ، ومن ثم فإن ذلك النهج ينبه الوعي ، فهو يجعله فى حضور فكري متفتح وبذلك يستنقذه من غفلة اللامبالاة وجمود الإلف .

* إن هذا النهج السننى فى رؤيته لجملة الظواهر الكلية إنما يصحح علاقة الإنسان بذاته فكرا وشعورا وإمكانات حضارية ، وبذلك يصبح كائناً حيا شاعرا بنفسه شعورا حرا ، واعيا لوجوده وعيا نقاداً ممحصا ، إنه يكون أصو ل الأوابة المنهجية ، ومناهج التحقق المنهجى والبحثى ، والتعرف على مفاصل النموذج وسماته الكلية والجوهرية .

– أن هذا النهج السننى يؤصل عناصر قدرات التحرير للإنسان من عناصر **الضغوط الحضارية** المتعددة ، الضغوط الحضارية قد تختلط بالآفات الحضارية الحاجبة لوعى وسعى التفاعل الإنسانى مع السنن ، الضغوط الحضارية على أنواع متعددة ، ووفقا لمعادلات الفعل والتفاعل الانسانى يمكن أن تؤثر هذه الضغوط ضمن مسارات سلبية (**ضغوط المانعية**) و(**الضغوط المفجرة**) و(**الضغوط المفرغة**) وجملة هذه الضغوط تشل الفعل الحضارى ، أو تجعله شظايا متناثرة ، أو تجعله خاويا من المغزى والمعنى ، والفعل والفاعلية ، والغرض والمقصود والمصلحة .

كما يمكن أن توثر هذه الضغوط ضمن مسارات إيجابية (**الضغوط الدافعة**) و(**الضغوط الرافعة**) و(**الضغوط الجامعة**) ، وجملة الضغوط تلك تؤدى ضمن مساراتها إلى الدافعية والتجدد فى الفعل الحضارى ، أو رافعة للفعل الحضارى ضمن مدارج الترقى والبناء والعمارة الحضارية ، أو تحرك أصول الضغط نحو التجميع لا التفجير ، والتلاحم والتماسك لا التجزؤ المفضى إلى حركة تشرذم وتشتت ، هذا التلاحم هو حركة إيجابية إما تحرك المسار ضمن دفع الضغوط ، أو مواجهة التحديات ضمن استجابات فاعلة .

فى هذا السياق ما الذى يحرك وجهة الضغوط إلى مساراتها السلبية وما الذى يدفعها إلى هذه المسارات الإيجابية ؟!

تساؤل يجد إجابة فى حقيقة السنن والوعى بجوهرها ، وعناصر فعلها ، وإدراك حقائقها ، وتوابعها ومآلاتها ومجالاتها وتأثيراتها المنظومية الشاملة ، فى استطراق الفعل السننى عملا وتماما وسيرة ومسيرة وصيرورة ، إن معادلة الوعي والسعى السننى هى التى توصل وتمكن من توجيه جملة الضغوط نحو الفعل الإيجابي ، الفاعلية المبتغاة والمقاصد الأصيلة والجوهرية ، إن وجود الضغوط الحضارية هو أمر لا فكاك منه ضمن عناصر الساحة الحضارية وتفاعلاتها ، وضمن المسيرة الحضارية بكل تنوعاتها وعلاقاتها وحالاتها وضمن تأثيراتها على الفاعلين الحضاريين وتفاوت عملية التأثير .

إن الضغوط الحضارية لازالت تفعل فعلها ضمن الظاهرة والقابلية لها (**هذه السنة القاضية**) التي لفت النظر لها مالك بن نبى ضمن مقولته الشهيرة المفتاحية (**الاستعمار والقابلية للاستعمار**) ، القابليات إنما تكمن فى عناصر طرائق التفكير وعمليات التغيير والتصور الإنساني لهذه العلميات وهذه القابليات ، تولد أنماطا سلوكية تشكل البيئة والوسط الملائم لعقليات متعددة تحرك الضغوط ضمن مساراتها السلبية ، ولكن الوعي بالقابليات والسنن الكفيلة بالتحكم فيها ، وتحريك القابليات نحو أصول الطاقات والقدرات إنما يؤصل مسارات التحريك الإيجابي والفاعلية (**كلا نمد هؤلاء وهؤلاء ... وما كان عطاء ربك محظوراً**) [٣٦٨] ، والضغوط الحضارية ضمن هذا المسار كثيرة الفئات ومتنوعة التأثيرات منها ما يتعلق بالتاريخ والماضى ، ومنها ما يتعلق بالحاضر والواقع ، ومنها ما يتعلق بالتدبر والمستقبل .

ويمكن تسكين الضغوط الحضارية (**المشتقة والفرعية والتابعة والمولدّة ، والضغوط البينية**) ضمن منظومة الضغوط الحادثة على الإنسان المسلم (**طرائق التفكير – مناهج التغير**) ، وإن الضغط ضمن هذه العناصر وتلك الرؤية يعبر عن ثنائية التدافع بين السلبى والإيجابى على المستوى الفردى والجماعى ، فترى الضغط ونقيضه (**وفق تأثيره**) .

ويطول بنا المقام لو أردنا أن نعدد جملة الضغوط الحضارية ، إلا أن هذه الضغوط فى تعلقها بالواقع ، ومع الإمكانات التى تجزأ الواقع إلى مجالات رئيسية فى مجمل الحياة الحضارية ، فإن من الضغوط الحضارية من حيث تجلياتها ما يرتبط بمجال دون آخر ، بل ربما يتجلي ضغط (**التاريخ والحاضر والمستقبل**) ضمن تنويعات مختلفة فى سياق المجال الحضاري المتعلق بجملة الأفعال والتعاملات ضمن مجال العلاقات الدولية والتعامل الدولى ، وذلك فى سياق النماذج والأمثلة التي يمكن الإشارة إليها فى هذا المقام ، وربما نشير إلى هذه النقطة ضمن تعلق السنن بالتعامل الدولى وحركته ، التى غالبا ما تتعلق بالضغوط الحضارية بفهم السنن وفعلها (**الوعي والسعى**) ، وغالبا ما تقترن هذه الضغوط بالتنازع بين أحوال القوة والضعف ، العزة والوهن ، الغثائية والتمكين ، وفى ظل هذه الضغوط قد يتحرك الإنسان إلى إعفاء نفسه من التقصير فيركن إلى هذه الضغوط التي تبرر عجزه عن الفعل وقعوده عن الحركة والفاعلية ، إن التعرف منذالبداية أن لكل أمر وكل فعل حضارى سننه الشرطية القاضية والحاكمة هي من أوليات عناصر التفكير والتدبير ، وأن أحوال الضعف والقوة هي أحوال نتيجة تحصيل البشر وتفاعلهم مع السنن (**قل هو من عند أنفسكم**) ، إن النظر إلى سنن الضعف والتجزئة والتدهور عمليات بعضها من بعض . والاعتبار

والنظر إلى الساحة التاريخية الممتدة والتي تشتمل علي أفعال حضارية متنوعة فنتعرف على سننها ، خاصة أن اكتمال الحدث (**وقائع ونتائج**) يشكل بحق معملاً تجريبيا مهما للتفكير والبحث والتدبير والاعتبار ، باعتبارها جميعا ضمن عناصر تفكير منهجي ممتد ومتراكم .

السنن بهذا تعبر عن نظرة شاملة كلية ممتدة تمتد عبر الزمن وعبر المكان وعبر عالم الأحداث المتنوع وتفاعلاته ، وعبر العلاقات بأطرافها المختلفة ومستوياتها المتعددة ، إن الوعي بالضغوط الحضارية يحرك عناصر حافزة لفهم السنن وتأثيراتها ، وينفي كل العناصر التي تحجب فهم السنن والوعي بها والسعى من خلالها .

– إن السنن ضمن منظومة كلية لا تزال تؤصل عناصر الإشتراك بين تصنيفات السنن المختلفة تلك السنن الإلهية المتعلقة منها بالمجال الكوني الطبيعى ، أو المجال الحياتي البشرى . وفى هذا السياق تلفت هذه السنن إلى ضرورات التفكير فى عناصر العام والخاص المشترك والمتمايز ، المختلف والمؤتلف ، الثابت والمتغير ، وهذا ولا شك يشير إلى عناصر اشتراك شديدة الأهمية فى النسق المعرفى ، وفى تكوين عناصر البنية المعرفية ، إن الوجود المادى للحياة الإنسانية فى ظواهره الكبري لا يجوز عرضه باعتباره ظواهر مادية جامدة ، ولكنها الحياة بنظامها وتلقائيتها ، وهى تلفت النظر إلى أصول الإشتراك الحيوى العام المتمثل على الأقل فى اربعة أصول كبرى [٣٦٩] :–

أولاً : الحركة العامة للظواهر الكونية والحيوية .

ثانياً : منطقية ترتيب الظواهر .

ثالثاً : نوعية الحياة وحركتها داخل كل ظاهرة .

رابعاً : الوحدة العضوية بين الظواهر .

بهذا المنطق فإن التوجه السننى ضمن تصنيفات لا يزال يحتفظ للعقل بمجاله الخاص الذى خُلق له ، وهو الوجود المادى وتحتفظ له بحيوية النظر والقدرة علي التصور من استثمار الظواهر الكونية استثمارا ماديا يمد الإنسان بأسباب جديدة لحياته الحضارية بوجه عام ، يتضح ذلك فى توجيه النظر الإنساني إلى الظواهر الكونية " وله إختلاف الليل والنهار ، أفلا تعقلون " [٣٧٠] إنما تحرك عناصر الفعل والتفاعل بين الظاهرتين المتكاملتين ، إن معني هذا أنها تضع العقل على الحدود المادية الكلية لوجوده ، كما تضعه فى نفس الآن داخل هذه الحدود ، هذا التعقل الكوني بفعل السنن يحرك عناصر القدرات والمجال العقلى من الظواهر المادية فهو لا يقتصر عليها ، ولكن السنن تنقل أصول هذا التعقل إلى الظواهر الإنسانية ذات الفاعلية الحاسمة فى

بناء الفرد والمجتمع والعلاقة بينهما ، وأثر هذه العلاقة على البناء الحضاري للأمة ، هذه الظواهر الإنسانية من مهام العقل ووظيفة التعقل والوعي السنني ، إن الاختلاف كظاهرة كونية طبيعية "وخلق كل شئ فقدره تقديراً " تسوق التفكير السنني الإنساني إلى الاختلاف كسنة بشرية ، وإن الاختلاف الكوني **(إنا كل شئ خلقناه بقدر)** (٣٧١) ، هو اختلاف وظيفي يحرك عناصر الاختلاف نحو جوهر الائتلاف ، كذلك يؤدى ذلك إلى جوهر الانتظام الكوني في حركة كونية منسجمة ، إن هذا يحيل نفس هذه النظرة الوظيفية إلى الفعل الإنساني وأهم سمة له المتعلقة بالاختلاف المفضى إلى أصول الائتلاف الدافع إلى عمليات التعاون الإنسانى .

ومن الصور الأساسية التي هي موضع التبصر العقلى ووزنها بميزان التعقل ، وتطبيق أصول الوعي السننى ، هى جملة الظواهر التاريخية الرئيسية والمحددة تحديدا كليا "، أفلم يسيروا في الارض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ولدار الآخرة خير للذين اتقوا أفلا تعقلون " . (٣٧٢) .

إن هذه الآية تلفت الإنسان إلى الماضى أو التاريخ بعامة ، تاريخ الحضارة .. تاريخ الأحداث الإنسانية .. ، فللماضي خطورته ، من ناحية انه يسري فى الحاضر ويؤثر فيه ويضغط عليه ضغوطا على أنحاء مختلفة لها آثارها .. فالنظرة العقلية هنا ضمن النهج السننى نظرة كيفية فى العاقبة ، وكلمة العاقبة تعطى دلالات الضعف والا نحلال الحضارى واختلال موازين القيم بين الطبقات والجماعات حتى ضاع الفرد وعطبت مباديء التآصر الإنساني : وهنا يفرض النظر الكيفي في العاقبة ، التأمل الدقيق فى العلل الكامنة للأحداث ، والتدبر الدقيق لحركة كل علة ومسارها وتضافرها مع العلل الأخري فى تفجير الأحداث وصنع الوقائع ، ولذلك فإن النظر العقلى الكيفى ، والوعي السننى يعني تتبع الأحداث بظواهرها الاجتماعية والحضارية حتي ينابيعها الاولى (٣٧٣) ..

– فى ظل هذا التصور فإن السنن والوعي بها ، يتطلب الوعي بجملة العناصر التي تشير إلى القوانين الأساسية الدالة على السنن ومسيرتها ، والشروط المؤدية إلى فعلها ضمن قضائها على الفعل الحضاري الإنسانى ، والموانع التي تشكل الآفات وهى أهمها ، والحواجب كعنصر ثانٍ ، والضغوط وفق قابليات معينة كعنصر ثالث .

– إن الوعي السننى يقوم بدوره فى تأصيل أحد مستويات هذا الوعي ، وهو الوعي التاريخى فضرورات التدبر للظواهر الاجتماعية ، ومقومات البناء الحضارى تدبرا

علميا يشير إلى وجوب تدبر التاريخ كذلك تدبرا علميا فنخضعه للبحث العلمي حيث نستخلص من ظواهره وتتابع أطواره ، القوانين التي تتحكم فى حركته وتدافع أحداثه ، والتي يمكن بواسطتها أى بواسطة هذه القوانين - ترجيح احتمالات الضرر وما قد يسفر عنه .

وعلى هذا فإن هذه الرؤية تسهم فى تأصيل ثلاثة أمور عظيمة بالنسبة للإنسان ووجوده الحضاري وبالنسبة لتفسير التاريخ وفلسفة أحداثه .. وهى :

أولا : تربية الوعي التاريخى وإذكاؤه فى ضمير الإنسان وفكره ..

ثانيا : دعوة الإنسان إلى دراسة التاريخ دراسة علمية قائمة على أساس القواعد الرئيسية التي تتحكم فى حركة التاريخ ..

ثالثا : دعوة الإنسان إلى معاناة الأحداث التاريخية معاناة وجودية كأنه يحياها ، ويعالج أحداثها حتي يتمكن من تصور التاريخ وفهمه وتفسيره ..

ومنهاجية الوعى السننى فى المجال التاريخى تقوم على اصطناع ثلاث طرائق متكاملة :

- طريقة العرض القصصى أو الرواية التاريخية .
- طريقة التعليل الحضارى للظواهر التاريخية الرئيسية .
- طريقةالعرض الوثائقى ونقصد بذلك الآثار التى خلفتها الحضارات السابقة .

وتحرك هذه الطرائق جملة من الآليات المهمة فى بناء النماذج منها ما هو فكرى يتضمن جملة من السنن الكامنة فيه ، أو النموذج التاريخى ، أو النموذج المستنبط من مثل ، ونموذج الأمثال غاية فى الأهمية لتنوع طرائقه فى لفت النظر للوعى السننى ، ورؤية السنن فى فاعلياتها الكونية والبشرية والتاريخية ، وذلك ضمن أمثلة متحققة بالواقع فى نقل عناصر مفاهيم بصرية توجب ترسيخ الوعى السننى **(واستطراقه في المجالات المختلفة)** .

- والسنن تشير إلى جملة من العمليات المنهجية بحيث تكون عقلية ذات وعى سننى تؤكد أشكال مختلفة لتحقيق هذا الوعي من خلال طرائق تؤسس السنة والوعى بها من " سنن **(التقابل)** وسنن **(التفاعل)** ، وسنن **(التناظر والتقارب)** وسنن **(التمايز والفوارق)** ، وسنن **(التواصل)** بين النماذج الحضارية المختلفة ، إضافة إلى البحث المنهجى إبتداء فى معنى السنة الكامنة فى السيرة **(الرسل)** ، ومناهج مناقضة السنة بكثير من العناصر وأهمها على الإطلاق **(الأبائية)** التي تختلط بالسنة ذاتها [٣٧٤] .

والسنن كعملية منهجية تتعلق بعناصر تجريبية والنظر فى التاريخ كمعمل تجارب يحقق مقصود الاعتبار والعبرة فالسير سير غاية (**التعرف علي العاقبة**) وسير عناية (**النظر والفحص**) ، والنظر هنا عملية تجنب الفاعل الحضارى موقف الترقب والانتظار ، فبين النظر كمنهج والانتظار كطريقة لمواجهة الأحداث بون واسع ، فالوعى بالمحصلة أو العاقبة لا يعني انتظارها .

- ومن أهم أصول التكوين المنهجى النابع عن السنن هو الشك النقدى والذى يتضمن بدوره أربعة أمور أساسية تتطلب من الإنسان المراجعة :

* أن هناك خللا فى البناء الكلي للفكرة .

* أن هناك سببا أو مجموعة من الأسباب تضافرت على إحداث الخلل وإبعاد الفكرة (**أو الوعى السننى**) عن الصواب .

* أن الطريقة التي اتبعها صاحب الفكرة فى تمحيص الحقائق لم تكن منطقية **(منهجية)** .

* أن الزاوية التي نظر منها صاحب الفكرة إلى فكرته كانت ذاتية مضللة .

وتكاد هذه الاسباب الأربعة تلخص الموقف النقدى العام الذى يصطنعه جمهرة الناس فى ظل هذا التصور ، فإن السنة إذ تشير إلى أصول منهج نظر ، فإنها فى ذاتها تتطلب أو تستلزم منهجا للنظر يتعرف عليها ، ويستنبط أنواعها وغير ذلك من أمور حول السنن وطرائق التعامل معها .

والتعرف على منهج النظر يتطلب التعرف على مضاداته أو عوائقه والذى قد يتمثل فى عناصر الكبر النقدى - إن جاز هذا التعبير ، يطمس الحقائق فى نفس صاحبه ويجعله يوجه فكره وإحساسه فى التماس أدنى غُلالة يمكن أن تزهق الحق وتشكك فيه : فهو من ثم يروج لشبهاته بمختلف الأسانيد والبيانات التي يعتسفها على غير وجهها ويكرهها على غير منطقها ، تمويها ومخادعة لأعين الناس فضلا عن عقولهم .

* ضمن هذا السياق علينا أن نتدبر لكل سنن أطرها ومجالاتها ، فهناك سنن الخلق ، وسنن الحركة ، وسنن التصريف ، وسنن الخصائص المشتركة ، وسنن النماء والتكاثر ، وإنها عمليات مهمة تؤصل نفسها كمجالات سننية وتولد عناصر سنن قاضية ذات أصول وذات فروع (٣٧٥) .

* يتبقى أن ننظر إلى السنن فى علاقات متنوعة ، هذه العلاقات تحرك عناصر النظر إلى السنن ضمن علاقات منظومية من جهة ، والنظر إلى السنن كحزمة كلية من جهة أخرى .

فالسنن تتفاعل ، وتتداخل ، وتتوافق ، وتتكامل وتتكافل ، وتستطرق أى أن اختلاف الأحوال ضمن امتدادات الفعل الحضاري تتحرك إلى سنن متتابعة تحكم وتتحكم بمراحل الفعل الحضارى ، التدرجية فى حد ذاتها سنة من سنن الفعل الحضارى الممتد ، وقد توقف سنة فعل أخري ، وحينما تقف الأولى تستأنف الثانية عملها كما أن السنن حينما تتفاعل (**سنة أو أكثر**) قد تولد سننا ثالثة من المهم التعرف عليها والوعي بها وعناصر فاعليتها وحركتها ، كما أن هناك من السنن ما تلفت النظر إلى حالات الانتقال من سنة فتلفت الانتباه إلى سنة أخرى .

وواقع الأمر أن عدم فهم باب العلاقات بين السنن قد أدى إلى تصور البعض إلى الحديث عن عدم مقدرة مدخل السنن فى إمكاناته التحليلية والتفسيرية ، والواقع أن الأولى بالإنسان أو الباحث فيها أن يتهم نفسه بالقصور فى فهم السنة ومجال فعلها ، وطاقة فعلها ، فضلا عن علاقاتها المتنوعة ، او تراتب وتتابع تأثيراتها ، أكثر مما يتهم السنة بالتخلف أو بعدم المقدرة التفسيرية .

إن حالة الإرتياب من ناحية والاستناد إلى عدم تبدل وتحول السنن فى الفعل والفاعلية والتأثير ، يجب أن يولد حالة بحثية تعيد النظر مرة أخري لعلها لم تدرك شيئا مهما أو أهملت مفصلا أساسيا فى فهم السنن ذاتها أو فعلها وتأثيراتها [٣٧٦] .

السنن ودراسة العلاقات الدولية والتعامل الدولي في الرؤية الإسلامية : مقدمات وتأصيل منهجي : التعامل الدولى وما يشير إليه من ضرورة قيام جملة من العلاقات المتنوعة والمتشابكة – بين العناصر الفاعلة والعاملة فيه ، هو مجال يشير بدوره إلى الفعل الحضارى كوحدة للتحليل بما يتضمن مواقف ، وعلاقات ، وحالات ، وقدرات وإمكانات ، وسياسات ، واستراتيجيات ، صحيح أن الفعل كلما اتسعت دائرته وازداد عدد الفاعلين بالإضافة إلى المؤثرين فيه صار أكثر تشابكا وتعقيدا ، وما يتطلبه ذلك من وصف دقيق وتحليل عميق وتفسير مركب ومتشابك ، ولكن نظن أن التفكير السنني فضلا أن أنه يدرب من يتفهم عناصره وجواهره ، ومكامن فعله وفعاليته ، ومقاصد هذا النهج ومراميه ، رابطا بين سنن الوعى المتعلقة بهذا التفكير ذاته ، وسنن السعى المترتبة على هذه السنن ، فإنه كذلك يحرك مجمل عناصر التحليل والتفسير المشيرة إلى قدرات للتعامل المنهجى أهمها [٣٧٧] :-

– **الفهم الكلى للظواهر** ، ذلك أن للربط بين الكلى والجزئي سننا من المهم التعرف عليها ، الفهم الكلى ينفى عناصر تصور تشطير الظاهرة ، أو تفسيخ لتكاملها ، أو تجزيئ فى الفهم أو الوصف أو التحليل أو التفسير ، وعمليات تسكين الجزء فى سياق الكل واندراجه فيه وفعله من خلاله ، كلها عمليات ترتبط بقوانين من المهم إدراكها .

- **الفهم السببي للظواهر** ، إن السنن والتفكير من خلالها تدفع المتعامل معها دفعا إلى نهج تفكير لا يهمل أصول التفكير السببى من غير إهمال لوجود دائرة الغيب من جهة ، وعناصر التحريك الإيمانى التي تردف الفهم السببى فتؤثر فى العطاء الإيجابى للسنن لذلك الإنسان المؤمن .

- **الفهم المتشابك للظواهر** ، السنن تشير إلى الإنسان ، والأفعال الحضارية المتعلقة بها إلى أن تشابك الظاهرة لا يمكن معالجته عن طريق السنن إلا فى سياق اعتبارها (**المنظومي**) ، السنن منظومة من المفردات تتحرك فى شكل علاقات متنوعة ، تفعل فى الواقع من خلال الوعى بسياقاتها وتأثيراتها وتفاعلاتها ، تحريكها فى سياق ربما يولد سنن محركة ودافعة ، هذا التفكير السننى هو من أهم أنماط التفكير فى التعامل مع الظواهر المعقدة على النحو اللائق بها .

- **الفهم القياسي للسنن** ، إن السنن وفق تكويناتها ومنظوماتها وقدراتها التوليدية تحرك فى التعامل معها عناصر فهم تبحث عن " الجوهرى " فى الفعل الحضاري ، والعارض منه ، عن الثابت المحرك فى دائرة الفعل الحضاري ، والمتغير الحادث فيه إنها تحرك البحث عن " مفاصل الفعل الحضارى " المؤثرة فيه ، إن هذا البحث الذى يعطي القيمة لما نعنيه بالشرط ، الكامن والقاسم المشترك بين فعل الشرط وجواب الشرط ، إنه نهج يبحث فى الدائرة العميقة للفعل الحضارى (**العلل والاسباب**) وترابطها وتفاعليها على نحو يحرك كل عناصرالفاعلية الإيجابية .

- **الفهم التقويمي للسنن** ، وتعد هذه السمة لوصف هذا النهج السنني من أهم السمات ، فإن السنن من حيث تحركها نحو كل ما سبق ، تملك قدرات فى تقويم الأفعال الحضارية والسنن المرتبطة بها وفعل الإنسان بها ومعها ولها ، إنها تشير إلى مناطق قصور وتقصير ، وتحرك أصول مناهج نقدية للواقع وحركة للفاعلية بأفعالهم وعلاقاتهم وحالاتهم وسياساتهم ، هذا التقويم من أصول التفكير السنني ، وهو يتحرك بفعل الأمر القرآنى بالتدبر والاعتبار والتفكير والنظر ، كلها عناصر إذ تلفت إلى ضرورة رؤية الثابت والقانون العام فى دائرة عالم الأحداث فإنها تعتبر هذا التفكير والنظر والتدبر ليس خلوا من مقصد ، أو يمارسه الإنسان باعتباره عملا يقع فى دائرة الرياضة الذهنية أو الترف الفكري ، فإن هذا الربط الشرطى فى التفكير السببى وتحديد أصول التعامل مع المفاصل ، كل ذلك من الواجب أن يصب ضمن وظيفة أساسية ترتبط بكل هذه العمليات ، مقصودها الاعتبار ،للعبور من الفعل وبه إلى دائرة أكثر فهما ووعيا وسعيا بمقتضى السنة والمنظومة المرتبطة بها .

- **الفهم المستقبلي للسنن** : ذلك أن مفهوم الاعتبار كما يشير إلى معانى التقويم والتأصيل والبحث الإنساني والنظر المدقق والتدبر العميق ، فإنه يشير من ناحية أخري

إلى اصول التفكير ضمن دائرة النظر المستشرف إلى المستقبل ، إن السنن فى صيغتها الشرطية تتضمن كذلك وبفعل المقابلات والتفكير بدائرة الإنعكاس الشرطى ، إلى دائرة مهمة إذ تلعب السنن دورا تحذيرياً ، هذا الدور التحذيري ، لابد أن يؤتى كل آثاره بفعل عناصر الرشد الإنسانى ، فيكون التدبر فعلا مستقبليا يقدر للفعل عواقبه ، ويبحث عن سننة الفاعلة ، السنن التحذيرية الكامنة ضمن السنن الشرطية وسنن التفكير ، وسنن التغيير ، وسنن التأثير ، وسنن التدبير كلها سنن تتحدد فى ضوء عناصر العبرة والاعتبار ، والمقاصد والأهداف فتحرك عناصر التفكير المستقبلى لا بشأن أنه يستند فقط على الإيمان بالغيب ، ولكن باعتباره ضرورة إنسانية تعبر عن كمالات التفكير الإنسانى لمقصود التفكير الراشد والتدبر والاعتبار ، فإن النظر فى **(عواقب الأمور) (واعتبار المآل) (وأفعال التمكين)** كلها عناصر تردف فكرة المستقبل .

ضمن سياقات هذا المستوى من مستويات "مدخل القيم" وبما يشكله كإطار مرجع ، فإنه لا يتصور بأى حال فعلا دوليا يملك قدر من التواتر والتكرار بحيث يدخل ضمن الأفعال الحضارية الممتدة ، لا يتصور هذا الفعل إلا وارتبط بالسنن الفاعلة فيه سواء أكان هذا الفعل يعبر عن " حالة " أو " موقف " أو " سياسة " أو " استراتيجية " .

وضمن هذا التصور فإن بحثا فى العلاقات الدولية فى الإسلام يولى عناصر التطور التاريخي كمجال بحثي ضمن اهتمامات هذا المشروع إنما يحرك إمكانات دراسة هذا التاريخ ضمن مسارات كلية ونماذج تاريخية ممتدة ، كان لها رؤاها ، وحركتها ، ومواقفها فضلا عن حالاتها ، بحيث يمكن تفسير هذه التباينات فى أحوال القوة والضعف ضمن السنن المرتبطة بهذه الأحوال على تفاوتها وعلى تداخلها ، السنن تحرك عناصر رصد تاريخى يركز على المفاصل التاريخية الكبري ، بحيث يمكن الإشارة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى هذا النهج السننى فى تفسير تلك الامتدادات والنماذج التاريخية .

وضمن هذا التصور يمكن دراسة عوامل الفساد المؤدية للإنهيار وعوامل الاصلاح المؤدية إلى الحركة الفاعلة ، وكذلك سبل تحصيل القوة ، وقدرات التحدى والمواجهة كما أنها تشير كذلك إلى سنن التفرق والوحدة ضمن هذه السياقات التاريخية (٢٧٨) .

وضمن هذا السياق يبدو لنا أن انهيار الحضارات والأمم وقيامها تعتبر من أهم الموضوعات البحثية فى سياق العلاقات الدولية سواء تم دراستها ضمن السياقات والنماذج التاريخية ، أو دراسات انهيار وقيام الدول العظمي ، ذلك أن النهج السننى لا يقتصر على الدائرة التاريخية ، بل يتعدى ذلك لدراسة المعاصر من تلك العلاقات والظواهر المتعلقة بالتغيرات الكبري ضمن مسارات العلاقات الدولية والتعامل الدولى .

هذا المنظور السنني كأساس من أسس المنظور الحضارى يمكن أن يحرك عناصربحث سواء اتخذت شكلا تحليليا (**بول كيندى سقوط وقيام الدول الكبري**) أو سياقا فلسفيا لحركة التاريخ مثل (**اشبنجلر ودراسته عن تدهور الغرب**) (٣٧٩) .

وما تتركه تلك الرؤى على تصور حقل العلاقات الدولية فى سياق المنظور الحضارى أو الدراسات النقدية للنظام الدولى ضمن سياقات متنوعة توظف المادة الفلسفية والتحليلية لتكوين عناصر الرؤية النقدية من مثل (**حفار القبور لجارودى**) (٣٨٠) ، وكثير من الدراسات التي تمثل أفكارا تؤثر على نحو مباشر أو غير مباشر فى تصور هذا الحقل وأجندته البحثية فى إطار نظرة النهج السنني ، الذى يزكي عناصر رؤية نقدية تقويمية ، كما أنه يشير إلي أهمية الدراسات المستقبلية على طريقته فى سياق عناصر السنن الشرطية الحاكمة ، والتي تعطى إمكانات بحثية ضمن حلقات الزمن المترابطة سواء ما تعلق منها بحقل العلاقات الدولية فى الماضى أو الحاضر أو المستقبل ، بل إن هذا النهج السنني يجعل من البحث فى ذاكرة الحدث عنصرا أساسياً لفهم الواقع والانطلاق منه لاحتمالات المستقبل من منظور سنني ، إن كل أمر يتحقق فى سياق الأفعال الحضارية ومنها (**الفعل الدولى**) تحركه عناصر شرطية إذا ما تحققت أو توافرت بدت الاستجابة ضمن هذه الشروط التي تتحكم بالفعل ، بل إن هذا لا يقتصر ضمن رؤية نقدية لعناصر التعامل الدولى فى سياق العلاقات مع الغرب وحضارته وأممه ، ولكنه يمتد إلى دراسة التكوينات الاسلامية والتي تحكمت بها سنن الضعف حتي صارت موضوعا للتعامل الدولي لا فاعلا يمكن إسناد عناصر الفاعلية له ، هذه الكتابات يمكن أن تشير إلى ذلك ضمن فلسفة التاريخ والذى اتخذ عنوانا له " لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم ؟ " (٣٨١) أو الحديث عن عوامل ضعف المسلمين ؟! أو اتخذ ذلك شكل الدراسات التي تقوم على دراسة مكانة العرب فى حقل العلاقات الدولية فى سياقات تحليلية نقدية ، ولا شك أن النهج السنني يوفر جملة من العناصر للقيام بدراسة من منظور حضارى تمكن من هذه الرؤية الكلية ضمن سنن انهيار الحضارات أو قيامها .

كما أن هذا التصور السنني يتيح إمكانات لدراسة القرارات التأسيسية والاستراتيجية (**القرارات الفاصلة والمفصلية**) وتأثيراتها الفاعلة فى مجال التعامل الدولى ، بحيث يمكننا دراسة جملة هذه القرارات سواء تعلقت بسياقات تاريخية أو معاصرة ضمن أصول المنهج السنني (٣٨٢) .

تبقى بعد ذلك الإشارة إلى أن الضغوط الحضارية كفكرة محورية ضمن عناصر النهج السنني لابد أن تترك تأثيراتها ، وبما يشير أن حقل العلاقات الدولية تتجلى فيه جملة من الضغوط الحضارية التي ترتبط بهذا المجال مثل ضغوط : الضعف والقوة ،

وضغوط التجزئة والتشرذم ، والضغوط المتعلقة بالنظرة التى تقوم على تزييف السنة فى الوعي التاريخي والمعاصر ، وباعتبار أن هذه العناصر الحاجبة من أهم مصادر الفعل الارتجالى غير المخطط .

ويبقى كواحد من أهم تأثيرات هذا النهج السننى أنه يشكل أهم عناصر تحفظ على كل التحليلات والتفسيرات والتقويمات القائمة على إعفاء التراث من المسئولية عن حال الضعف والغياب ضمن حقل العلاقات الدولية والتعامل الدولى ، فإن هذا التحليل السنني يصد كل عناصر التحليل الذى يركن إليه البعض ضمن التضمينات السيئة "لنظرية المؤامرة " ، والتي لا تهمل عناصر القابلية للمؤامرة من جهة ، كما لا تغفل الإشارة إلى عدم الأخذ بأسباب المواجهة والتحدي (٣٨٣) .

كذلك فإن التحليل السنني يشير إلى إمكانات الخروج من دائرة المفعولية فى حقل العلاقات الدولية إلى دائرة الفاعلية فى إطار تحقيق أسس هذه المعادلة التي تستند فى البدء على قاعدة من الإدارة السياسية والعدة ضمن تحويل إمكانات القوة إلى عناصر قدرة .

كذلك فإنها تشير ضمن هذا التحليل السنني إلى أن الظواهر السلبية التي تفت فى عضد الكيان العربى والكيانية الإسلامية خاصة التجزئة والتفرق إنما تحركها عناصر فهم سننى يركز على أبعاد القابليات لهذه العمليات ، وليس بإحالة ذلك على الاستعمار وسياساته الظاهرة والخفية فى هذا السياق ، والاستعمار فى أشكاله الجديدة والقديمة ، إن عناصر التجزئة البنيانية هى أهم قابليات الفعل الخارجي ، من دون تحميل أو إحالة ومن دون إعفاء الآخر من القيام بجملة من السياسات التى تشير إلى عناصر تربص تحقق مصالحه المتنوعة على مر الزمن .

وأخيرا فإن سياقات التبعية لا يمكن تفسيرها إلا ضمن عناصر تحكم حلقات التبعية وذلك ضمن البحث عن سنن التبعية والإبقاء عليها ، والاستمرار ضمن دوائرها المتعددة ، إن هذه التفسير السننى كما يشير إلى شروط البقاء ، يشير إلى شروط الخروج ، ولكن هذه الأمور ليست فقط على هذا النحو التبسيطى أو الاختزال ولكن ضمن سنن الآليات التي ترتبط بدورها بهذه الأطر السننية الكلية (٣٨٤) .

عمليات شديدة التعقيد والتشابك تفرض أن تعتبر هذا النهج السننى بالاعتبار اللائق فى علاقات تتعلق بحقل العلاقات الدولية وضمن عمليات تتعلق بالوصف والتحليل والتفسير والتقويم .

سنة التدافع وفهم حركه التعامل الدولي : مدخل للفهم ومقدمة للحركة : وهو مايؤدى إلى جملة علاقات «التدافع الحضارى» ، التدافع الحضارى حركة فعل ممتد ، إيجابيه مانعة لكل أنماط التخريب الكونى والجماعى والفردي ، ودافعة إلى تيسير وتحقيق كل الفاعليات الكونية بمقتضى التسخير للعمارة الحضارية الكونية والتيسير لها واستمرارها . وهى رافعة لكل عمل حضارى يشكل إضافة عمرانية إلى الكون فيه صلاحه وإصلاحه ، التدافع الحضارى تحريك للقدرات الإيجابية للإنسان واستثمار للمكنونات الكونية التسخيرية للحفاظ على شرط العمارة الكونية ، وهى التكريم الإنسانى الذى يضمن لتلك القدرات الإيجابية عملا عميقا ممتدا فى الزمان والمكان والإنسان ، فى عالم الافكار والأشياء والاشخاص والأحداث . والدفع عمل حضارى مفتوح للعودة بأطر التوازن الكونى والعدل فى العمارة الكونية إلى حقيقته وجوهره ، «إدفع بالتى هى أحسن» ، بحيث يجعل من حركة الدفع الحضارية غاية هادفة الى الإحسان الحضارى بكل تنوعاته ومجالاته ومن هنا تبدو حركة الدفع الحافظة لجملة العلاقات الدولية المتشابكة ، وحركة التعامل الدولى المساندة ، ووقائع العلاقات الخارجية المتفاعلة ، هى الأساس في منع عناصر التخريب والخراب الحضارى ، وفى المقابل تعمل على تشييد العمارة الكونية الحضارية كفعل إيجابى من جانب آخر (٣٨٥).

وعلاقات التدافع الحضارى حركة متنوعة الأشكال ، ممتدة الأهداف عالية القيمة فى الحفاظ والبناء ، تنوع هذه الحركة التى تأخذ شكل التحدى والمجابهة ، كما تأخذ شكل الحوار والتفاعل ، وتأخذ شكل التعاون البنّاء ، ومن ثم قيمة الحركة فى عملية التدافع تتعلق بمقصدها العام فى العمارة .

كيف تكون حركة التدافع الحضارى التى تتشكل في عناصر مجابهة وتحدي ، ورفض ، ومواجهة ضمن حركة العمران .. إن هذه الحركة تكون كذلك فيما لو كانت مواجهة حامية حافظة كحركة العمران من خراب يطولها مثل الفتنة ، الإفساد في الأرض ، الطغيان ، أو من ظلم مؤذن بخرابها ، وتشوهات كامنة تعتمل فى باطنها إنها مانعة من عناصر «الفتنة الحضارية» ، وتراكمها ، «حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » (القيومية) من تمام التوحيد الحافظ من عناصر الفتنة الحضارية ، أما تنازع سلطة الدين والقوة في عالم البشر إنما يحاول الانتقاص من أن يكون «الدين كله لله»(٣٨٦) وفق علاقات قيمة – قوة ، تحفظ للقوة قيمتها، وللقيمة قوتها وحجيتها .

إن مجابهة عناصر الطغيان الحضارى ، بكل صوره وإفرازاته في الاستكبار والاستغناء والاستئثارس والاستخفاف ، هو محاولة لرد معادلة التوازن الحضارى عن

طريق التدافع الحافظ ، لأن حال الطغيان ليس إلا استعمالا تكرارياً ومتراكما لعناصر القوة من غير سند ، بينما القيمة تحفظ الأصول فى الكتاب والمعيار فى «الميزان» والبينات الحضارية الكبرى ، التى كانت من مهمات الرسل الذين جاءوا بكل مايعمر الأرض ويضمن استمرار عمارتها (٣٨٧) .

معادلة العمران في مواجهة معادلة الطغيان ، وفلا شك أن ترك معادلة الطغيان ضمن مجالات العلاقات الدولية والتعامل الدولى والعلاقات الخارجية تفعل عملها وتراكم عملها من غير مجابهة يؤدى إلى نقيض العمران ، « لهدمت صوامع وبيع وصلوات » (٣٨٨) ، « لفسدت الأرض » (٣٨٩) ويحرك جملة الحركة فى هذه المجالات المتنوعة للحركة الحضارية فى طريق سلبى ، يشوه أصول هذه العلاقات وفروعها ، بحيث يكمن الظلم فى أشكالها وأساليبها ، ويحرك عناصر القوة الطاغية فى الحركة والعلاقات ، ويدجن أسس المصالح الاستئثارية وفق علاقات قوة وتبعية ، بما ينتج جملة من مظاهر الاستخفاف فى العلاقات السياسية الدولية . إنها تنتج نفس عناصر المعادلة الفرعونية فى التعامل الدولي من علاقات القوة والاستكبار . الرؤية العقدية تجعل من الاختلاف «سنة» ومن التعدد «حقيقة» ومن التعارف والتعايش «ضرورة» ومن التدافع «عملية» ، والتدافع كعملية حضارية ممتدة ومستمرة تنتج جملة من الأفعال الحضارية هى فى حقيقتها عملية جزئية ، تشكل فروعا لعملية التدافع إلا أنها بدورها تعبير عن سنن وأشكال من التعامل فى نفس الوقت ، واختلاف الأحوال الحضارية لايمنع من معنى السنة الحاكم لها علي اختلافها وتنوعها بل وتناقضها ، الحرب والقتال شكل من أشكال التدافع يُحكم جملة بالسنن الخاصه به . والتعاون والتعايش والتفاعل والعلائق التى يقتضيها حال السلم شكل من أشكال التدافع ، وفى الحالين تتداخل العلاقات وتتفاعل ضمن نماذج متنوعة يستغرقها الوصف القائل «بالتى هى أحسن» ، وفق أصول وضوابط شرعية مرعية من جانب ، وأحوال ونوازل وأحداث معتبرة من جانب آخر ، والاعتبار المستثمر لعناصر القدرات والإمكانات المتاحة بما يكون عناصر القوة وفق منطق العصر وتحصيل أصول القوة فيه من جانب ثالث (٣٩٠) .

الإنسان والفاعلية الحضارية : قيم الانسان وإنسان القيمة (مكونات الفعل الحضارى) كوحدة للتحليل :- يمكننا في هذا السياق إستكمال عناصر الرؤية للإنسان باعتباره فاعلا حضاريا تشكل حركة مع تراكمها واستمرارها ووعيها وتفاعلها فعلا حضاريا ممتدا ، وضمن هذا فإن هذه الرؤية ليست مجرد رؤية وصفية أو رصدية لقدرات أو فاعليات ذلك الإنسان فى المجال الحضارى ، ولكنها رؤية تبصيرية بكل معانى تحريك البصيرة ، تكون منظومة من البينات الحضارية ، وهذه الرؤية من خلال

معانى البصائر تحرك وتفعّل عمليات الانتقال من مجرد الوصف والرصد ، إلي محاولات التأصيل والتغيير والتقويم ، وبالجملة كل مايحدث ويصب ضمن دائرة التفعيل الحضارى .

فى هذا السياق نحن ننظر للفعل الحضارى ضمن هذا الاعتبار بأنه فعلا ليس بسيطا بل هو مركب ، متراكم ، مستمر ، ممتد ، عميق ، متفاعل ، متساند ، متداخل ، متنوع ، متوازى ، الحركة السلبية فيه (**فى التبصر بموانع الفعل الحضارى**) ، والحركة الإيجابية في استثمار مكنونات المسهلات ، الإمكانات التى تعظم عناصر الفعل الحضارى تأصيلا وتفعيلا وفاعلية وتمكينا ، في هذا السياق سنرى هذه الأسس والأصول باعتبارها قيم بالمعنى الواسع ، وسنن ، ومقاصد ، وشرعة وعقيدة وأمة وحضارة .

الانسان (الفاعل الحضارى)

↓

التكريم (شرط الفاعلية الحضارية)

↓

التسخير (المجال الحيوى للفعل الحضارى)

↓

الاستخلاف (قيمة الفعل الحضارى)

↓

الأمانة (منظور الفعل الحضارى)

↓

الاستجابة – العمارة (مقصود الفعل الحضارى)

↓

الابتلاء – الدفع (عمليات الفعل الحضارى)

↓

التمكين (تأصيل الفعل الحضارى)

↓

العزة (العقلية – الرؤية – العملية)

وفى مقابل كل ذلك تبدو عناصر الانحراف أو الغفلة عن السنن والتى تورث الفساد وتنتج القوم البور ، وتؤسس مناهج الوهن في التفكير والتدبير ، وتحرك عناصر سنة الإبدال والتبديل [٣٩١] .

★ **السنن وأصول الفعل الحضاري (مقدمة للتعامل الدولي)** : السنن تشتمل على جملة من الكليات المتفاعلة ، إذ تشير إلى منظومة من القوانين والنواميس التى تحكم الحركة الحضارية العامة ، وتشمل المجالات الحضارية المختلفة ، أى أنها تستوعب جملة الأفعال الحضارية فى امتدادها وتراكمها ، والتعامل الدولى يستغرق بدوره جملة أفعال حضارية يتفاعل فيها الداخل بالخارج والثابت بالمتغير ، وإذا قررنا أن التعامل الدولى فى الاسلام يشير الى أنساق متعددة نسق يمثل الأفكار التى تحكم التعامل الدولى فى جل تنوعاته ، ونسق يحدد عالم الخبرات التى تمثل تجليات هذا التعامل فى تفاعل مع عالم أفكار ، أخذان إعتبار الواقع بكل تنوعاته ومكنوناته التعامل الدولى تحكمه سنن متشابكة وما يتصور من سنن تحكم النفس يمكن أمتدادها إلى عناصر الاجتماع ، مهما اتسعت جنباته صحيح أن حراك السنن فى هذه الاحوال يجب أن يحرك معايير أكثر تعقيدا من حيث الكم والنوع ، إلا أن صلاحية السنة للتعميم تظل أمرا لايمكن إهداره في نطاق استثمار السنن فى إطار حركة ودوائر التعامل الدولى كلها .

إن سنن الطغيان على سبيل المثال فى النفس والمجتمع والتاريخ والإطار الدولى واحدة فالنفس الطاغية ، تولد علاقة طغيان اجتماعية وجماعية ، وحوادث التاريخ لاتخرج عن سنن الطغيان وتعميمها فى هذه المجالات المختلفة لحركة السنن وإعمالها فى الفرد والجماعة والمجتمع والإنسانية .

سنن التعامل الدولي ترتبط بدورها بجملة من المجالات والتعاملات والعلائق والمواقف والحوادث تعبر عن عناصر التنوع والاختلاف حسب مجالها (٣٩٢) .

السنن الإلهية

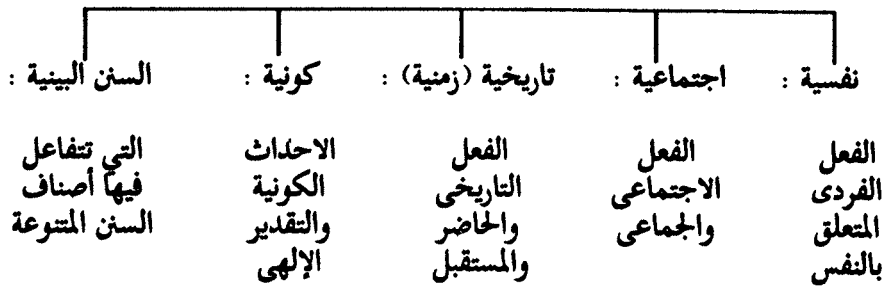

- الساحة الحضارية : الانسان - المكان - الزمان .

- العناصر الأساسية فى المعادلات الحضارية : الكون - الانسان - الحياة .

- المجالات الأساسية للفعل الحضارى : عالم النفس ، عالم الإجتماع عالم الأحداث الزمنية ، الأحداث الكونية .

- العوالم الحضارية : عالم الأفكار ، عالم الأحداث ، عالم الأشخاص عالم الأشياء ، عالم النظم ، عالم المنهج ، عالم الرموز ، عالم المفاهيم ..

- العمليات الحضارية : عمليات البناء الحضارى - عمليات العمارة الحضارية - عمليات التحريك - عمليات التشغيل - عمليات التفعيل - عمليات التغيير - عمليات الحركة - عمليات بناء الوسائل والآليات - عمليات التمكين - عمليات الاستشراف .

★ **الفعل الحضاري : السمات والخصائص** :- الفعل الحضارى فعل ممتد زمنيا ، متراكم حركيا يفترض رؤية ومنظورا **(رؤية للعالم)** ، عملية تطورية ، تدرجية ، تفاعلية .

يفترض وسائل وأدوات ، وهو تعبير عن عمل قصدى إذا الفعل الحضارى لايمكن أن يكون عفويا ، بل إنه يفترض عمليات استثمار الإمكانات والقدرات ، والمسهلات والميسرات ، والوعى بالعقبات والصعوبات ، تحويل القدرات إلى فاعليات . كذلك يعتبر الفعل الحضارى ، عقد تاريخى وذاكرة حضارية ، اعتبار وعبرة ، وبنية حضارية ، ورؤية للفعل ، والعلم والعمل ، وتدبر وبناء واستشراف .

الفعل الحضارى : جملة من الأفعال تسير ضمن رؤية محددة وهدف معين ، تراكمها يتكون من منظومة أفعال والقدرة على نظم الأفعال .

الفعل الحضارى : يتحرك ضمن مُناخ عام وبيئة كبرى تجمع بين جملة من الأفعال الحضارية الممتدة والتى تكون حالة عامة ، هذه الحالة العامة تجد إمكانية وقابلية لتحليلها من منظور سننى ، ومحاولات تفسيرها من مدخل السنن ، واكتشاف التعميمات والقوانين باعتبارها أصول حاكمة مشتقة من المعانى السننية والمنظومة المتفاعلة بالسنن ، كما تلعب السنن دوراً تقويمياً بما تحدد من عناصر ومجالات إهتمام بالإصلاح والتغيير ، ودورا تنبؤيا أو بالأحرى «تدبريا» استشرافيا يحقق معنى الاستشراف فى إطار القانون الأكبر الكامن فى المنظومة السننية **(فعل الشرط/ جواب الشرط)** وباعتبارها سننا شرطية كلية . **(علم دراسات المستقبل)** ، ويحقق معنى يفيد

فى التعامل مع الظواهر لا التحكم بها أو العبث فيها ولكن فى الوعى بأصول الظاهرة وتكونها وسماتها الرئيسية ، وأصول التعامل والتفاعل ، والانتقال من سنن الوصف إلى سنن المعرفة إلى سنن التغيير، في إطار إرساء رؤى منهجية وناظم معرفى وعمل متحرك مناهج تفكير (**معرفة/ وعى/ منهج**) مسالك تغيير (**حركة - تفاعل - عمليات**) .

الفعل الحضارى وحدة تحليل يؤصل المعانى ويحيل الى التعامل السننى ، التعامل السننى - منهج عدل ، من العدل الالهى أن جعل الله سبحانه وتعالى الجزاء من جنس العمل ، والأفعال بشروطها والنتائج بأسبابها .

السنن تحرك عناصر التفكير ، السببى المنظومى ، بما يحرك السبب الى السنة ، ربما يشير إلى أكثر من حالة ومعنى ، منظومة الأسباب توافق الأسباب ، تساند الأسباب ، تفاعل الأسباب ، دائرة الأسباب ، الأسباب وحراكها ، الأسباب المقدمة ، الأسباب النتائج ، أوزان الأسباب ، تراتب الأسباب ، سبب الأسباب ، هامش الحركة الإنسانية ومعرفة الأسباب ، الوعى السببى وعملية التفسير ، هضم السنن والأسباب والتنوع بتفسيرات «الجبرية - القدرية - المؤامراتية ، الخرافية ، والعبثية » (٣٩٣) .

تشاكل الأسباب ، تنازع الأسباب وتعارضها ، تحييد الأسباب ، خريطة الأسباب ، صناعة الأسباب ، الخلط بين العوامل والأسباب والأعراض ، الأسباب والشروط ، الأسباب والعلل ، تضخيم الأسباب ، الأسباب الأصلية والأسباب التابعة ، الأسباب المشتقة والأسباب الوسيطة ، الأسباب الدخيلة ، البحث عن الأسباب في منطقة الخطأ ، التراكم السببى ، السبب المفتاح - المركز ، السبب المركب ، السبب الكامن - السبب الظاهر ، السبب المسرع - المفجر ، خريطة الأسباب ، الحشد السببى ، انعكاس الأسباب ، العكس السببى والسبب العكسى ، السبب عنده وفيه ومنه وله وإليه .. الخ .. السببية وحركة الإيمان ، البحث الحقيقى عن الأسباب والبحث الزائف ، تزييف الأسباب ، الأسباب القاتلة الأسباب المخذولة ، الأسباب المرفوضة ، الأسباب الدافعة ، الأسباب المانعة ، الأسباب الجامعة ، المشترك السببى ، المضاعف السببى ، متوالية الأسباب ، السبب المباشر وغير المباشر ، السب الآنى والسبب المتراخى ، سلسلة الأسباب ، السبب الكلى والجزئى ، السبب العام والخاص ، السبب الحال والمؤجل ، السبب الأصلى والمكمل ، السبب الضرورى والحاجى والتحسينى ، السبب

(الأولوية) – الإرجاء السببى ، عناصر مهمة يجب اعتبارها عند الربط بين السبب والسنن .

الفعل الحضارى إما يسهم فى بناء الحضارة أو هدمها ، قد يكون سلبيا وقد يكون إيجابيا ، وقد يختلط فيه الإيجابى والسلبى بما يغّلب أحدهما على الآخر .

الفعل الحضارى المأزوم ، قرين الإبتلاء ، الابتلاء حالة حضارية تتسم بالدوام [٣٩٤].

الفعل الحضارى (**خير العمل أدومه وإن قل ..**) [٣٩٥] لأنه تعبير عن إمكانات التراكم النوعى وهو عمل يتعامل مع العقبة الحضارية (**فلا اقتحم العقبة**) ، [٣٩٦] . الفعل الحضارى يرتبط بأصول الوعى بالضغوط الحضارية ، وكيفية تحويل الضغوط والتأكيد علي عناصرها من ضغوط مانعة إلى ضغوط دافعة .

الفعل الحضارى رغم امتداده ، إلا أنه فى ارتباطه بالسنن ، يشير إلى إمكانية العطاء الجزئى للسنن ، فبمقدار ما تعمل من وعى وسعى بالسنة بمقدار ما تعطى .

الفعل الحضارى إشارة إلى عناصر التغير ، والسنن إشارة إلى عناصر الثبات ، جوهر الفعل الحضارى محكوم بالقانون السننى العام الذى لا يتبدل ولا يتحول بينما تجليات الفعل الحضارى وأشكاله شديد التنوع ، قابليتها للتحول والتبدل والتغير والتغيير كبيرة ومتسعة .

إننا أمام جملة من السنن المهمة التى تكون منظومة فى إطار التعامل الدولي ، نحاول أن نشير إليها كعناوين ، إلا أنها يمكن أن تكون محل دراسات مستقلة وأهمها :

* سنن التدافع الحضارى والتعامل الدولى .
* سنن التداول الحضارى والتعامل الدولى .
* سنن الإبدال الحضارى والتعامل الدولى .
* سسن التعارف الحضارى والتعامل الدولى .
* سنن الاختلاف الحضارى والتعامل الدولى (**التعدد**) .
* سنن التعارون الحضارى والتعامل الدولى .

* سنن العمارة الحضارية والتعامل الدولى .
* سنن التبعية / الاستقلال الحضارى والتعامل الدولى .
* سنن الاستخفاف الحضارى والتعامل الدولى .
* سنن الطغيان الحضارى والاستكبار والتعامل الدولى .
* العلاقة السياسية الفرعونية (الداخلية / الدولية) والتعامل الدولى .
* سنن العلاقات الدولية المتنوعة وإطار التعامل الدولى .
* سنن القوة والتعامل الدولى (سنن الضعف) .
* سنن الأزمة «الخروج» و"الإرادة" «والعدة» والتعامل الدولى .
* سنن التوزان الحضارى والتعامل الدولي .

لاشك أن هذه السنن وتفعيلها فى دائرة التعامل الدولى هى سنن ترد على سبيل المثال لا الحصر ، ذلك أن الأفعال الحضارية تتشابك وتتفاعل فى إطار مجال التعامل الدولى وتنوع حركاته ، إلا أن جملة السنن المذكورة آنفاً ومحاولة تفعيلها وتشغيلها توضح مفاصل العلاقات الدولية والتعامل الدولى . سواء تعلق الأمر بالتاريخ أو التعامل الدولى فى حركته المعاصرة (٣٩٧) .

وتتفاعل منظومة السنن التى ترتبط بالعلاقات الدولية بحيث ترسم نموذجا تفسيريا وتقويميا في غاية الأهمية لدراسة النماذج التاريخية والنماذج المعاصرة .

سابعا : المقاصد الحافظة

والمقاصد جمع مقصد ، وهو من القصد ، والقصد استقامة الطريق ، يقال قصدت قصده أى نحوت نحوه ، ومنه الاقتصاد .. وأقصد السهم أصاب ، وقصد الشئ وله وإليه قصد .. طلبه بعينه ، اليه قصدى ومقصدى ، واسم المكان بكسرها نحو مقصد معين ، والمقصد يُجمع على مقاصد ، وقصد الأمر قصدا توسط ، وطلب الأسَدّ ولم يجاوز الحد ، وهو على قصد أى رشد وطريق ، قصدٌ أى سهل وقصدت قصده أى نحوه (٣٩٨) .

فمعانى اللغة تدور حول الاستقامة ، والعدل والتوسط ، والطلب للأسدّ وعدم مجاوزة الحد والرشد ، واليسر وبلوغ الهدف ، ووصف المقاصد بالكلية وبالعامة وبالشرعية يحدد هوية المقاصد ووجهتها ، بل الشرع يؤكد معظم معانى القصد والمقصد ، فالشرع نَهْج الطريق الواضح ... واستعير ذلك للطريقة الإلهية **«لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ..»** (٣٩٩) فذلك إشارة إلى أمرين :-

أحدهما : ما سخر الله تعالى عليه كل إنسان من طريق يتحراه مما يعود إلى مصالح العباد وعمارة البلاد .

ثانيهما : ماقيض له من الدين وأمره به ليتحراه اختياراً مما تختلف فيه الشرائع ويعترضه الفسخ ، ودَلَّ عليه قوله «ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها» ، قال ابن عباس الشرعة ما ورد به القرآن والمنهاج ما ورد به السنة .. قال بعضهم : سميت الشريعة شريعة تشبيها بشريعة الماء من حيث إن من شرع فيها على الحقيقة المصدوقة رَوى وتطهر ، وشرعت السفينة جعلت لها شراعاً ينقذها ، وهم في الأمر شرع أى سواء أى يشرعون فيه شروعا واحد» (٤٠٠) .

فالتركيب «المقاصد الشرعية» يشير إلى مقاصد مخصوصة ترتبط بالشريعة ومرادها وشروطها وقواعدها . إلا أن وصفها بالشرعية لا يقدح فى كليتها أو عمومها .

والمقاصد من القواطع فى الدين ، ذلك أنها تشير إلي الكليات الضرورية من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال . وهذه المقاصد استقرئت حصرا من نصوص الشريعة وفق ترتيب معين ، وقد أشار الشاطبى إلى قسمتها مابين مقاصد الشارع ومقاصد المكلف ، ولايغيب عن البال أن هذه الأمور الخمسة إنما تتغيا في جملتها تحقيق مقصد نهائى واحد ، هو التوحيد ومقتضاه فى العبودية لله تعالي (٤٠١) .

وتحرى المقاصد الشرعية يكون بالنظر إلي قيمتها فى ذاتها ، وفق ترتيب معين على ما أشرنا ، فما به يكون حفظ الدين مقدم على مايكون به حفظ النفس عند تعارضهما ، وما به يكون حفظ النفس مقدم علي مايكون به حفظ العقل ، وهكذا .. ، ثم إن رعاية كل الكليات الخمس يكون بوسائل متدرجة حسب الأهمية من ثلاثة مراتب : وهى الضروريات والحاجيات والتحسينات ، وتنضم الى كل مرتبة منها ماهو مكمل لها ، فهو مندرج معها في الرتبة ... ذلك أن الضرورى مقدم على الحاجى عند تعارضهما والحاجى مقدم على التحسينى عند التعارض وكل من هذه الثلاثة مقدم على ما هو مكمل له عند تعارضه معه ، وسبب ذلك بين لا لبس فيه ، فالضرورى هو الأصل المقصود وأن ماسواه مبنى عليه ، وأن اختلاله ، إختلال لكل مايترتب عليه ويتفرع منه ، أما إذا كانت المصلحتان المتعارضتان في رتبة واحدة كما لو كانت كلتاهما من الضروريات أو الحاجيات أو التحسينيات فإن كل منهما متعلق بكلى على حدة جعل التفاوت في متعلقاتها ، فيقدم الضرورى المتعلق بحفظ الدين على الضرورى المتعلق بحفظ النفس وهكذا ... أما إذا كانت المصلحتان المتعارضتان متعلقتين بكلي واحد كالدين أو النفس أو العقل .. فعلى المجتهد أن ينتقل إلي الجانب الثانى من النظر حيث ينظر إليهما من حيث مقدار شمولهما (٤٠٢) .

ومسائل علم الأصول على قيمتها القصوى فى تأسيس قواعد الاستنباط ، إلا أنها لاترجع – فى معظمها حول محور استنباط الأحكام من ألفاظ الشارع بواسطة قواعد تمكن العارف بها من انتزاع الفروع منها أو من انتزاع أوصاف تؤذن بها تلك الألفاظ يمكن أن تجعل الأوصاف باعثا على التشريع ، فتُقاس فروعٌ كثيرة علي مورد لفظ منها باعتقاد اشتمال تلك الفروع كلها على الوصف الذى اعتقدوا انه مراد من لفظ الشارع ، وهو الوصف المسمى بالعلة .. وقصارى ذلك كله أنها تؤول إلي محامل ألفاظ الشارع في انفرادها واجتماعها وافتراقها حتى تقرب فهم المتضلع فيها من أفهام أصحاب اللسان العربى .. كمسائل مقتضيات الألفاظ وفروقها ، من عموم وإطلاق ، ونص وظهور وحقيقة ، وكمسائل تعارض الأدلة الشرعية من تخصيص وتقييد وتأويل وجمع وتوجيع ونحو ذلك ، وتلك كلها فى تصاريف مباحثها بمعزل عن بيان حكمة الشريعة ومقاصدها العامة والخاصة في أحكامها ..» [٤٠٣] .

ومن هنا كانت دعوة الطاهر بن عاشور من تدوين علم يسمى مقاصد الشريعة عملية مهمة ومكملة في فهم علم الأصول فضلا عن فهم الواقعة وحكمها فهما صحيحاً وفق قاعدة رد الفروع إلي كليات الشريعة المعتبرة ومقاصدها الأساسية [٤٠٤] .

★ **مقاصد الشريعة الكلية وعملية الاجتهاد** : لايمترى أحد فى أن كل شريعة شرعت للناس ترمى بأحكامها إلى مقاصد مرادة لمشرعها الحكيم سبحانه وتعالي ، إذا ثبت بالأدلة القطعية أن الله لايفعل الأشياء عبثا ، دل عن ذلك صنعه في الخلق كما أنبأ عنه قول : « وماخلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعبين ماخلقناهما إلا بالحق » [٤٠٥] وقوله « أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا » [٤٠٦] ومن أعظم ما أشتمل عليه خلق الانسان ، خلق قبوله التمدن الذى أعظمه وضع الشرائع له ، وما أرسل الله تعالى الرسل وأنزل الشرائع إلا لإقامة نظام البشر كما قال تعالى « لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ..» [٤٠٧] فشريعة الإسلام جاءت لما فيه صلاح البشر في العاجل والآجل أى فى حاضر الأمور وعواقبها ، وليس المراد بالآجل أمور الآخرة لأن الشرائع لاتحدد للناس سيرهم فى الآخرة ، ولكن الآخرة جعلها الله جزاء على الأحوال التى كانوا عليها في الدنيا [٤٠٨] ..

واستقراء الأدلة من القرآن والسنة الصحيحة يوجب اليقين بأن أحكام الشريعة الاسلامية منوطة بحكم وعلل راجعة للصلاح العام للأمة وللأفراد .

وإذا كان هذا هو مقام إهتمام الشريعة بالمقاصد الأساسية . فإن اهتمام المجتهد بها أمر مقرر فإنما «تحصل درجة الإجتهاد لمن اتصف بوصفين: أحدهما: فهم مقاصد الشريعة على كمالها والثانى : التمكن من الاستنباط بناء على فهمه فيها» [٤٠٩] .

أما الأول : فلأن الشريعة فيه على اعتبار المصالح ، وأن المصالح إنما اعتبرت من حيث وصفها الشارع كذلك لامن حيث إدراك المكلف إذ المصالح تختلف عند ذلك بالنسب والاضافات فتكون منافع أو مضار في حال دون حال ووقت دون وقت دون وشخص دون شخص ، ذلك أن الأغراض فى الأمر الواحد تختلف ، بحيث إذا نفذ غرض تعذر آخر لمخالفة غرضه ، ومن هنا كان وضع الشريعة لايصح أن يكون تبعا لما يراه الملكف مصلحة ، فوضع الشريعة لايصح أن يكون تبعا لما يراه الملكف مصلحة لأنه لايستتب الأمر مع ذلك ، بل بحسب مارسمه الشرع من إقامة الحياة الدنيا للحياة الآخرة ، ولو نافت الأهواء والأغراض ، فجاء الشرع بالميزان الذي يجمع بين المصالح في كل وقت . وكما سبقت الإشارة فالمصالح على ثلاث مراتب (**الضروريات – الحاجيات – التحسينيات**) ، «فإذا بلغ الإنسان مبلغا ، فهم عن الشارع فيه قصده فى كل مسألة من مسائل الشريعة وفى كل باب من أبوابها ، فقد حصل له وصف هو السبب فى تنزله منزلة الخليفة للنبى صلى الله عليه وسلم فى التعليم والفتيا والحكم بما أراه الله ، وأما الثانى فهو كالخادم للأول ، فإن التمكن من ذلك إنما هو بواسطة معارف محتاج إليها فى فهم الشريعة أولا ، ومن هنا كان خادما للأول ، وفى استنباط الأحكام ثانيا ، لكن لاتظهر ثمرة الفهم إلا فى الاستنباط ، فلذلك جعل شرطاً ثانيا ، وإنما كان الأول هو السبب فى بلوغ هذه المرتبة لأنه المقصود والثانى وسيلة» (٤١٠) .

لكن هذه المعارف تارة يكون الإنسان عالما بها مجتهدا فيها ، وتارة يكون حافظاً لها متمكنا من الاطلاع على مقاصدها غير بالغ رتبة الاجتهاد فيها ، وتارة يكون غير حافظ ولاعارف ، إلا أنه عالم بغايتها وأن له إفتقار إليها فى مسألته التى يجتهد فيها » (٤١١) .

وخلاصة الأمر أن الفقيه محتاج إلي معرفة مقاصد الشريعة ، وأن ذلك من اللوازم للمجتهد حتى ينضبط إجتهاده ويستوفى فيه بذل غاية الوسع ، فمن المعلوم أنه ليس كل مكلف بحاجة إلي معرفة مقاصد الشريعة لأن معرفة مقاصد الشريعة نوع دقيق من أنواع العلم ، فحق العامى أن يتلقى الشريعة بدون معرفة المقصد لأنه لايحسن ضبطه ولا تنزيله ، ثم يتوسع الناس فى تعريفهم المقاصد بمقدار إزدياد حظهم من العلوم الشرعية لئلا يضعوا ما يُلقفون من المقاصد فى غير مواضعه فيعود بعكس المراد ، وحق العالم فهم المقاصد، والعلماء فى ذلك متفاوتون على قدر القرائح والفهوم (٤١٢)..

خلاصه القول أن معرفة مقاصد الشريعة وتحريها مقدمة لازمة لعملية الاجتهاد، ولا يصح لمجتهد أن يقوم بها دون ذلك ، لأنها تعينه على تمام فقه الحكم والواقعه والتنزيل جميعا ، كما أنها تحقق المقصود الكلى فى ربط حركة الاجتهاد بالمقصود الأساسى وهو التوحيد وتحقيق مطلق العبودية لله ، وبالجملة تحقيق ما يمكن أن نسميه «حفظ

الأمة» وكيانها وهويتها من خلال حفظ الكليات الخمس من (دين ونفس ونسل ، وعقل ، ومال) ، التى تشكل أعمدة الأمة ومجالات حركاتها ، وذلك بفهم الرتب ، والتدرج فيما بينها من ضروريات وحاجيات وتحسينيات ، وفى إطار ربط ذلك بمجموعة من القيم الإسلامية الأساسية وهو مايحقق الربط بين هذه العناصر جميعا لتحقيق مقتضى الأمانة للإنسان واستخلافه بحراسة الدين وسياسة الدنيا به ، وهو أمر يضفى على عملية الاجتهاد أهمية فوق أهميتها ، ودوره ووظيفته فى حفظ الأمة بلوغا لمرضاة الله بالتزام شرعته ونهجه (٤١٣) .

وعلى ذلك تعتبر مقاصد الشريعة فى قلب عملية القيم ، إذ أنها حاولت أن تجعل من ارتباط الإنسان برؤية عقيدته الكلية ، وشرعة (سمات وتكليف وحكما وقواعد) ، والأمة والفضائل الأساسية والحضارة والسنن ، كل ذلك تحوله تلك المعانى إلي إجراءات غاية فى الأهمية بل توضح لنا منهجاً استطاع الشاطبى أن يشير اليه وهو الاستقراء والتواتر المعنوى (٤١٤) .

المقاصد : عنصر تأسيس فى المدخل القيمي وإسهام منهجي في رؤية التعامل الدولى : فى سياق هذا الاستعراض للفقه المقاصدى ، فإن هذا الفقه ليس بعيدا كما تبين عن أصول الارتباط العقدى ، المقاصد بؤرتها وتصوراتها تكون رؤية غاية فى الأهمية من مجموعها للإنسان والكون والحياة عمارة واستخلافا . فالإنسان والعمارة هى هدف صيانة المقاصد وترتيبها هو أهم عناصر بناء فقة الأولويات القائم علي ضابط منهجى ، ومنظومة المقاصد إنما تعبر عن قيم ، لا تقتصر علي جوانب معنوية ، بل هى جامعة للجانبين المعنوى والمادى ، فتتحدث عن مجالات مستوعبة لمجمل الحركة الحضارية وتحدد المقصد الأساسى منها من حفظ الدين ، فيبدو أن ترتيب هذه المجالات من الأهمية ، والدين وحفظه يقع على رأسها ، فإنه يقع كذلك فى قلبها ، والتوحيد جوهره مناط حفظ الدين وغايته (٤١٥) .

وهذا الفقة المقاصدى غير منبت الصلة بأى حال عن الشرعة ، وكذلك فإن الشرعة وماتشير إليه من فقه ارتبط بها ، وقواعد كلية وفقهية كانت تمثل تقعيدا من جزئيات إتباعا لنفس نهج استخراج واستقراء المقاصد فكونت تلك القواعد مجموعة من التشكيلات المنهجية الفاعلة ، يمكن توظيفها ضمن منظومة المقاصد ، كمنظومة تفسيرية وتحليلية على حد سواء .

إن رؤية الوسط المقاصدى يتضمن كل القواعد المتعلقة بالضرر ، أليست أولى القواعد وعمدتها أن الأمور بمقاصدها التى تشكل قاعدة تأسيس

الفقه المقاصدى وضرورات تأصيله كعمل معرفى .. وحضارى وقيمي على حد سواء .

وما يحمله عناصر المدخل القيمى من **(خصائص الشرعة العامة)** يمثل الرابط بينها، إن المقاصد تكون رؤية للشرعة وحاكميتها ، للشريعة وصلاحيتها ، لعناصر ثباتها وبوائر التغير ، لعناصر كلية منها وجزئياتها ، لوسطية الشريعة وقدراتها ، لرؤية منظومة المجالات المرتبطة بفقه المقاصد ، إنها شرعة المقاصد لأنها شرعة تهدف إلي رفع الآصار والأغلال وتضعها عن كاهل المكلف ، سواء كانت الآصار والأغلال خارجة عنه أو فى داخله وضمن قابلياته ، وهى كذلك أى الشرعة فى ارتباطها بالفقة المقاصدى لاتغفل نظرية الحكم والتكليف إنها تبحث فى علة الأحكام وحكمتها ، كما تبحث عن مقاصد المكلف سواء بسواء ، وتجعل من إنسجام مقاصد الشارع والمكلف أهم عناصر تؤكد أن التكليف لايكون إلا فى إطار الوسع والطاقة **(لا يكلف الله نفسا إلا وسعها)** ، إنها سنن الشرعة وقواعدها المقررة . والتكليف ليس تحميلاً للآصار والأغلال وإنما هو إلتزام فى حق النفس والغير ، بما يحقق عناصر توازن حقيقى يمثل عناصر وسطية فريدة تخرج عن حد الإفراط والتفريط .

إن مقصد الشريعة الأساس - علي مايقول الشاطبى - "هو إخراج المكلف عن داعية هواه" (٤١٦) ، والهوى هو من الآصار والأغلال وإن توهم البعض ببادى الرأى أن الأمر غير ذلك ، فإن الشرعة تضع الأصار والأغلال عن جملة المكلفين (٤١٧) ، وجملة من تتجه لهم بالخطاب ، "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين" (٤١٨) .

كذلك فإن الفقة المقاصدى غير منبت الصلة بالحضارة وعناصرها ، والأمة وفاعلياتها إنها تحدد مسيرة الاستخلاف والفعل الحضارى الذي يتغيا المقاصد إنها مجال فعله وتفعيله ، أمة قاصدة وحضارة عامرة .

الأمة أمة مقاصد ، أليس «الأم» الأصل الذى منه الأمة ليس سوى القصد ، والحضارة فى عمارتها ليست إلا إتجاها إلى مجموع المقاصد ومجالاتها ورفعها ، إنها تتعانق فى منظومة تجعل من الاستخلاف نهجا ومن العمارة مقصدا . أليس الحفظ يقصد لمعانى الرعاية والصيانة والحصانة كلها معان داخلة فى العمارة ، أليست السنن المرتبطة بالنفس والتاريخ والاجتماع تعبيرا عن رؤية للمقاصد ، إن للأمة والجماعة نفسية هى جوهر هويتها واختصاصها ، وإن للأمة عقيدتها هى أهم قواعد نظامها العام وهي محط وعيها وعروتها الوثقى التى يجب ألا تنفك أو تنفصم ، والأمة في مكونها الإنسانى **(حفظ النسل)** ، ومكونها العقلى حفظ كيانها الفكرى ومسيرتها ،

ومكونها المالى الذى يمثل رمز (**عمارتها وإنمائها المادى والمعنوى**) إنما تؤكد أن الفقه المقاصدي ليس هو المتجه للفرد بل هو المتجه للأمة والجماعة ، وأن للنفس سنن ومقاصد تعبر عن حقيقة تتعانق فيها تلك المقاصد مع السنن ، السنن الحاكمة تشير إلى ضرورات الوعى والحركة والمقاصد مجالات رحبة لإعمال السنن ، السنن ليست إلا تعبيراً عن الحكمة الحضارية وتحقيق مصالح الأمة . إن مجمل السنن هى مجال الفعل الحضارى الانسانى ، فإن الحفظ مُناط بالمكلفين أفرادا كانوا أو جماعات أو أمة أو الناس أجمعين ، هل يمكننا أن نتحدث عن سنن المقاصد حفظا وعن مقاصد السنن سعيا .

والفقة المقاصدى هو تجسيد للقيم وتحديد لمجالات الإعمال لها ، إن من حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال أن تقام أصول التوحيد فيها ، وحقائق العدل منها ، والتسوية بينها ، والاختيار الذى يمثل قدرات الإنسان ، وجزء لايتجزأ من تأصيل عالم حقوقه وواجباته ، إن هذه الإشارة الرابطة بين الفكر المقاصدى والعقيدة والشرعة والأمة والحضارة والسنن والقيم الأساسية ، تعبر عن معانى المنظومة والتفاعل بين عناصر هذاالمدخل القيمى ، بحيث لايرى أى عنصر منها إلا بصلاته مع بقية عناصر المنظومة ، إذ تشكل هذه السبعة جملة واحدة توضح الكيفية التى يُرى فيها الفعل الحضارى وقدرات تفعيله ، إن الفقة الجزئى قد يفيد إلا أنه لايستوعب كل معانى بناء الحضارة وعمارتها ولايحرك كل فعاليات عناصر الارتباط بين السنن والمقاصد ، كما لا يفعل عناصر القيم الثابتة التى تجعل أمر ترجمتها في مجالات المقاصد المختلفة ، نوعا من الترجمة للقيم فكرا وحركة ، إنها عقيدة المقاصد وشرعة المقاصد ، وأمة المقاصد ، وحضارة المقاصد ، وسنن المقاصد ، وقيم المقاصد ، «ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات » (٤١٩) .

هكذا يمكننا رؤية المقاصد حينما تشكل لبنة ضمن بنية المدخل القيمى ، وهذا الفهم المتكامل لابد أن يترك آثاره على رؤية التعامل الدولي ، ولهذا مقامه عند بناء هذا المدخل فى كمالاته وعلاقاته وتفاعلاته ، إلا أن الأمر الجدير بالإشارة فى هذا المقام هو علاقة هذا التفكير المقاصدي بأصول التعامل الدولى ، والإطار والإسهام المنهجى الذى يحققه هذا النهج من التفكير ، وهذا التراكم فى إطار الفقة المقاصدى .

إن هذا النهج المقاصدى يجعل رؤيتنا لحقائق التعامل الدولى أكثر عمقا والتزاما ، إن الجهاد بمعنى الدعوة إنما يشكل أهم أساليب لحفظ الدين ، والجهاد والدعوة هما في سبيل الله إشارة إلى العقيدة التوحيدية ، والقتال هو من أهم العناصر الحافظة التى لاتفتن المسلم والمؤمن عن ارتباطه بشرعته وحتى يكون الدين كله لله ، وحفظ الدين

الذى يجعل من الجهاد فريضة ، يؤكد على أن الحركة الجهادية تشكل أهم عناصر عملية الحفظ ، تجب ذلك الحفاظ المتوهم على النفس ، ذلك أن القعود عن الجهاد هو الذى يورد موارد التهلكة وليس الانخراط فيه ، وإن الرباط الجهادى بحفظ الدين يتم من خلال الحفاظ على أمته الحاملة له (٤٢٠) .

وان السلم وتحقيق هذه الحال هو أمر مرغوب ومقصود ، فالحفاظ على الدين لايكون بالقتال وحسب ، بل كذلك بالسلم « ادخلوا فى السلم كافة » (٤٢١) إن دينا يحرص على عمارة الأرض والإنسان وعلاقات البشر يتأكد معه ، أن حال السلم المؤسس على قواعد علاقات سوية يشكل البنية المواتية للدعوة إليه والاقتناع به ، إنها شرعة تجعل من قواعدها التأسيسية ومن أهم قواعد نظامها العام «لا إكراه في الدين» (٤٢٢) .

إننا لو أردنا أن نوطد علاقات الارتباط بين التعامل الدولى من ناحية ومقصد حفظ الدين لاستحق ذلك بحثا مستقلا تتأكد فيه هذه الأواصر وهذه التصورات التى تنبنى على هذا النهج المقاصدى .

★ **المقاصد : رؤية كلية ضمن المدخل السباعي** : فى إطار تكون أصول المدخل القيمى ، فإن إثبات عنصر المقاصد ضمن هذا المدخل لابد أن يحتل المقام اللائق به ، إنه خاتمة المطاف فى هذه المنظومة لاتكتمل إلا بالحديث عنها المقاصد : والمقاصد فكرة لايمكن عزلها عن المدخل القيمى .

ولاشك أن هذه الفكرة هى موضع العلم المنهجى المتمثل فى أصول الفقه القائم على وظيفة استنباط الأحكام بطريق العقل وفهم مقاصد الشارع من وضع الشريعة فى الكتاب والسنة تارة من نفس القول ، وتاره من معناه ، وتارة من علة الحكم ، حتى نزلوا الوقائع التى لم تذكر على ماذكر وسهلوا لمن جاء بعدهم طريق ذلك (٤٢٣) .

وعلم الأصول هو علم يملك قدرات معرفية ومنهجية هائلة تسهم فى تأصيل مناهج الاستدلال بما يحقق عمق التفكير ، لكى يكون الاستدلال صحيحا ، والكيفية التى تستنبط بها الأحكام من مصادرها ولاشك أن هذا الجهد المنهجى الذى حاول فى أحد صوره - استخلاص القانون العام من الجزئيات ، عن طريق تجريدها والارتفاع بها من الخصائص الجزئية الى الخصائص العامة التى تحكم هذه الجزئيات يعبر عن عمل منهجى راق بكل المعايير .

ويسط فكرة المقاصد من خلال هذا العلم ومنهجه الدقيق والعميق فى آن ، استأهل اهتماما خاصا من جانب الشاطبى ، فاشتهرت به واشتهر بها ، وبرزت الرؤية القيمية لديه على نفس المستوى من الدقة والعمق (٤٢٤) .

إلا أن ذلك لايجعلنا نقول مع القائلين أن « .. الفقهاء قبل الشاطبى أغفلوا إغفالا يكاد يكون تاما فكرة المقاصد » .. وتقييد ذلك التعميم « اللهم إلا إشارة وردت فى باب القياس تقسيم العلة بحسب مقاصد الشارع ، وبحسب الإفضاء إليها وأنها ثلاثة أقسام ، ضروريات وحاجيات وتحسينات ... » الذى يدل على أن الاهتمام كان فى مقام الإشارة البسيطة فحسب ، هو مما يحتاج إلى المراجعة فى هذا المقام (٤٢٥) .

وبقطع النظر عن هذه القضية التى تؤكد على أن الشاطبى مثل فى الموافقات قمة التراكم البحثى حول هذا التفكير المقاصدى (٤٢٦) .

فالأسس والمنطلقات الفلسفية والفكرية والخصائص والمقومات العامة شائعة شيوعا يؤكد على الاهتمام القيمى ، فالمنطلق الذى يؤكد أن الشريعة مبنية على مراعاة المصالح وأنها نظام عام لجميع البشر ، دائم أبدى لأنها مراعى فيها مجرى العوائد المستمرة ، وأن اختلاف الأحكام عند اختلاف العوائد ترجع كل عادة إلى أصل شرعى يحكم به عليها ، وأن هذه الشريعة خاصتها السماحة وشأنها الرفق وهذه الأفكار جميعا هى مايشيع فى كتابات المفكرين الاسلاميين على اختلاف تناولاتهم ومناهجهم (٤٢٧) .

وإذا كانت مادة هذا العلم مبثوثة على مستوى الكليات والعموميات فإن أصول علم المقاصد استطاع الشاطبى أن يخصص له جهدا تأصيلياً ضمن جهود متابعة هذا العلم وتحقيق هذه المقاصد ، وتحرى بسطها ، واستقصاء تفاريعها ، واستثمارها من استقراء موارد الشريعة فيها ، الذى هو معرفة سر التشريع ، وعلم مالابد منه لمن يحاول استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ، إذ أنه لايكفي النظر فى هذه الأدلة الجزئية دون النظر إلى كليات الشريعة . وهذا المعنى قد أثبت جهدا معرفيا ومنهجيا تكامل مع هذه الرؤية القيمة ، فإنه والحال هذه لايكفى النظر فى هذه الأدلة الجزئية دون النظر إلى كليات الشريعة وإلا لتضاربت بين يديه الجزئيات وعارضه بعضها بعضا فى ظاهر الأمر . هكذا كان من الواضح لدي الشاطبى كل معانى المنظومة التى تربط بين المعرفة والمنهج من ناحية والمقاصد والقيم من ناحية أخرى ، إن المقاصد وقدراتها المعرفية تؤكد أنه إذا لم تكن فى يد الباحث أو المجتهد مقاصد الشارع ليعرف ما يستثمر منها بما اختصت به الشرعة من التكمل الخلقى بالفضائل

كلها ، والتكمل العقلى بالمعارف ، والتكمل الدينى بالعبادات ، وتلاقت منظومة العناصر الثلاثة لتؤكد على عناصر المداخل القيمية . ففكرة المقاصد أضافت الى أهميتها المعرفية وقدراتها المنهجية ، القدرة على إبراز الجانب القيمى لعلم الأصول . وقد اجتمعت فيها ولها منظومة قيمية من القواعد الفاعلة التى يتعين على مجمل المكلفين الامتثال لها والالتزام بها حتى ولو تعارضت مع الرغبات والاهواء (٤٢٨) .

فقد دعمت المقاصد العلاقة بين النسق القيمى والنسق التشريعى ، بما تحققه من وعى يربط في معانى القيمة بين عناصر الالتزام الأخلاقي وعناصر الالتزام القانونى ، كما يصبح للقانون معنى أخلاقى وقيمى ، وهو مايعنى أن قواعد القيم هى نفسها قواعد التشريع من مشكاة واحدة ، لأن الغرض والقصد من الشرعة هو تنظيم مجمل عناصر الحركة الحضارية سواء على مستوى الفرد أو الأمة أو العالم بأسره (٤٢٩) .

إن قيم المقاصد إن صح هذا التعبير هى الجامع والناظم لأهم جانبين من تكويناتها ؛ القيم المعيارية والقيم الوصفية ، وإمكانات التكامل فيما بينهما (٤٣٠) .

نحن أمام عناصر منظومة من المقدمات هى إلي جانب أنها محل تعارف واتفاق فهى عناصر موثقة من استقراء الشرعة ، وأن مراعاة مجالات القيم ومراتبها تمثل فى المحافظة على (**ضروريات وحاجيات وتحسينيات**) من جانب (**الدين والنفس والعقل والمال والنسل**) من جانب آخر . وهى بما تعبر عنه تمثل قيما وسيلية تهدف إلى تحقيق غاية أو مقصد كلى هى حياة صالحة للناس جميعا ، وهذه الغاية الكلية تضفى على مجالات القيم الخمس الوسيلية مبناها ومعناها لكى تحقق عناصر حركة حضارية تتسم بالاتساق والانضباط وتصبح قيمة خلقية معيارية .

وهذا الأمر عائد إلي جوهر الفطرة الإنسانية التى تشير إلى «جوهر إنسانى مشترك» يدفع الناس جميعا إلى طلب ذات الغايات والمقاصد .

إن منهج الاستقراء المعنوى معرفيا يبين أن هناك غاية وقيمة خلقية واحدة لجميع البشر وهى المصلحة ، وهذه الغاية مستخلصة من ضروريات إنسانية فردية وجماعية لبناء الحياة وعمرانها ، وهى مستقلة عن الآراء والرغبات والأهواء فوجود هذه الضروريات كأسس للمصلحة هو غاية الأحكام والقيم المعيارية . القيم بذلك منظومة تجمع بين قيم الواقع والعرف ، وبين قيم النظر والمعرفة ، فتجعل من المصلحة غاية وقيمة خلقية بما تشير إليه من كونها مبدأ كليا وعاما وشاملا يجب أن تكون عليه حياة الناس بكل مايتعلق بها من عالم أفكار ومفاهيم ، وعالم نظم ، وعالم رموز ، وعالم أشياء ، وعالم أحداث ، والعوالم والتى تتصل بمجمل الحياة الحضارية ، والتى تتصل

فضلا عن ذلك بحقوق الناس وواجباتهم بعضهم تجاه البعض وعلاقاتهم وتفاعلاتهم ، إنها القيم التى تملك حجية فى ذاتها وفى آثارها ، فى اتساقها وتكاملها ، في تفاعلها وتفعيلها ، ولاتسمح بأن يشكك فى جوهرها ، لأنها تشير إلى ضرورات حياتية وعمرانية .

وإن هذه المعانى القيمية إذ تعبر عن مقاصد الشارع من وضع الشريعة فإنها ترتكز على قيم أساسية لايمكن صلاح حال المجتمع الإنسانى ككل إلا بالمحافظة عليها ، لأنها ليست موضوعة لمجرد إدخال الناس تحت سلطة الدين ، بل هى وضعت إضافة لذلك لتحقيق وبلوغ مقاصد الشارع فى قيام مصالحهم فى الدين والدنيا معا (٤٣١) .

وروعى فى كل قيمة من القيم أن تُرى ضمن منظومة للمستويات ، فهذه القيم تتغير إما حفظ شئ من الضروريات التى هى أساس العمران المرعية في كل ملة ، والتى لولاها لم تجد مصالح الدنيا على استقامة ولفات النجاح في الأخرة ، وإما حفظ شئ من الحاجيات كأنواع المعاملات التى لولا ورودها على الضروريات لوقع الناس في الضيق والحرج (**وهى من صفات وسمات الشريعة التى لاتكلف النفس إلا ما آتاها ، كما أنها تتغيا رفع الحرج لا إقامته أو تكريسه**) (٤٣٢) .

وإما حفظ شئ من التحسينات والتى ترجع إلى مكارم الأخلاق (**الإحسان**) ومحاسن العادات ، وإما تكميل نوع من الأنواع الثلاثة ولايخلو بها من أبواب الفقة الحاكم للحركة الحضارية من عبادات أو معاملات أو جنايات من رعاية هذه المصالح ، وتحقيق هذه المقاصد التى لم توضع الأحكام إلا لتحقيقها ، فإذا كان في إمكاننا أن نجعل المصلحة تتحقق من خلال التشريع ، فكذلك تتحقق من خلال القيم ، بل علينا دائما أن نلحظ هذا الجانب القيمى فى التشريع ومسيرته ومقاصده الحضارية (٤٣٣) .

وإن هذه الرؤية المقاصدية ، إذا مافهمت على وجهها ، واعتبرت الاعتبار اللائق بها فإنها كفيلة بإخراج المسلمين من حالات الإنقسام وأشكاله ، وهى من أهم سبل التأليف الحضارى وجميعهم فى وحدة واحدة ، ذلك أن فهم الجميع مقاصد الشارع من وضع الشريعة كفيل بتوحيد «قواعد الفهم» «ومناهج الفقه» ، فضلا عن تجريد وتفعيل قدراتها وإحياء معالمها . ومقاصد الشارع بمفهومها البسيط المرتكن إلي جوهر الفطرة الإنسانية المشتركة تعنى المحافظة على الضروريات والحاجات والتحسينيات وذلك من أجل مصلحة الإنسان في كل زمان ومكان وفى كل المجالات التى تتعلق بإقامة كيانه واستمراره وعمارته واستخلافه (**الدين / النفس / العقل / النسل / المال**) ، لأن

المصلحة هى القاسم المشترك الذى تلتقى عنده مقاصد الشارع ومقاصد المكلف . وأساس ربط الفكر بالواقع ، كما أن كل ذلك فى تأصيل المدخل القيمى كمدخل منهجى فى رؤية مجمل الحياة الحضارية ومايعتمل بها من أفعال وعلاقات وقدرات ومجالات . ذلك أن الفكر المقاصدى يبصر في المقام الخاص بما دق وجل « .. ويحمله فيه على الوسط الأعدل ، ويأخذ بالمختلفين على طريق مستقيم من الاستصعاد والاستنزال ليخرجوا عن طرفى التشديد والانحلال » (٤٣٤) .

والمقاصد ضمن هذاالتفكير المقاصدى تأصل الأصول ، والمصلحة المعتبرة هى الرابط لفكرة المقاصد كلها بعروة وثقى لا انفصام لها .

وهذه الرؤية التى تعرف منها الشاطبي على مستلزماتها المعرفية تضع منهجا يوضح من خلاله ماهية المصلحة المقصودة شرعا ، ومقصد الشارع ومقصد الانسان إذ لاتعارض بين مصلحة الانسان وبين النص ، وإذا تبين ذلك فيجب أن ترجع من الأهواء – سواء النوايا في تفسير وتأويل النص – النظرى بمصلحة من خلال رأى أو هوى ذاتى ، والأسلم والأصح هو رد «المصلحة » إلى «المقاصد» ، هذا الرد المنهجى الجميل والضابط يرتب نظما معرفيا يشيع في كل منظومة الأدلة بما فى ذلك الكتاب والسنة والقياس والإجماع إلى آخر الأصول التى يقرها كل مذهب ، لأن المقاصد هى الأصل **(الناظم المعرفى)** ، وباقى الأدلة فروع لها (٤٣٥) .

والمقاصد وإن ارتبطت بالمصلحة فإنها أحد تجلياتها ، فالمقاصد هى أصل الأصول فهى تجمع المتنازعين إلى أصل واحد وهو مقاصد الشارع .

وهذا التفكير المقاصدى إذ يوضح عظمة الشريعة الاسلامية وامتيازها على بقية الشرائع في تحقيق مصالح الخلق ودرء المفاسد عنهم ، وبيان العلل والأسباب والحكم والغايات الكامنة وراء كل حكم شرعى ، وبخاصة تلك التى تتعلق بمعاملات الناس وقضايا سلوكهم ، وهو التفكير الذى ينفى كل مايدعيه ممن ينسبون عجزا أو قصورا إلى شريعة الله أو الحديث من عدم قدرتها على الاستجابة لحاجات الإنسان المتجددة ومعاملاته المتغيرة ، وذلك جهلا من هؤلاء فى الغالب بشريعة الله وتجاهلا من بعضهم وجحودا لمزايا الشريعة وعمومها وخلودها وكمالها وشمولها كما ينفى رأى كل من يرى أو يقرر صلاحية الاسلام والشريعة الإسلامية لأمور الآخرة وحدها .

وغاية الأمر يحرك التفكير المقاصدى العلاقة المنضبطة والفاعلة فى أن بين التنظير والواقع ، هذا التفكير حاول ومنذ أن أحس علماء المسلمين بعد الصدر الأول بوقوع

الفصام بين تعاليم الإسلام وقواعده ومبادئه من ناحية وبين واقع المسلمين وممارستهم الحياتية وحكمتهم الحضارية من ناحية أخرى هذا التفكير من خلال جهود العلماء المتصلة لرتق الفتق ورأب بالصدع ، وإعادة الاتصال الوثيق بين الاسلام والمسلمين ، وكان أهم وأبرز وسائل العلماء فى تحقيق ذلك بيان علل الأحكام وغايات الإسلام ومقاصد الشريعة وأهدافها ، فبينوا أن لكل حكم من أحكام الإسلام وظيفة يؤديها ، وغاية يحققها ، وعلة ظاهرة أو كامنة يعمل لإيجادها ، ومقصدا وهدفا يقصده ويستهدفه ، لتحقيق مصلحة للإنسان أو دفع مفسدة ومضرة عنه .

كما أوضحوا أن هذه المقاصد والحكم والغايات والعلل قد تشتمل على نصوص الكتاب والسنة أحيانا ، وقد يصل إليها العلماء ويكشفون عنها بالاجتهاد فى فهم الكتاب والسنة ، وسائر أدلة الأحكام التى بنيت عليهما إجتهادا (شاملا) ، كاملا يؤدى إلى استخراج مناط الحكم وتنتيحه وتحقيقه لتفتح المصالح التى تحقق من كل حكم والمقاصد التى تدرأ به (٤٣٦) .

كذلك حدد العلماء المسالك الموصلة إلى الكشف عن تلك المقاصد وفهم وبيان تلك المصالح وتحديد العلل ، واستحق ذلك كله أن يكون فقها مقاصديا بغية بيان أسرار التشريع وحكمه عموما (٤٣٧) .

ومن أهم أهداف هذا الفقة المقاصدى نقل العقل المسلم من الانشغال في الجزئيات إلى الكليات ومن التوقف عند الرسوم والمبانى والتوجه نحو الحقائق والمعانى ، ومن التقليد والتبعية إلى الإبداع والأصالة والاجتهاد ، ومن الاستغراق التام بالوسائل والوقوف عندها ، إلى العمل معها وبها على تحقيق المقاصد والغايات (٤٣٨) .

من المسائل الجديرة بالاهتمام ضمن النهج المقاصدى هو ماتحدث البعض عنه من الزيادة علي منظومة المقاصد بعضا من المقاصد غير الخمسة مثل الطاهر بن عاشور ، كما أن هناك جملة من الآراء الأخرى للاقتصار على بعض المقاصد وتسكين الأخرى ضمن منظومة المقاصد الكلية (٤٣٩) .

وواقع الأمر أن هذا الإشكال لانراه حقيقيا ، وإن كنا لاندفع الإمكان بأن يعاد النظر فى هذا التقسيم أو هذا التصنيف .

فإضافات الطاهر بن عاشور على سبيل المثال تضم بعض القيم إلى جملة المقاصد القاصدة إلى مجالات الفعل الحضارى الأساسية ، من مثل العدل والحرية ، ونظن أن إضافة القيم إلى المقاصد لا بأس به ، إلا أننا يجب أن ننظر للتأصيل للمقاصد وفق

عناصر الرؤية التصنيفية ضمن سياق هذه النظرية ، فإن معيار التصنيف يقوم على أساس المجالات ، والقيم من وجه تشكل مقاصد للفعل فمعنى المقصد من الإتساع بحيث يشمل عناصر متعددة فاعتبار المقاصد المجالات ، يختلف عن اعتبار المقاصد القيم ، بينما قد يرى البعض لاعتبارات متعددة أن يقتصر فى المقاصد على ثلاثة عناصر ومجالات أساسية ، واعتقاد أن العلاقات الوحيدة ضمن منظومة المقاصد تقتصر على شكل التصاعد ، فشكل التصاعد هو أحد العلاقات الخاصة التى يمكن النظر إليها فى ضوء التعارض في حفظ المجالات المختلفة .

ولكن الأصل فى العلاقة بين منظومة المقاصد ألا تتعارض سواء فى الحفظ السلبي أو الإيجابى ، فيمكن أن ترى ضمن علاقات التأسيس .

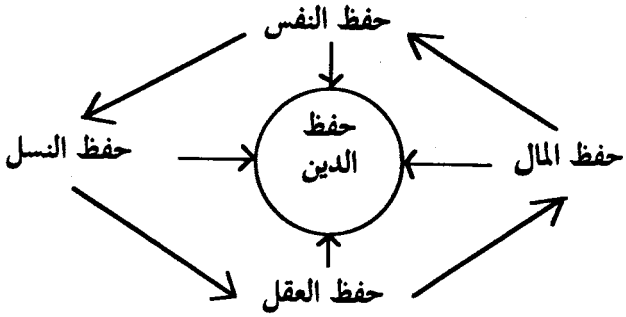

باعتبار أن حفظ الدين يشمل كل أنواع الحفظ ومجالاته المختلفة ، وأن تبادل الأدوار لاينفى تساندها وتكافلها فى تحقيق مقصود الحفظ ، ومن هنا فالأصل أن هذه المجالات تتكامل وتتكافل وتتساند وتتشكل ضمن عناصر الحفظ للمقصود العام فى على المجالات وفق أولويات وترتيب معين .

ومن ثم فإن النظر إلى عمليات الترتيب يتم ضمن عمليات الحراك بين المجالات المقصدية والحراك عملية مرتبطة بقواعد أساسية يتم على أساس منها تحريك المقاصد، ففيما يتعلق بحفظ النفس هو عنصر أساس بالنسبة لقضايا تتعلق بالإكراه على الكفر، حيث أن حفظ أصل الكيان عملية تأسيسية ، بينما الجهاد حفظا للدين وحفظا للنفس لأنه حماية لبيضة الأمة ، أن النفس الجماعية المتمثلة في الأمة كتكوين جماعى ، فمقتضى الحفظ هنا وهناك يتضمن عملية حراك وفق ما يتعلق به من مقصود وفى إطار أدلة قاطعة تدل على ذلك « .. إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان » (٤٤٠) لأن فى الحفاظ على النفس والحرص على إطمئنان إيمانها كمقصد أساسى حفظ للدين والنفس معا ، أو إن شئت الدقة حفظ للنفس بدينها ، رغم النطق بكلمة الكفر (٤٤١) .

إن عملية التحريك تحل جملة المشاكل المتوهمة ضمن هذا التقسيم ، وإن كان يظل أن اقتراح اختزال المقاصد إلى ثلاثة تأسيسية له من الوجاهة الذى يقوم على رد حفظ النسل إلى النفس ، واعتبار الدين حاكما لرؤية المقاصد ، أى أن حفظه تأسيس لايحتاج أن يوضع ضمن سلم التصاعد ، إنه فى الحقيقة قيمة ليست داخلة فى علاقات التصاعد ، بينما يعتبر حفظ العقل والمال من المقاصد التأسيسية ، وعلى هذا فالمقاصد ثلاثة :

حفظ النفس وتوابعها ، وحفظ العقل وارتباطاته ، وحفظ المال وماهو في حكمه .

أحدهما (**حفظ النفس**) يشكل الكيان أصلا وإنماء واستمرارا .

وثانيها (**حفظ العقل**) الذى يشكل أصول التعامل مع قضايا الحفظ منهجا وأليات ووسائل

وثالثها (**حفظ المال**) والذى يشكل قاعدة العمران الأساسية ، على تداخل بين هذه المجالات جميعا وتكافلها .

غاية الأمر أن هذه المجالات اختزالا أو اضافة ، يمكن أن تجد مسوغا وسندا من الأدلة ، إلا أن المهم ضمن هذا النهج المقاصدى هو أن تسد أصول الحفظ لكل مايرتبط بالإنسان من مجالات وعلاقات . إن كانت خمسة أو ثلاثة أو سبعة ، لكن يظل من الضرورى أن نميز بين عناصر المقاصد والإضافة إليها بذات المعيار (**المجالات**) لا الإضافة عليها بفعل معيار مختلف مثل المقاصد – القيم ، ونظن أن الادخال بضم المقاصد أوجه في حجته من الإضافة ، وإن كان هذه الخلاف الشكلى غير مانع من عمليات التفعيل لهذا النهج تفعيلاً يحقق لهذا النهج الاعتبار اللائق به [٤٤٢] .

ويظل هنا إمكانية تشغيل النهج المقاصدى فى تحليل الظاهرة السياسية والدولية باعتبار أن هذا النهج أحد الأصول التكوينية ضمن هذا المدخل القيمى فنقدم فيه :

– مقدمة حول تفعيل وتشيغل النهج المقاصدى .

– تأصيل النهج المقاصدى ودوره فى بناء أطر تنظيرية لحقوق الإنسان وواجباته .

– تأصيل النهج المقاصدى ضمن سياق منهجى يحقق لفكرة المصلحة (**أصول التعامل المنهجى**) ضمن علاقات يشير إليها التعامل الدولى . والربط بين ذلك ودراسة الفتاوى المتعلقة بالعلاقات التى تشكل مادة للتعامل الدولى [٤٤٣] .